









الدكتور  
ذوقر محمد رسول

# النظم السنية



بسم الله الرحمن الرحيم



# مقدمة

---

يتميز الإنسان بأنه اجتماعي بطبعه ، يسعى الى الاجتماع بغيره من أجل تجميع الجهود وتبادل المعونة والخبرة . لذلك اتجه الانسان منذ فجر التاريخ الى التجمع مع الآخرين ، فنشأت المجتمعات السياسية التي تطورت بتطور الظروف الفكرية والاجتماعية والاقتصادية ، فظهرت القبيلة والعشيرة ، ثم القرية ، ثم المدينة .

وانتهى التطور في العصر الحديث الى ظهور الدولة ، بوصفها التعبير القانوني والسياسي عن المذمع السياسي المعاصر . واصبحت الدولة القومية المعاصرة تعني مجموعة من الافراد ، يعيشون على اقليم معين ، ويخضعون لسلطة سياسية معينة . وبذلك لا تنشأ الدولة الا بتوافق اركان ثلاثة ، هي : الشعب ، الاقليم ، والسلطة السياسية

وقد ادى التطور المعاصر الى تعدد انواع الدول ، فظهرت الدولة البسيطة أو الموحدة ، تعبيراً عن الاندماج والوحدة بين أفراد الشعب الذين تضمهم هذه الدولة ، ثم ظهرت الدولة الاتحادية - بصورها المختلفة - تعبيراً عن روابط الوحدة التي تجمع بين شعوب هذه الدولة ، مع وجود قدر من الاختلاف والتميز بين شعوبها يعبر عنه بقدر من الاستقلال الدستوري لكل منها .

ومهما كان شكل الدولة ، تتور دائماً مسألة نظام الحكم ، وأي النظم افضل من غيره لتحقيق الحرية والتقدم .

ولما كان نظام الحكم يعد وليد الظروف التاريخية والسياسية

والفكرية والاجتماعية والاقتصادية ، لذلك اختلفت نظم الحكم باختلاف هذه الظروف ، فظهرت نظم الحكم الفردي ، ونظم حكم الاقلية ، ثم نظم الحكم الديمقراطي .

ولما كانت الديمقراطية هي التي تحقق الحرية ، لذلك نادى المفكرون بها ، وطالبت الشعوب بتطبيقها ، الامر الذي ادى الى ان تصبح الديمقراطية شعار الجميع : حكاما ومحكومين . فلا يوجد نظام حكم اليوم الا ويعلن انه نظام ديمقراطي او انه يسعى - على الاقل - الى تطبيق الديمقراطية ، ولا يوجد شعب من الشعوب الا ويطالب بتطبيق الديمقراطية

وهكذا أصبحت الديمقراطية انما تعني « حكم الشعب بالشعب وللشعب » ، إلا ان تحديد المقصود بذلك ليس محل اتفاق كما ان التطبيق يختلف من نظام ديمقراطي لآخر ، وذلك تبعاً لاختلاف هذه النظم حول تحديد مدلول كل من السيادة الشعبية والحرية والمشاركة بوصفها اركان اي مبادئ الديمقراطية .

فاذا كانت الديمقراطية تقر ان السيادة للشعب ، الا ان الخلاف يثور بصدد تحديد المقصود بالشعب . وذلك نظراً لاختلاف مدلول « الشعب السياسي » عن « الشعب الاجتماعي » الامر الذي يؤدي الى عدم اتفاق النظم الديمقراطية على مدلول واحد للشعب .

ومن ناحية اخرى ، ترتبط الحرية بالديمقراطية برابط لا انفصام فيه ، حيث لا توجد حرية دون ديمقراطية ، كما لا توجد ديمقراطية دون حرية . الا ان الخلاف يثور عند محاولة تحديد مدلول الحرية : فالمدلول المعاصر للحرية يختلف عن مدلول الحرية كما نادت بها الثورات الديمقراطية وقررتها اعلانات الحقوق والساتير في القرن الثامن عشر،

اذ لم يعد يكفي اعلان الحقوق والحريات التقليدية ، بل اصبح من الضروري اعلان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الى جانب الحقوق والحريات التقليدية .

كذلك لم يعد يكفي تقرير الحقوق والحريات ، بل غدا من الضروري توفير الظروف الملائمة لممارسة هذه الحقوق والحريات ، ومن ثم فقد اتجه التطور المعاصر الى السعي نحو كفالة المساواة الفعلية بين المواطنين ، وذلك فضلا عن تقرير المساواة القانونية فيما بينهم .

وامام تعذر الاخذ بأسلوب الديمقراطية المباشرة ، لجأ الفقه والنظم الديمقراطية الى الاخذ بأسلوب الديمقراطية النيابية . لذلك ثارت مسألة كيفية تحقيق مشاركة الشعب في ممارسة السلطة ، والضمانات التي تكفل تحقيق هذه المشاركة بحرية وفاعلية . ومن ثم فقد تم الربط بين الديمقراطية والانتخاب ، وتقرر مبدأ الاقتراع العام ، كما ثار البحث بغيره الشروط التي تكفل اجراء انتخابات حقيقية وحرة ، تؤدي الى اعلاء ارادة الشعب وتمكين ممثليه من ممارسة السلطة . ومع ظهور الاحزاب السياسية ، ثار النقاش حول دور الاحزاب السياسية في نظام ديمقراطي ، وما اذا كانت الديمقراطية تستلزم تعدد الاحزاب السياسية ام لا ؟

وهكذا فان النظم الديمقراطية وان اتفقت كلها على النص على مبدأ السيادة الشعبية ، واعلان الحرية ، وتقرير المشاركة . الا ان مسلول كل من الشعب والحرية والمشاركة يختلف من نظام لآخر ، الامر الذي يؤدي الى تعدد مفهومات الديمقراطية ، واختلافها تبعاً لذلك .

وملاحظة التطور التاريخي للديمقراطية تدلنا على ان مفهوم الديمقراطية انما يتحدد على ضوء الظروف التاريخية والسياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في كل مجتمع من المجتمعات الديمقراطية

ولما كانت هذه الظروف تختلف من مجتمع لآخر ، لذلك اختلف مفهوم الديمقراطية في المجتمعات القديمة عن مفهومها في المجتمعات الحديثة ، كذلك يختلف مفهوم الديمقراطية في المجتمعات الرأسمالية عن مفهومها في المجتمعات الاشتراكية ، في ذات الوقت الذي يختلف فيه مفهوم الديمقراطية في المجتمعات المتخلفة عن مفهومها في المجتمعات المتقدمة

وامام صعوبة تقديم دراسة تفصيلية لكل النظم الديمقراطية ، تبدو الحاجة الى قصر هذه الدراسة على بعض النظم الديمقراطية وقد راعينا في اختيار هذه النظم ان يتم ذلك على اساس ابراز التطور التاريخي للديمقراطية من ناحية ، واعطاء صورة واضحة لواقع الديمقراطية في عالمنا المعاصر من ناحية اخرى .

وعلى ذلك تنقسم هذه الدراسة الى بابين :

#### الباب الاول - الدولة

ونخصه لدراسة الدولة ، فنحدد اساس السلطة السياسية فيها ، وشين اركانها ، ثم نحدد انواعها او اشكالها .

#### الباب الثاني - الحكومة

ونخصه لدراسة الحكومة ، فنوضح اشكال الحكومات ، ونبين نشأة الديمقراطية ومقوماتها ، ثم نعرض المبادئ العامة للنظم الديمقراطية المعاصرة

الباب الاول



الدولة

## تقسيم

ينتظر للدولة في الوقت الحاضر على أنها الصورة الحديثة للجماعة السياسية، ومن ثم فهي تفترض وجود مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لسلطة سياسية معينة .  
وبشir فكرة الدولة مجموعة من التساؤلات تدور حول أساس السلطة السياسية فيها ، وأركانها ، والأشكال المختلفة التي تظهر بها الدولة في العصر الحديث .

وعلى ذلك يتفرع هذا الباب الى ثلاثة فصول ، هي :

الفصل الاول - نشأة الدولة وأساس السلطة السياسية .

الفصل الثاني - أركان الدولة .

الفصل الثالث - أشكال الدولة .

# الفصل الاول

## نشأة الدولة

### وأساس السلطة السياسية فيها

---

ظهر خلاف بين الفقهاء حول تاريخ نشأة الدولة (1) فالبعض يرى ان الدولة قد نشأت منذ لحظة انقسام المجتمع الى حكام ومحكومين ، اي ان ظهور الدولة مرتبط بظهور الجماعة السياسية . بينما يرى البعض الاخر ان ظهور الدولة أحدث من ظهور الجماعة السياسية ، فالدولة لا توجد الا حيث تكون الجماعة السياسية قد وصلت الى درجة من التنظيم يجعل لها وجودا مستقلا عن اشخاص الحكام الذين يمارسون السلطة فيها كالامر الذي لا يتحقق الا بعد الوصول الى درجة معينة من المدنية .

ومن ثم يكون من المستحيل تحديد تاريخ معين لظهور الدولة كمؤسسة INSTITUTION ، فعناصر الدولة ( اركانها ) تبدأ في التجمع والتبلور منذ وقت طويل ، ووصول هذه العناصر الى درجة الاكتمال والتميز هو الذي يحدد بدء ظهور الدولة (2) . ومن ناحية اخرى ، يؤدي الحديث في تاريخ ظهور الدولة الى البحث عن أساس الخضوع لسلطة الحكام فيها ، فما هو ذلك الأساس ؟

---

(1) لمزيد من التفاصيل راجع :

— الدكتور طعيمة الجرف : نظرية الدولة ، 1973 ، صفحة 15 وما بعدها

— بيردو : الدولة ، صفحة 32 »

M. PRELOT et J. BOULOUIS : institutions politiques et droit (2)

Constitutionnel, 6ème éd. , 1975, p. 189.

منذ ظهور المجتمعات السياسية القائمة على التمييز بين الحكام والمحكومين ، اهتم المفكرون والفلاسفة بالبحث عن مصدر سلطة الحكام واساس خضوع المحكومين لهذه السلطة . وبعد تعددت الاتجاهات والفسيرات في هذا الشأن ، وكان اهمها ما يلي (3) 3

### المبحث الاول نظرية القوة

يرى انصار هذه النظرية ان اساس الخضوع لسلطة الدولة هو القوة ، فالمولود من صنع القوة ، وليست الا نظاما فرضه صاحب القوة الاكبر عن طريق العنف .

والواقع ان هذه النظرية تتضمن جانباً من الحقيقة ، الا انها لا تتضمن كل الحقيقة . حيث يعلن التاريخ على بعض الامثلة التي امكن فيها قيسام بعض الدول على اساس القوة ، اي ان القوة كانت هي اساس الخضوع للسلطة في هذه الدول . الا ان ذلك يؤدي الى التساؤل عن امكانية استمرار

(3) راجع :

- الدكتور ثروت بدوي : النظم السياسية 1972 ، صفحة 124 وما بعدها
- الدكتور طعيمة الجرف ، المرجع السابق ، صفحة 26 وما بعدها
- الدكتور عبد الحميد متولي : القانون الدستوري والانتظمة السياسية ، انجزه الاول 75 - 76 ، ص 36 وما بعدها
- الدكتور فؤاد العطار : النظم السياسية والقانون الدستوري ، 1974 ، صفحة 126 وما بعدها
- الدكتور محسن خليل : النظم السياسية والقانون الدستوري ، الجزء الاول 1971 ، صفحة 57 وما بعدها

الخضوع لسلطة الدولة على أساس القوة وحدها ، ان القوة يمكن ان تصلح وسيلة لفرض السلطة ولكن لفترة معينة ، حيث لا يمكن ان تستمر القوة وحدها هي اساس الخضوع لسلطة الدولة الى مالا نهاية .  
ويعنى آخر ، نحن لا ننكر امكانية نشأة بعض الدول والخضوع لسلطتها على أساس القوة ، ولكننا نكر ان نظل القوة هي أساس الخضوع للسلطة في هذه الدول ، ذلك ان القوة الدائمة وحدها لا تصلح اساسا دائما للخضوع لسلطة الدولة .

ومن ناحية اخرى ، نحن لا ننكر ان القوة تعتبر من الوسائل الأساسية التي تمكن الحكام من فرض سلطة الدولة على المحكومين ، والقوة هي أداة فرض هذه السلطة وذلك بما تؤدي اليه من تمكين الحكام من ممارسة الردع والعقاب لتحقيق خضوع المحكومين لسلطانهم .  
الا ان ذلك لا يعني ان القوة هي أساس الخضوع لسلطة الدولة ، وانما يعني ذلك ان القوة هي احدى وسائل الخضوع لسلطة الدولة ، بينما يعتبر الرضا هو أساس خضوع المحكومين لسلطة الدولة .  
فالفرض ان هو أساس الخضوع لسلطة الدولة ، وان تعددت وسائل واساليب الحصول على هذا الرضا .

### المبحث الثاني

#### المنظريات الشيوقراطية

يذهب أنصار هذا الاتجاه الى القول بأن السلطة مصدرها الله ، وان المصدر الالهى للسلطة هو أساس الخضوع لها .  
وقد لعب هذا الاتجاه دورا كبيرا في التاريخ ، حيث قامت عليه النظم السياسية في مدينتي الشرق القديم وطوال القرون الوسطى كما كان سندا لنظم الحكم المطلق خلال عصر النهضة .

وقد وجد هذا التفسير الديني لأساس الخضوع للسلطة مجالا له في ثلاث نظريات ظهرت على التوالي :

1 - نظرية تأليه الحاكم :

وهي التي سادت نظم الحكم في المجتمعات القديمة ، حيث كان ينظر الى الحاكم على انه اله ، ومن هنا جمع حكام هذه المجتمعات بين السلطتين الدينية والسياسية ، « بل ان السلطة الدينية كانت هي أساس ومبرر السلطة السياسية » (4)

2 - نظرية الحق الالهي المباشر :

تقول هذه النظرية بأن الحاكم وان لم يكن لها ، الا ان الله سبحانه وتعالى قد اصطفاه عن بين عباده للحكم ، اي ان الحاكم يستمد سلطته من الله مباشرة وليس من اي مصدر آخر .

3 - نظرية الحق الالهي غير المباشر :

ذهبت هذه النظرية خطوة الى الامام في اتجاه الديمقراطية حيث قالت بأن ارادة الله ( سبحانه وتعالى ) تتدخل في ترتيب الامور والاحداث بحيث يختار الشعب حاكمه .

### المبحث الثالث

#### نظرية التطور العائلي

يذهب دعاة هذه النظرية الى القول بأن المجتمع السياسي ( الدولة ) كان يولد التطور العائلي : فقد نتج عن تجمع مجموعة من الاسر ظهور العشيرة ، ومن تجمع مجموعة من العشائر ظهرت القبيلة ، واتحدت هذه القبائل فيما بينها وخضعت لرئيس واحد نظهرت بذلك المدينة ، ثم اتحدت مجموعة من المدن في مجتمع سياسي واحد ومن ثم أخذت شكل الدولة في صورتها الحديثة .

وهكذا يذهب دعاء هذه النظرية الى ان السلطة السياسية التي يتمتع بها الحكام تجد مصدرها في السلطة الإيجابية التي يمارسها رب الاسرة على أفراد الاسرة .

وقد تعرضت هذه النظرية للنقد ، وذلك على أساس ان طبيعة السلطة في الدولة الحديثة تختلف عن طبيعة سلطة رب الاسرة على أفراد أسرته ، وذلك فضلا عن ان أهداف الدولة تعتبر - بمفهوم شك - أوسع بكثير من هدف العائلة ، كذلك لا يمكن التسليم بما تقول به النظرية من ان الاسرة هي النواة الأولى للجماعة البشرية أي ان الاسرة سابقة على الجماعة ، وهذا غير صحيح لأن الاسرة لم توجد الا بوجود الجماعة ، فهي مرتبطة بالجماعة وجودا وعلما .

### المبحث الرابع

### النظريات العقدية

وهي التي تقيم السلطة على أساس تعاقدية ، وتنتظر السبي الحاكم على أنه بشر مثل سائر المحكومين ، انه ليس الها او شبه اله : هو مجرد فرد عادي يتوب عن المجموع في ممارسة السلطة ، وهو يستمد سلطته من ارادة المحكومين ويخضع لمشيئتهم .

وقد وجد هذا الاتجاه تعبيراً له في فكرة العقد الاجتماعي التي قال بها فريش من المفكرين والفلاسفة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر .

وفكرة العقد الاجتماعي فكرة قديمة ، قال بها شيشرون والفقهاء الرومان عن قبل ، كما ظهرت أيضا في العصور الوسطى كأساس للنظام الإقطاعي .

الا أن فكرة العقد الاجتماعي في العصور الوسطى تقوم على أساس وجود عقدين :

- العقد الاجتماعي :

وهو العقد الذي يتم بمقتضاه قيام المجتمع ، ويكون بين كل الأفراد المكونين لهذا المجتمع .

### - عقد الحكومة :

وعلى أساسه تقوم السلطة في المجتمع ، ويكون الأمير طرفاً فيه وملزماً به ، وأي أخلال من جانبته بشروط العقد يجيز عزله وتنصيب غيره .  
غير أن فكرة العقد الاجتماعي قد ظهرت بوضوح وقوة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، على أيدي كل من هوبز ولوك وروسو .  
ونقطة البداية عندهم جميعاً أن انتقال الإنسان من حياة الفطرة التي كان يحياها إلى حياة المجتمع المدني المنظم قد تم بواسطة عقد اجتماعي ، انشئت بمقتضاء السلطة في هذا المجتمع ، وعلى ذلك فإن أساس السلطة هو العقد الاجتماعي ، أي إرادة الأفراد .

إلا أن هوبز قد انتهى عن طريق العقد الاجتماعي إلى إقامة نظام حكم مطلق ، يتمتع فيه الحكام بسلطات كثيرة ومطلقة في مواجهة المحكومين . بينما استخدم لوك وروسو فكرة العقد الاجتماعي لإقامة نظام حكم ديمقراطي ، يعتبر فيه الأمير أو الحاكم مجرد وكيل ينوب عن الشعب في ممارسة وظائفه .

ونعرض فيما يلي مضمون فكرة العقد الاجتماعي عند كل من هوبز ولوك وروسو ، وذلك على التوالي :

#### أولاً - فكرة العقد الاجتماعي عند هوبز :

وُلد هوبز عام 1588 ، توفي سنة 1679 . وقد عاش هوبز فترة

(5) لمزيد من التفاصيل ، راجع :

- فؤاد محمد شبل : الفكر السياسي ، الجزء الأول ، 1974 ،

صفحة 389 وما بعدها .

- بريكو : تاريخ الأفكار السياسية ، الطبعة الخامسة ، 1975 ،

صفحة 333 وما بعدها .

ابصار الدامي في أنجلترا مما كان له اثر كبير في تكوينه وتحديد اتجاهه السياسي . لقد عاصر هوبز الصراع بين الكاثوليك والبروتستانت من ناحية ، كما عاصر الصراع الدامي بين الملك والشعب بقيادة كروموويل من ناحية أخرى .

٢- وكان هوبز من المدافعين عن الملكية ومن انصار أسرة ستيوارت في إنجلترا ولقد كتبه LEVIATHAN سنة 1651 ، وقد استخدم لهذا المصطلح ليعبر عن قوة الدولة ومدى ما تمنع به من سلطات . يرى هوبز ان الانانية المطلقة هي التي تسيطر على الانسان وتحبس له سلوكه ، وبسبب يودي بضروره الى سعي الانسان نحو تحقيق المصلحة واجتناب الألم . ولذلك يرى هوبز ان النظم الاجتماعية ليست الا وسيلة لتحقيق المصلحة واجتناب الألم ، أي أن الانسان لم يقم هذه النظم ويبقى عليها الا بدافع المصلحة الفردية البحتة . فالانسان لم يكون للجماعة الا أنه قد رأى - بدافع انانيته - ان ذلك يحقق له فوائد أكثر .

ولذا كان أرسطو يرى ان الانسان اجتماعي بطبعه ، الا ان هوبز ينتقد هذا الرأي ويرى ان الطبيعة لا تدفع الانسان غريزة الاجتماع ، لان الانسان لا يقتد العيش في جماعة الا بدافع مصلحته وتحقيقا لانانيته . ان المصلحة ، بالمصلحة الفردية وحدها هي دافع الانسان للعيش في جماعة . وخلافا لما ذهب اليه لوك وروسو ، فان حالة الطبيعة عند هوبز كانت حربا ضارية ، انها الحرب بين الفرد والفرد وبين الكل والكل . لقد كان الانسان ثوبا لآخيه الانسان ، لان لكل الحق في الحصول على ما يريد ، ولان الكل يسعى الى البقاء ، ولذلك فقد سابت الحرب والغوضى ، وساد قانون القوي .

وبدافع من الإنانية وتحت ضغط الخوف ، اضطر الإنسان الى الانفاق مع أبناء جنسه فتعاقدوا على انشاء مجتمع سياسي ينزلون لحاكمه عن كل حقوقهم الطبيعية .

ويقرر هوبز أن صيغة التنازل كانت كما يلي :

« اتنازل لهذا الفرد أو هذه الجماعة عن حقوقي وسلطتي التي املكها لحكم نفسي بشرط أن تتنازل أنت أيضا عن الحقوق نصها لشخص ذاته » .

- وهكذا يكون هوبز قد قرر ما يلي :
- (1) ان العقد الاجتماعي كان بين الافراد انضمامهم ، وبالتالي فان الحاكم ليس طرفا في هذا العقد .
  - (2) ان نزول الافراد عن حقوقهم الطبيعية كان نزولا كلياً .
  - (3) ان كل الافراد قد نزلوا عن حقوقهم بدون استثناء .
  - (4) ان الحاكم يتمتع بسلطات مطلقة ، لان نزول الأفراد عن حقوقهم وسلطانهم كان نزولا كلياً .
  - (5) ان الافراد لا يستطيعون سلب الحاكم سلطانه ، كما ان الحاكم لا يستطيع التنازل عن السلطة .

ويرى هوبز أن سلطة الحاكم ستكون دائما سلطة مطلقة ، سواء كان نظام الحكم ملكيا أو أرستقراطيا أو شعبيا ، فالحاكم غير مقيد بأي قانون ، لان الحاكم هو الذي يضع القانون ويعضله ويلغيه .

ويهاجم هوبز فكرة النظام المختلط ، ويرى أنه لا يوجد الا ثلاثة اشكال للحكومات :

- النظام الملكي ، والنظام الارستقراطي ، والنظام الشعبي .
- وبدافع صداقته لاسرة ستيوارت في انجلترا ، والرغبة في عودتها للسلطة .
- فقد حبذ هوبز النظام الملكي ورأى أنه افضل نظم الحكم .

والواقع أن هوبز قد اعتمد على نظرية العقد الاجتماعي لتحديد الاستبداد والدفاع عن الحكم المطلق لأسرة ستيوارت ، وإثارة الشعب الإنجليزي للثورة ضد جمهورية كرمويل الذي يعتبره هوبز مقتصبا للعرش من أصحابه الشرعيين .

وعن طريق العقد الاجتماعي ، انتهى هوبز الى اقامة نظام حكم مطلق ، يتمتع فيه الحاكم بسلطات واسعة ومطلقة في مواجهة المحكومين : لان نزول المحكومين عن حقوقهم وحرياسهم الطبيعية كان نزولا كليا ونهائيا ، ومن ثم فان ارادة الحاكم هي القول الفصل ، وهو غير مستول ، ولا يخضع لاي قوانين طبيعية أو كتسية .

ومن ثم فان هوبز يعبر عن انصار الحكم المطلق ، وذلك بعكس كل من لوك وروسو اللذان استخدما فكرة العقد الاجتماعي للدفاع عن الحرية والدعوة للديمقراطية .

(٧)  
ثانيا - فكرة العقد الاجتماعي عند لوك :

كان Jean Locke من أكبر أعداء الحكم المطلق ، ومن أخلص انصار الثورة الإنجليزية عام 1688 . وقد كرس حياته (1632 - 1704) للدفاع عن الحرية ومعاداة الاستبداد والتحكم ، واليه يرجع الفضل في اعطاء الثورة الإنجليزية سندها الفلسفي والفكري ضد أسرة ستيوارت ، وقد عبر عن فلسفته السياسية في كتابه « عن الحكومة المدنية » ،  
نصائره سنة 1690 .

( 6 ) راجع

R. MCKEON et autres : Le pouvoir T. 1 , 1956, op. cit. p. 61 et s. (6)

- P. NORDON : Histoire des doctrines politiques en Grande-Bretagne, 1962, p. 62 et s.

M. PRELOT : Histoire des idées pol. . P. 378

ويرى لوك أن حالة الطبيعة لم تكن شرابل كانت حالة سلام ، حيث كان الأفراد يتمتعون بحريات طبيعيه ، وكان كل فرد يتمتع بهذه الحريات لأنه كان هناك مساواة بين الأفراد . وبإختصار عن حالة الطبيعة كانت جيب ، حرية ومساواة ، هالجميع متساوون ومستقلون .

ويزعم لوك أن الانتقال للأفراد من حالة الطبيعة سببه رغبهم هي تحقيق الأمن ، وترك العدالة الخاصة التي كان يقيمها كل منهم بنفسه في حالة وفوق اعتداء ، بغية إقامة سلطة توفر العدالة للجميع وتحمي الحرية والملكية . من أجل تحقيق الأفضل .

وعد سم هذا الانتقال بناء على رغبة الأفراد وبارائهم ، وهذا الانتقال لم يمس كل حقوق الأفراد وحررياتهم لأنها مصيصة بدواهم . أن الأفراد لم ينفذوا إلا عن القدر الضروري من حرياتهم ، وهذا المنادى لم يتم لمصلحة الحاكم وإنما بمصلحه الجماعة ذاتها .

والحاكم يعتبر عند لوك طرفاً في العقد الاجتماعي ، موثقه الأفراد لممارسة السلطات الضرورية للحفاظ على الجماعة ، وهو مجرد وكيل عنهم يمارس سلطانه بمقتضى شروط العقد ، وهذه الشروط ملزمة له ويسأل أمام الشعب عند مخالفتها ، وفي حالة مخالفة شروط العقد يجوز طرد الحاكم والثورة ضده .

وعلى ذلك يكون الانتقال من حالة الطبيعة وليند عمل ارادي من الأفراد المكونين للمجتمع ، ومن ثم يرى لوك ضرورة رضا الشعب ليكون الحكم مشروعاً ، فالرضا هو أساس السلطة عند لوك ، وعلى ذلك فإن بقاء الحاكم مرهون بإرادة الشعب .

كذلك يرى لوك أن تكون القرارات مطابقة للصواب ولطبيعة الأشياء كما يرى أن تكون هذه القرارات مطابقة لإرادة أغلبية المواطنين . أنه يطلب من الحكومة العمل على احترام إرادة أكبر عدد من المواطنين .

ثالثا - فكرة العقد الاجتماعي عند روسو (7) :

يمثل روسو (1712 - 1778) مرحلة هامة في تاريخ الفكر

الديمقراطي فلقد كان كتابه العقد الاجتماعي *DU CONTRAT SOCIAL*

صدر سنة 1762 أوضح رافقوى الكذب عن السيادة الشعبية ، ولذلك كان اثره

حاسما في التطور الديمقراطي خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر .

وقد لعب روسو - بأفكاره - دورا كبيرا في التهيد للثورة الفرنسية

وكان الكثيرون من قادة الثورة من مؤيدي روسو والمعتقدين لأرائه .

ويتفق روسو مع لوك في أن حالة الطبيعة كانت حالة سعادة ،  
[روسو : سيادة الشعب ، الحريات الفردية ، القانون يعبر عن الإرادة العامة]

ويتفق روسو مع لوك في أن الحالة الطبيعية كانت حاله سعادة .

رأى أنها لم تكن شرا كما قال هوبز ، وأن الأفراد في حالة الطبيعة كانوا

يتمتعون بحقوقهم وحررياتهم طبقا لقانون الطبيعة . غير أن رغبة الأفراد

في المحافظة على حرياتهم وضمن عدم الاعتداء عليها ، هذه الرغبة قد

دفعتهم الى العيش معا في مجتمع يضمن لهم هذه الحريات .

وهذا الانتقال لم يتم - كما يرى روسو - نتيجة للقوة أو الغزو ،

لأن القوة لا يمكن أن تقيم مجتمعا دائما ، فالحاكم في حاجة دائما الى رضا

(/) راجع :

- J.J. CHEVALLIER Les grandes œuvres politiques. 1966, p. 146 et s.

J.J. ROUSSEAU : Du contrat social. éd. sociale, 1963.

R. DERATHE : J.J. Rousseau et la science politique de son temps,  
1950, p. 125 et s.

G. VEDEL : Manuel élémentaire de droit Constitutionnel, 1949,  
p. 24 et s.

الشعب وموافقته ليستمر في السلطة ، وعلى ذلك فإن انتقال الأفراد الى الحياة في مجتمع قد تم نتيجة عمل ارادي من جانبهم .  
هذا العمل الارادي ظهر في صورة عقد ، وقد تكون هذا العقد نتيجة الإرادة الحرة لكل الافراد ، فالافراد عند تعاقدهم انما يتعاقدون مع انفسهم ، فلكل منهم صفتان : صفة الفرد الحر الذي يتمتع بحريات طبيعية ، وصفة الفرد الذي هو جزء من كل ( المجتمع ) ، ارتضى بإرادته الحرة ان يصبح جزءا من هذا الكل .

وعلى ذلك لا يكون الحاكم طرفا في العقد ، كما انه لا يوجد سوى عقد واحد .

وقد نشأ عن هذا العقد هيئة اجتماعية جديدة تضم كل الافراد المتعاقدين ، هذه الهيئة هي التي تحريز السيادة . وعلى ذلك فلا سيادة لفرد او لحاكم ، ان السيادة للجميع ، السيادة لكل الافراد منظورا اليهم كهيئة اجتماعية مستقلة ومتميزة عن نوات كل منهم والمجتمع يعبر عن نفسه بإرادة واحدة هي الإرادة العامة ، والتي هي خلاصة ارادات الافراد في المجتمع .

ولكن هل تعتبر الإرادة العامة هي حاصل جمع الارادات الفردية ؟  
يجيب روسو على ذلك بالنفي ، ان الإرادة العامة التي تسود المجتمع ، ان هي الا ارادة المجتمع متمثلة في ارادة الاغلبية ، انها « ليست حاصل جمع الارادات الفردية » .

رأين ارادة الاقلية ؟

الا يعتبر ذلك اعتداء على حريات الاقلية ؟  
ان ذلك لا يعتبر اعتداء على حريات الاقلية في نظر روسو ذلك ان روسو يرى ان ارادة الاغلبية انما تعبر كذلك عن ارادة الاقلية ، وتفسير ذلك ان الافراد عندما اتفقوا على العيش معا ، قد ارتضوا —

- ويعرية - الضموم لالاراة العامة ، والاراة العامة هي  
الاراة التي تعبر عنها الاغلبية .

ومن ثم ينتهي روسو الى القول بان اعلاء ارادة الاغلبية على  
ارادة الاقلية لا يتضمن اعتداءا على ارادة الاقلية ، خصوصا ان الاقلية  
تتمتع بنفس الحقوق والحريات التي تتمتع بها الاغلبية وعلى قدم  
المساواة .

والهيئة الاجتماعية (الشعب) صاحبة السيادة تعبر عن ارادتها  
بقوانين عامة ، فالقانون هو تعبير عن الارادة العامة للشعب . والقانون  
باعتباره قاعدة عامة هو الذي يكفل الحرية والعدالة بين كافة الافراد .  
ومن ناحية اخرى ، يعتبر روسو من ائند انصار الديمقراطية  
المباشرة ويرى انها وحدها الكفيلة بحماية حقوق الافراد وحررياتهم . ومن  
ثم فان روسو لا يوافق على النظام النيابي وكذلك ينق مع فكرته عن  
السيادة :

فالسيادة عند روسو غير قابلة للتصرف فيها ، كما انها غير  
قابلة للانقسام . ومن هنا فان السيادة لا يمكن نقلها ، لان السيادة  
تجد التعبير عنها في الارادة العامة ، ولا يتصور ان تحمل ارادة شخص  
محل ارادة شخص آخر .

ومن ثم لا يوافق روسو على النظام النيابي الذي قال به لوه  
ومونتسكييه ، ان النظام الذي يقول به روسو يقوم على فكرتين  
أساسيتين هما (8) :

---

(8) René CAPITANT : Cours des principes du droit public, 1951 - 52 ,  
P. 41 et S.

- الحرية :

الحرية الديمقراطية هي الاستقلال الفردي *l'autonomie individuelle* وهي تعني خضوع الفرد للقانون الذي يشارك في عمله بنفسه . كما أنها تعني أن يؤكد للفرد حرية لا تتجاوز حرية غيره « (8) » .

- المساواة :

وهي تعني عند روسو المساواة في الاستقلال الفردي والمساواة في الحريات . ان أمساواة هي تعميم الحرية ورفض أن تكون الحرية امتيازاً للبعض دون البعض ، ولا ضماً لأن تكون الحرية للجميع

الإلالمساواة

ومن ثم ينتهي روسو الى الربط بين الحرية والمساواة ، ويتم هذا الربط عن طريق :

- 1 - عمومية القانون
- 2 - استبعاد كل سلطة شخصية .
- 3 - إقامة سلطة الأغلبية

ومن اسعراضنا السابق لفكرة العقد الاجتماعي عند روسو نتضح لنا اتجاهات روسو الحرة ومدى اسهامه في اضرأ الفكر الديمقراطي، ذلك انه يبين من العقد الاجتماعي - كما صاغه روسو - العناصر التي تسمح للنظرية الديمقراطية باقاعة بناء سياسي يقوم على الحرية ، فحرية الفرد من نقط البداية أو هي الهدف الذي يظهر من قراءة العقد الاجتماعي ، كما أن المشاركة المتساوية في ممارسة السلطة تمثل أمراً ضروريا لقيام هذه السلطة . هذا بالإضافة الى أن روسو ينتظر الى السلطة بوصفها وضعاً للحرية الجماعية موضع التطبيق ، ان موضوع العقد الاجتماعي هو إقامة سلطة الإرادة العامة .

---

(8) F. PONTIEL : la pensée politique depuis Montesquieu 1960, P. 32

ومكنا حاولت نظرية العقد الاجتماعي تبرير قيام السلطة وبيان

أساس الخضوع لها ، حيث أكتت النظرية الأمور التالية :

أولاً - أكتت النظرية وجود حقوق طبيعية للأفراد سابقة على

قيام المجتمع السياسي ، وهذا كان الإصرار قد نزلوا من جزء من

هذه الحقوق لصالح الجماعة منه الجزء ، أو سزلوا عنها جزء

للمجموع عنه روسو ، فإن هذه الحقوق بقي في الجانبين قيما

على الحكام لا يستطيعون السد منها أو الاعتداء عليها .

ثانيا - أكتت النظرية أن الاعتقال من حانة العارة ويكون المجتمع

السياسي كان وليد الإرادة الحرة للأفراد ، وذلك يؤكد ضروره

رضا المحكومين بحكامهم ، وحق هؤلاء المحكومين في الثورة على

حكامهم إذا فقتوا هذا الرضا الشعبي ، كما أن المسارحة في

ممارسة السلطة تمثل أمرا ضروريا ولزما .

ثالثا - أكتت النظرية - عند روسو - أن القانون تعبير عن الإرادة العامة

وان الحرية تقتضي مساواة الأفراد في ممارستها ، او تعميم

الحرية على حد تعبير روسو .

وإذا كانت فكرة العقد الاجتماعي قد انتقدت - وحق - بأنها فكرة

خيالية غير متصورة ، وأنها فكرة افتراضية غير سليمة منطقيا .

الا انه يبقى لنظرية العقد الاجتماعي الفضل في تقديم أساس ديمقراطي

لقيام السلطة ، واعتبار رضا المحكومين أساس الخضوع لهذه السلطة .

## المبحث الخامس نظرية الصراع الطبقي

نقدم الماركسية مفهوما خاصا للدولة واساس الخضوع للسلطة السياسية فيها ، ويستند هذا المفهوم على فكرتها عن الصراع الطبقي (10) حيث تنتهي الى تقرير أن الدولة ليست محايدة وإنما هي أداة الصراع الطبقي. ومن ثم فإن سيطرة طبقة ما على جهاز الدولة تعني حسب هذا الصراع لمصلحة هذه الطبقة ، وإتخاذها جهاز الدولة كأداة لتأكيد سيطرتها على سائر الطبقات : لأخرى في المجتمع .

ويؤكد ماركس في مستهل البيان الشيوعي سنة 1848 أن تاريخ كل مجتمع ليس إلا تاريخ الصراع بين الطبقات :

*L'histoire de toute Société jusqu' à nos jours n'a été que l'histoire de lutte des classes*

وأن هذا الصراع بين المستقلين والمستقلين قد أدى الى حرب مستمرة بينهما ، حرب تنتهي دائما أما بأحداث تغيير ثوري في المجتمع وأما بالقضاء على كلتا الطبقتين المتصارعتين .

وترى الماركسية أن العامل الاقتصادي يلعب دورا أساسيا وحاسما في تحديد الطبقات الاجتماعية وفي اشعال الصراع بين هذه الطبقات :

(10) راجع :

- الدكتور ابيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، صفحة 217 وما بعدها

V. LENIN : Marx, Engels, Marxisme, p. 26 et s.

Selected works, 1960, vol. I , p. 67

.. K. MARX et F. ENGELS : Manifest du parti Cimmuniste, éd. sociale, p. 21 et s.

- R. ARON : La lutte des classes- 1964, p. 38 et s.

فالصراع LUTTE يكون دائما بين المستقلين والمستقلين . ومن ثم تنهي الماركسية الى تعريف الطبقة الاجتماعية تعريفا اقتصاديا يقوم على اساس المكان الذي تشغله في النظام الاجتماعي ، مما يحدد العلاقة التي تربطها بهذا النظام ، وحجم الثروة الاجتماعية المملوكة لها .

ثم تمضي الماركسية فتربط بين الطبقة بتعريفها الاقتصادي وبين الفن الانتاجي ، وذلك بتقريرها ان الفن الانتاجي هو اساس التطور ، وان نشوء الطبقات الاجتماعية وعركتها في مجتمع ما انما يتحددان على اساس الفن الانتاجي القائم في هذا المجتمع .

كذلك تميز الماركسية بين البناء السفلي والبناء العلوي ، وتقصد بالبناء السفلي القوي الاقتصادية وفنون الانتاج ، اما البناء العلوي فنقصد به الاشكال السياسية والدين والاخلاق . (11)

وترى الماركسية ان الصراع بين الطبقات انما ينشأ نتيجة لاختلال التوازن بين البناء السفلي والبناء العلوي ، وبمعنى اخر فان الصراع ينشأ نتيجة كون البناء العلوي لا يعبر عن البناء السفلي . وهذا ينتج بدوره من واقعة تغير البناء السفلي مع بقاء البناء العلوي بدون تغيير ومن ثم يحدث الاختلاف بين كليهما ، مما يؤدي الى ضرورة تغيير البناء العلوي ليتطابق مع البناء السفلي ، اي ضرورة تغيير قواعد القانون والاخلاق ، وبمعنى اشمل قواعد النظام السياسي لتتلاءم مع التغيرات التي حدثت في الفن الانتاجي وترتب عليها تغيرات في العلاقات الاقتصادية بين القوى الانتاجية .

ولكن ما هي تغيرات البناء السفلي التي يترتب عليها القول بضرورة تغيير البناء العلوي ؟

---

(11) . A. HAURIOU : Droit Const. et inst. pol. , 1970, p. 460 et s.

الإجابة عن هذا السؤال نجدها في الجانب الاقتصادي للمذهب الماركسي ، الذي يقوم على فكرة القيمة وفائض القيمة . حيث ينسب ماركس إلى أن قيمة أي سلعة إنما تتحدد على أساس كمية العمل اللازمة لإنتاجها ، فأساس قيمة أي سلعة ومصدرها إذن هو العمل . والعمل يعتبر سلعة بكمية السلع ، ولذلك فإن قيمة العمل تتحدد في النظام الرأسمالي طبقاً للقاعدة العامة في تحديد قيمة أي سلعة .

« ولما كان العامل يبيع قوة عمله لأرب العمل فإنه تكون له قيمة العمل لأقيمة المنتجات . ومن هنا فإن الأجر يتحدد بقيمة العمل لأقيمة المنتجات . ولما كان العمل لا يعبد أن يكون سلعة فإن قيمته هو الآخر تتحدد بعدد الساعات اللازمة لإنتاجه أي بعد الساعات اللازمة لإنتاج ما يلزم العامل من مأكّل وملبس ومسكن ... حتى يمكنه أن يحيا كعامل أي حتى يمكنه أن يقيم عمله » ، (12) والفرق بين قيمة الساعات التي يعملها العامل وقيمة الساعات اللازمة لهؤلاء العمال ليتمكنوا من العمل هو ما يسمى بفائض القيمة .

ولما كان الرأسماليون هم الذين يملكون أموال الإنتاج في المجتمع الرأسمالي فإنهم هم الذين يحصلون على فائض القيمة ، ومن ثم فإن ذلك يمثل استغلالاً منهم للطبقة العاملة ، هذا الاستغلال الذي يكون سبباً في الصراع بين طبقة العمال وطبقة الرأسماليين . كذلك يشهد هذا الصراع ويقوى نتيجة لتراكم رؤوس الأموال وتركزها في يد الطبقة الرأسمالية من ناحية ، مع انتشار البطالة وزيادة بؤس العمال من ناحية أخرى

---

(12) الدكتور رفعت المحجوب : النظم الاقتصادية ، 1960 ، صفحة 97

وهكذا ينشأ التناقض في المجتمع الرأسمالي : فالنظام السياسي والقانوني يسمح للطبقة الرأسمالية بالحصول على الأرباح الناتجة عن عمل العمال . أي يسمح باستغلال الطبقة الرأسمالية للطبقة العاملة . في حين أن نظام الإنتاج يؤدي الى القول بأن عمل العامل يقوم بدور حاسم في العملية الإنتاجية ، ومن ثم يجب أن يحصل العامل على ما يعادل الجهد الذي يبذله في عمله بدون استغلال .

وتنتهي الماركسية من التحليل السابق الى القول بأن المجتمع الرأسمالي يؤدي الى قيام طبقتين رئيسيتين هما طبقة البروليتاريا والطبقة الرأسمالية وأن التعارض النام بين مصالح هاتين الطبقتين سيؤدي الى «صراع بينهما» . وهذا ما يؤكد ماركس حين يقول « أن السمة المميزة لعصرنا عصر البورجوازية ، هي تبسيط التناقضات الطبقة . فالمجتمع ينقسم أكثر فأكثر ، الى معسكرين فيحيين متعارضين ، الى طبقتين كبيرتين ، العداء بينهما مباشر : هما البورجوازية والبروليتاريا » (د).

والماركسية وإن كانت تعترف بوجود طبقات أخرى في المجتمع الى جانب طبقتي البورجوازية والبروليتاريا ، إلا أنها ترى أن التناقض الحاد والصراع لا يكون إلا بين هاتين الطبقتين ، هذا بالإضافة الى قولها إن الطبقة العاملة هي وحدها التي تكسب الصفة الثورية ، وإنها وحدها صاحبة المصلحة في القضاء على النظام القائم على سيطرة البورجوازية لتحل محله سيطرة البروليتاريا .

ولمالم التناقض الحاد بين البورجوازية والبروليتاريا ، تنادي الماركسية بضرورة القضاء على النظام السياسي والقانون القائم في المجتمع الرأسمالي ، وترى أن ذلك لا يتم إلا بثورة البروليتاريا واستيلائها على مؤسسات الدولة البورجوازية لانتهاء استغلال الإنسان للإنسان .

وإذا كانت الماركسية تعترف بأن التطور سيؤدي حتما إلى نفس النتيجة ألا أنها ترى أن تحقيق ذلك يحتاج إلى وقت طويل ، ومن ثم يجب على البروليتاريا أن تلجأ إلى العنف الثوري لاستعجال هذا التطور ووضع قوانينه الحتمية موضع التنفيذ .

وأخيراً فإن الماركسية لا تتصور قيام صراع داخل طبقة البروليتاريا ؛ أنها تعترف بوجود اختلاف أو منازعات CONFLITS . إلا أن هذه المنازعات لا تصل - في رأيها - إلى حد أن تصبح صراعاً LUTIE في داخل الطبقة العاملة (14) .

وقد هاجم الفقه فكرة الصراع الطبقي ووجه إليها انتقادات كثيرة تلخص أهمها فيما يلي :

أولاً - ليس صحيحاً ما نذهب إليه الماركسية من اتخاذ المعيار الاقتصادي وحده أساساً لتقسيم المجتمع إلى طبقات ، فالانقسام الطبقي قد يكون أساسه الاقتصاد أو الدين أو السياسة ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، فإن تقسيم المجتمع البورجوازي إلى طبقتين كبيرتين متصارعتين هو تقسيم غير سليم ، حيث توجد الطبقة الوسطى إلى جانب الطبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا . ومن ناحية ثالثة ، أثبت التاريخ أن الطبقة البورجوازية قد تنقسم على نفسها ، كما أن طبقة البروليتاريا ليست وحدة متسجمة HOMOGENE كما يدعي الماركسيون .

ثانياً - لا يسلم الفقه الاقتصادي بصحة نظرية قيمة العمل كما يقول بها الماركسيون « لأن عنصر العمل ليس هو العنصر الانتاجي الوحيد ، ولأن عناصر الانتاج الأخرى من طبيعة ورأس مال لا يمكن ردّها إلى العمل ، كما لا يمكن بأي صورة من الصور قياس كميّاتها بساعات من العمل . كذلك يلاحظ أن نظرية قيمة العمل تؤسس قيمة

أي سلعة على نفقة الإنتاج وحدها ، وهي تلخص تلك النفقة في عنصر العمل دون أن تعطي أي اهتمام لعنصر الطلب على السلع وما يياشروه من تأثير على قيمتها (15) .

ثالثا - ليس صحيحا ما ذهب إليه الماركسية من حتمية الصراع بين الطبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا ، فقد أصبح من الممكن تسوية الخلافات الطبقة بالطرق السلمية ، وهذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، يبلنا التاريخ على وجود صراعات أخرى غير الصراعات بين الطبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا.. ، فهناك الصراع داخل هاتين الطبقتين علاوة على الصراع بين القوميات المختلفة .

ورغم هذه الانتقادات انضدت الماركسية من فكرة الصراع الطبقي أساسا لعكرتها عن الدولة ، فتطورت الى الدولة على أنها أداة هذا الصراع . « فالدولة ليست الا انعكاسا لتكوين الطبقات ، ولسيطرة طبقة في المجتمع الذي تحكمه هذه الدولة » (16) .

وبذلك تربط الماركسية بين ظهور الدولة وظاهرة انقسام المجتمع الى طبقات وتذهب الى القول بأن ظاهرة الدولة ، كنكل سياسي لتحكم ، لم تظهر في كل المجتمعات ولا في كل الاوقات : ذلك أن المجتمعات البدائية والابوية ومجتمع العتيرة لم تعرف فكرة الدولة ، لأنها لم تعرف فكرة انقسام المجتمع الى طبقات . إن فكرة الدولة بدأت في الظهور في المرحلة التي انقسم فيها المجتمع الى طبقات نتيجة لتقدم الفن الانجابي . وعلى ذلك فان ظهور الدولة ووجودها كبل استمرار هذا الوجود مرتبط في نظر الماركسية بظاهرة انقسام المجتمع الى طبقات حيث تظهر الدولة

---

(15) الدكتور لبيب شقير ، المرجع السابق ، صفحة 225

(16) Henri LEFEBVRE : Le marxisme, 1966, p. 95.

كأداة لمأكيد وثبتت سيطرة إحدى الطبقات على سائر الطبقات الأخرى وهذه الطبقة مكسب سيطرتها السياسية نتيجة للسيطرة الاقتصادية ، أي أنه يوجد ارتباط بين السيطرة الاقتصادية والسيطرة السياسية ، وتاريخ العالم يسيل على أن أية سيطرة اقتصادية تؤدي إلى السيطرة السياسية . بالدولة إذن ليست إلا أداة للظلم ، إنما الوسيلة التي بواسطتها

يقوم حازن رأس المال باستغلال العامل (17) .

ومعني الماركسية من كل ذلك إلى تأكيد أمرين :

(1) حاجة مجتمع المتناقضات الطبقة إلى الدولة ، واستغلال أجهزة الدولة لمأكيد السيطرة الطبقة بتعميق التناقض بين الطبقات ، وهو الدور الذي تلعبه الدولة البورجوازية التي تضع أجهزتها في خدمة الطبقة ابراسمالية من أجل المزيد من استغلال الطبقة العاملة .

(2) - ضرورة انحاء العمال ونورتهم من أجل القضاء على الدولة البورجوازية وانهاء استغلال الإنسان للإنسان وإقامة حكم الغفراء والمعمرين ومن ثم فإن على البروليتاريا أن تستولي على جهاز الدولة وتستخضعه هي تحقيق سيطرتها من أجل تحقيق الشيوعية .

ولكن كيف يتم تحقيق ذلك ؟

إن الماركسية تؤمن بالنزج والمرونة في هذا الشأن ، ولذلك فإنها وإن كانت تنادي بأن الدولة كجهاز للقهـر Contrainte ستضمحل وتنبـل DEPERISSE وينتهي إلى أن تحل فكرة إدارة الأشياء وإحداثيات محل إدارة الإنسان في المجتمع الشيوعي ، فإن ذلك كله لن يتم طرفة واحدة ، ومن هنا تنتهي الماركسية إلى القول بأن الدولة تمر بثلاث مراحل في هذا الشأن (18) :

---

(17) G. BURDEAU : Traité de Sc. pol., T. 2, 2ème éd., p. 21.

(18) فيدل ، المرجع السابق ، صفحة 208 وما بعدها

أولا - مرحلة تكناتورية البروليتاريا :

وهي المرحلة التي يلي استيلاء البروليتاريا على جهاز الدولة مباشرة ونقوم أساسا على فكرة استقلال جهاز الدولة في تأكيد سيادة طبقة البروليتاريا واستخدامه كأداة لتحقيق أهدافها .

وتهدف دولة تكناتورية البروليتاريا الى تحقيق غرضين أساسيين :  
(1) - تصفية بقايا النظام السابق والغاء امتيازات الطبقة الرأسمالية .  
(2) - بناء أسس الدولة الاشتراكية تمهيدا للانتقال الى المرحلة الشيوعية ، وذلك بإلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وتحقيق سيطرة البروليتاريا (الدولة) على الإنتاج والتوزيع .

وتكناتورية البروليتاريا ليست المرحلة النهائية للتطور ، ذلك ان الماركسية تنظر اليها باعتبارها مرحلة ثورية وانتقالية ينهي بتحقيق الاهداف المحددة لها .

وبالإضافة الى كون تكناتورية البروليتاريا مرحلة انتقالية فانها تتميز كذلك بالخصائص الآتية (19) :

(1) - ان تكناتورية البروليتاريا تقوم على أساس الديمقراطية السياسية وحدها شأنها في هذا شأن الديمقراطية البغليدية وان كان هذا لا ينفي انها تهدف الى تحقيق الديمقراطية الاجتماعية .

(2) - ديمقراطية تكناتورية البروليتاريا قاصرة فقط على الطبقة العاملة ، وبمعنى آخر فانها تحرم افراد الطبقة المستغلة السابقة ، من التمتع بالحقوق والحريات السياسية .

(3) - ان تكناتورية البروليتاريا تبقى على جهاز الدولة كأداة للقمع ، وتستخدمه ضد الطبقة المستغلة السابقة

---

(19) Max ADLER : Démocratie politique et démocratie sociale, 1930.

ان دكتاتورية البروليتاريا تؤدي الى تقوية جهاز الدولة والزيادة الملحوظة في اجهزة القهر التي تستخدم في منع الطبقة المستغلة السابقة من التآمر على الدولة او الانقضاض على سلطة البروليتاريا .

ثانيا - المرحلة العليا للشيوعية :

وهي تمثل المرحلة الثانية في التطور والتي هي مرحلة دكتاتورية البروليتاريا وفي ظلها يكون قد تم الغاء استقلال الانسان للانسان ، وذلك بالغاء الملكية الرعية لوسائل الانتاج وقيام الملكية الجماعية بهذه الوسائل ، وذلك يؤدي بدوره الى انتهاء انقسام المجتمع الى طبقات ، ويصبح الجميع اعضاء في المجتمع بدون اي تمييز حقيقي فيما بينهم .

ورغم ذلك تظل هناك حاجة لوجود الدولة واستخدمها كجهاز للقهر ، ويرجع ذلك الى الحاجة الى تنمية الانتاج ووجود اختلاف وعدم مساواة بين الافراد في الاجراءات عدم الوصول الى تحقيق شعار الشيوعية من كل بحسب قدرته ولكل بحسب حاجته .

وتتميز الدولة في هذه المرحلة بانها اكثر ديمقراطية من الدول الرأسمالية ، وان الافراد يتمتعون في ظلها بحقوقهم وحررياتهم تمعا فعليا وحقا ، نتيجة لالغاء الهيمنة الاقتصادية وانتهاء الانقسام الطبقي .

ثالثا - المرحلة العليا للشيوعية :

وهي الهدف الذي تسعى الماركسية الى تحقيقه في نهاية المطاف ، ذلك انه بزيادة الانتاج واستغلال كافة الموارد الاقتصادية الى جانب تنمية الاخلاق الاشتراكية ، مما يؤدي الى تغيير طبيعة الانسان والقضاء على الميول الاجرامية والعنوانية بتحقيق كل ذلك ينتقل المجتمع الى المرحلة العليا للشيوعية ، والتي يطبق فيها شعار « من كل بحسب

قدرته ولكل بحسب حاجته » . وهنا يتحقق للأفراد الحريات الحقيقية والمساواة الفعلية مما يؤدي الى اقامة الديمقراطية الكاملة القائمة على الحريات السياسية والحقوق الاقتصادية .

وتنتهي في هذه المرحلة مهمة جهاز الدولة كأداة للقهر ، وبذل الدولة وبضمحل وينتهي الى ان نصبح ادارة للأشياء والخدمات لا للأشخاص وبني نهاية عرصنا لفكرة الدولة في الفلسفة الماركسية ، نورد الملاحظات الآتية :

الملاحظة الأولى :

ان الطور البشري ليس ولا يمكن أن يكون وليد تطور الظروف الاقتصادية وحدها ، فالعامل المادي وإن كان يلعب دورا في هذا التطور ، إلا أنه ليس العامل الوحيد للتطور ، فهناك عوامل أخرى دينية وباريكية وفكرية يمكن أن تلعب دورها في التطور البشري .

الملاحظة الثانية :

ان الدولة ليست دائما أداة للسيطرة والسيادة الطبقية ، حيث يمكن أن تكون أداة للتوفيق والتوازن بين الطبقات .

والفكر الماركسي لا ينكر هذا تماما ، بل يسلم بأن ثمة حالات نادرة يقوم فيها توازن بين الطبقات المتصارعة ، ومن ثم بكتسب الدولة صفة التوسط بين هذه الطبقات ، وتسعى لإقامة التوازن بينها ، مثال ذلك الحكم الملكي المنطلق في القرنين السابع عشر والثامن عشر (20) .

الملاحظة الثالثة :

ان الماركسية حينما نقول بأن تطور الدولة يمر بمراحل ثلاث : مرحلة نكتاتورية البروليتاريا ، ومرحلة الشيوعية الدنيا ، ثم مرحلة

(2) راجع :

الشيوعية العليا ، حينما نقول الماركسية ذلك فاتها لاتحدد فترة معينة أو وقتا محددا يستغرقه التحول بين مرحلة وأخرى من هذه المراحل الثلاث .

ان تغيير مدة هذه التحول ، متى يبدأ ومتى ينتهي ؟ كن ذلك أمر متروك للظروف ومرهون بتحقيق أهداف المرحلة . ومن هنا فان مرحلة بكتانوفية البروليتاريا قد استمرت في الاتحاد السوفيتي أكثر من نصف قرن .

#### الملاحظة الرابعة :

ان النسعة الماركسية حينما نقول بانتهاء الدولة في مرحلة الشيوعية العليا ، فانها تلنقي في هذا الشأن مع الفوضوية ، غاية ما في الأمر أن الفوضوية تقول بانتهاء الدولة فورا ، هي حين نقول الماركسية بانتهاء الدولة ونزوالها عند الوصول الى المرحلة العليا للشيوعية .

#### الملاحظة الخامسة :

ان الماركسية قد جعلت الظروف الاقتصادية ( العامل المادي ) أساس المجتمع السياسي وهو في نفس الوقت سبب الخضوع للسلطة السياسية ، وهذا غير صحيح ، لانه اذا كان العامل المادي يلعب دورا ما في مسألة الخضوع للسلطة السياسية ، الا أن المهم دائما هو ارادة الانسان ، فإرادة الانسان يجب أن تكون هي الأساس دائما ، ولا ابدل على ذلك من أن العامل المادي ذاته لا يتطور تلقائيا ، بل أن ارادة الانسان هي التي تلعب الدور الأساسي في تحقيق هذا التطور .

## الفصل الثاني

### أركان الدولة

نقوم الدولة على أساس وجود مجموعة من الأفراد يقيمون على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لسلطة سياسية معينة (21) .  
وبذلك لا نقوم الدولة الا بتوافر أركان ثلاثة ، هي :

(21) راجع :

- الدكتور ثروت بدوي ، المرجع السابق ، صفحة 28 وما بعدها
- الدكتور طعيمة الجرف ، المرجع السابق ، صفحة 54 وما بعدها
- الدكتور فؤاد العطار ، المرجع السابق ، صفحة 157 وما بعدها
- الدكتور محسن خليل ، المرجع السابق ، صفحة 49 وما بعدها
- وثلفت النظر الى أن الأستاذ الدكتور عبد الحميد مقولي يرى (مؤلفه السابق الإشارة اليه صفحة 28) أن للدولة ثلاثة أركان هي : الأمة والسيادة والإقليم ، ثم يعرف السيادة (هي 33) بأنها تلك السلطة العليا التي لا تعرف فيما تنظم من علاقات سلطة عليا أخرى السي جانيها .

بينما يرى الأستاذ أنصريه هوريو أن للدولة أربعة أركان ، هي :

- 1 - مجموعة بشرية
- 2 - القيم تقيم عليه هذه المجموعة البشرية
- 3 - سلطة تدير شؤون المجموعة البشرية
- 4 - نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي وقانوني تسعى هذه السلطة لتحقيقه

(راجع مؤلفه

1 - الشعب

2 - الاقليم

3 - السلطة السياسية

وسنخصص مبحثا مستقلا لدراسة كل ركن من هذه الاركان الثلاثة ،

## المبحث الاول

### الشعب

يلزم لقيام الدولة وجود عدد من الافراد ، يقوم بينهم قدر من الانسجام يؤدي الى الترابط والوحدة .

ولا يشترط أن يصل عدد الافراد في الدولة الى رقم معين حتى يتوافر ركن الشعب في الدولة ، فهذا الركن يتوافر بمجرد وجود اي عدد من الافراد . الا انه من الملاحظ أن الدولة في العصر الحديث يتكون افرادها من اعداد كبيرة قد تصل الى عشرات الملايين .

وزيادة عدد افراد الدولة او قلتهم لا تؤثر من حيث قيام الدولة واكتسابها الشخصية القانونية وتمتعها بكافة الحقوق بوصفها عضوا في المجتمع الدولي ، هذا من الناحية القانونية . اما من الناحية السياسية فلا شك في أن كثرة عدد افراد الدولة انما يزيد من الثقل السياسي الذي تتمتع به الدولة في الميدان الدولي ، بشرط أن تؤدي هذه الكثرة الى زيادة القوة الانتاجية في الدولة وتعدد وتزايد امكانياتها في مختلف المجالات .

ومن ناحية اخرى ، يلزم أن يتوافر بين افراد الدولة قدر من الانسجام يؤدي الى الترابط والوحدة بينهم ، اذ بدون ذلك لا تتحقق الوحدة القومية التي تجمع بين افراد الدولة في العصر الحديث .

والوحدة القومية يمكن أن تبني على العديد من العوامل مثل :

التاريخ المشترك ، وحدة العقيدة ، وحدة اللغة ، وحدة الجنس ، الآمال المشتركة ، الامر الذي يؤدي في النهاية الى ان تتكون لدى افراد الدولة الرغبة المشتركة في العيش معا ، وبدون هذه الرغبة لا تتحقق الوحدة القومية التي هي اساس الدولة المعاصرة .

ويقيم الوحدة القومية بين افراد الدولة تظهر الآمال والمصالح المشتركة بينهم ، الامر الذي يؤدي الى ظهور مصالح جماعية يسعون الى تحقيقها وذلك بواسطة السلطة السياسية التي يقيمونها تحقيقا لهذه الوحدة السياسية ويهدف رعاية هذه المصالح .

ويقصد بالشعب الوطنيون الذين يتمتعون بجنسية الدولة ، فهم وحدهم الذين يتمتعون بالحقوق السياسية . اما الاجانب فلا يتمتعون بهذه الحقوق ، وان كانوا يتمتعون بمعظم الحقوق والحريات الغربية .

وتحدد الدولة ، في قانون الجنسية ، من يتمتع بصفة المواطن ، كما انها تحدد كذلك شروط اكتساب هذه الصفة ، والمدة التي يجب انقضاؤها قبل السماح للمتجنس بالتمتع بالحقوق السياسية فيها .

ومن ناحية اخرى ، لا يتمتع كل المواطنين بالحقوق السياسية ، ان يشترط توافر عدد من الشروط للتمتع بهذه الحقوق . وهذه الشروط وان كانت لا تتنافى مع الديمقراطية ، الا انها تؤدي الى حرمان المواطنين الذين لا تتوافر فيهم من التمتع بحقوقهم السياسية .

كما أن بعض الدول نلجا - في ظل ظروف معينة - الى حرمان بعض المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية وذلك على الرغم من توافر الشروط المتعلبة لممارستها بالنسبة لهم ، وهو ما يسمى بالعزل السياسي (22). ولا شك في أن ذلك يتعارض مع الديمقراطية ، لما يتضمنه من اعتداء ومصادرة للحقوق السياسية لبعض المواطنين .

ولما كان الاسلام دين وجنسية معا ، لذلك كان الدين هو اساس وحدة الامة الاسلامية في ظل الدولة الاسلامية . وبالتالي فان مواطني هذه الدولة الذين يتمتعون بالحقوق السياسية هم المسلمون فقط ، أما غير المسلمين فلا يتمتعون بالحقوق السياسية (23) .

(22) راجع على سبيل المثال ماكان يقرره القانون رقم 34 لسنة 1962 في مصر من وقف مباشرة الحقوق السياسية وكافة الحقوق الانتخابية سواء كانت بالنسبة الى النقابات او الجمعيات على اعضاءها او المجالس او الهيئات مدة عشر سنوات بالنسبة لاربع سنوات ، هم الذين حددت ملكيتهم الزراعية طبقا لمرسوم بقانون رقم 78 لسنة 1952 وكذلك طبقا للقانون رقم 127 لسنة 1961 ، والذين اُجيز وضعهم تحت التحفظ الإداري بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة في 22 يونيو 1956 ، والذين تخلفت ضدهم احدى التدابير المنصوص عليها في قانون الاحكام العرفية ( رقم 533 لسنة 1954 ) وقانون حالة الطوارئ ( 162 لسنة 1958 وذلك خلال الفترة من 23 يونيو 1956 و 16 يناير 1962 .

(23) لمزيد من التفاصيل ، راجع :

- الدكتور حازم عبد المتعال الصعيدي : نظرية الدولة الإسلامية مع المقارنة بنظرية الدولة في الفقه الدستوري الحديث ، رسالة

وغير المسلم المقيم في الدولة الإسلامية أما أن يكون نيميا أو مستامنا : والنمي هو غير المسلم الذي يقيم إقامة طويلة في دار الإسلام ، أما المستامن فهو الحربي المقيم إقامة مؤقتة في دار الإسلام وتلك بمقتضى « عهد الإنسان » الذي يمكن أن يعطيه له أي مسلم من دار الإسلام ، وذلك باستثناء واحد ، هو أنه لا يدفع الجزية كالنمي .  
والمستامن يتمتع بذات المركز القانوني الذي يتمتع به الشخص من دار الإسلام ، وفيما عدا عدم التمتع بالحقوق السياسية ، كان الاجنبي العظيم في الدولة الإسلامية ( النمي أو المستامن ) يتمتع بالحقوق والحريسات ، السعادة : فالإسلام يكفل لهم الحرية الشخصية ، حق الأمن ، حرية العقيدة وحرية إقامة المبعثر الحينية ، حرية إبداء الرأي ، حق الملكية ، حرية النشاط في المجال الاقتصادي ، حق تولي الوظائف العامة في الدولة الإسلامية . وذلك فضلا عن أنه يكفل لهم المساواة مع المسلمين أمام القضاء ، كما كان يؤمنهم ضد العوز والحاجة .

---

بكتوراه ، 1977 ، صفحة 194 وما بعدها .

- الدكتور حامد سلطان : أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية

1970 ، صفحة 217 وما بعدها .

- الدكتور عبد الكريم زيدان : أحكام النمين والمستامين في دار

الإسلام ، رسالة بكتوراه 1988 ، صفحة 32 وما بعدها .

## المبحث الثاني الأقليم

يعتبر الأقليم ركنا أساسيا من أركان الدولة بحيث يمكن القول بأنه « لا توجد دولة بدون إقليم » (24) لأنه المجال أو النطاق الذي تمارس فيه الدولة سلطتها ، فهو إذن شرط لاستقلال السلطة السياسية ومجال لممارسة سلطان الدولة .

فالإقليم هو الذي يمكن الدولة من أمرين (25) :  
الأمر الأول - تأكيد سلطتها : وذلك بتحديد نطاق اختصاصها ، حيث تفرض سلطتها على كل من بالإقليم من وطنيين وأجانب  
الأمر الثاني - تأكيد استقلالها : وذلك ببيان حدودها ، الأمر الذي يمكنها من الدفاع ضد المعتدين .

والأصل أن تمارس الدولة سياستها على كل أجزاء إقليمها ، وعلى كل من فيه . سواء في تلك الأقليم الأرضي أو الأقليم الجوي ، أو البحر الإقليمي .

وعلى ذلك يشمل إقليم الدولة على اليابسة أي الأرض ، كما يشمل البحر الإقليمي ، وذلك فضلا عن الطبقات الجوية التي تعلو اليابسة والبحر الإقليمي .

---

(24) بيردو - القانون الدستوري ، صفحة 16

(25) جينو ، المرجع السابق الإشارة إليه ، صفحة 3

### أولاً - الاقليم الأرضي :

هو اليابسة أو الأرض ، ويتحدد بحدود طبيعية مثل الجبال أو الأنهار أو البحار ، وقد يتحدد بحدود صناعية مثل وضع علامات يستدل بها على الحدود بين دولتين . وكذلك قد يكون بخطوط الطول أو خطوط العرض لبيان الحد الفاصل بين دولة وأخرى .

وإذا كان من الأفضل أن يكون اقليم الدولة متصلاً : إلا أنه لا يشترط في الاقليم أن يكون متصلاً بل يمكن أن يكون متقطعاً مثل اقليم دولة باكستان حيث كانت الهند تفصل بين الاقليمين الشرقي والغربي لباكستان . ويمثل الجمهورية العربية المتحدة حيث كان البحر الأبيض المتوسط يفصل بين الاقليم الجنوبي (عصر) والاقليم الشمالي (سوريا) . ويلاحظ أن الدولة التي لا يكون اقليمها متصلاً غالباً ما ينتهي الأمر فيها إلى الانفصال ، وذلك لصعوبة مقاومة الانقلابات العسكرية أو الحركات الانفصالية ، نظراً لبعده المسافة بين الاقليمين وعدم القدرة على التغلب على تلك الحركات في الوقت المناسب .

ويمثل الاقليم الأرضي عاملاً هاماً في حياة الدولة ، إذ يتحدد موقف الدولة وثقلها في المجمع الدولي بمقدار ما يوجد في اقليمها من معادن ونباتات وما يتضمنه من مناخ وتضاريس تساعد على نمو شعب الدولة وتقدمه .

### ثانياً - البحر الاقليمي :

ويشمل الجزء من البحر ( أو المحيط ) الملاصق لاقليم الدولة الأرضي . وعني عن البيان أن البحر الاقليمي لا يتوافر إلا للدول التي يكون اقليمها الأرضي ملاصقاً للبحر والمحيطات ، أما تلك الدولة التي تعتبر من الدول الداخلية أي التي لا يوجد لها منافذ على البحار أو

المحيطات ، فلا يكون لها بحر اقليمي .

وقد نشأ خلاف بين الدول حول تحديد نطاق البحر الاقليمي حيث كان يحدد في بداية الامر على اساس انه المسافة الملاصقة لشواطئ الدولة والممتد نحو البحر العام بالمقدار الذي تستطيع الدولة ان تسيطر عليه او باقصى مسافة تبلغها قذائف المدافع من الشاطئ .

وفي مرحلة تالية رؤى تحديد البحر الاقليمي بمسافة قدرها ثلاثة اميال بحرية فقط ، وفي مرحلة تالية حددت هذه المسافة بستة اميال بحرية ، ثم بتسعة اميال بحرية . واخيرا تحدد الكثير من الدول الان بحرهما الاقليمي باثني عشر ميلا بحريا ، وان كانت توجد بعض الدول التي تحدد بحرهما الاقليمي باكثر من اثني عشر ميلا بحريا ، مثال ذلك دول السوق الأوروبية المشتركة التي حددت بحرهما الاقليمي ( فيما يتعلق بحقوق الصيد ) بمائتي ميل بحري .

والحقيقة انه لا توجد قاعدة في هذا الشأن ، فكل دولة تحاول تحديد بحرهما الاقليمي طبقا لمصالحها القومية ، الامر الذي ادى الى التضارب والاختلاف بين الدول المختلفة عند تحديد بحرهما الاقليمي .  
ثالثا - الاقليم الجوي :

ويشمل الفضاء الذي يعلو كلا من الاقليم الارضي والبحر الاقليمي . وتمارس الدولة سيادة كاملة على الاقليم الجوي ، وبالتالي لا يجوز لطيران الدول الاخرى استخدام هذا الاقليم دون الحصول على موافقة الدولة كوالا اعتبر ذلك عنوانا على الدولة وماسا بسيادتها .

واذا كانت قواعد القانون الدستوري وقواعد القانون الدولي العام تقرر ان حق الدولة في ان تمارس سلطات كاملة على اقليمها الجوي دون التقييد بارتفاع معين ، الا ان هذا الامر يصبح ان يكون محل

التساؤل الآن ، وذلك بعد ظهور الأضرار الصناعية وإعلان الدول الكبرى صراحة عن أضرارها الصناعية التي تجوب أجواء كل الكرة الأرضية ، خصوصا وأن الكثير من هذه الأضرار الصناعية يستخدم في التصوير وجمع المعلومات عن كل الدول بدون أي تفرقة .

ومن ناحية أخرى ، اختلف الفقه حول كيفية طبيعة حق الدولة على إقليمها ، وذلك كما يلي :

أولا - حق سيادة :

ذهب فريق من الفقهاء إلى كيفية حق الدولة على إقليمها بأنه حق سيادة .

والد انتقد هذا الرأي وذلك على أساس أن السيادة إنما تمارس على الأشخاص لا على الأشياء ، وعلى ذلك فإن القول بهذا الرأي معناه أن الدولة تمارس سلطتها على الأفراد الذين يعيشون على الإقليم ، دون أن تمارس سيادتها على الإقليم ذاته .

ثانيا - حق ملكية :

ذهب رأي ثان إلى القول بأن حق الدولة على إقليمها يعتبر حق ملكية ، والد انتقد هذا الرأي وذلك على أساس أنه يؤدي إلى منع الملكية الفردية للعقارات .

ألا أن انصر هنا للرأي يردون على هذا النقد بمقولة أن ملكية الدولة للإقليم ملكية من نوع خاص خاضعة للقانون الدولي العام ، أي أن هذه الملكية لا تمنع من قيام الملكيات الفردية للعقارات لأنها تستمر عليها .

ثالثا - مجال سلطان الدولة :

يذهب الرأي الجديد في فقه القانون الدولي العام إلى كيفية حق

الدولة على اقليمها على اساس ان الاقليم هو المنطقة الجغرافية التي تستعمل الدولة داخلها - دون غيرها - سلطتها على الافراد ، اي ان الاقليم هو المجال الذي يتحدد فيه سلطان الدولة .

وكان الاقليم يلعب دورا اساسيا في الدولة الاسلامية ، حيث قسم الفقهاء المسلمين المعمورة الى دارين :

دار الاسلام ، ودار الحرب او دار المخالفين (26) .

وكان يقصد بدار الاسلام اقليم الدولة الاسلامية ، او على حد تعبير قسماء فقهاء المسلمين فان دار الاسلام هي « اسم للموضع الذي يكون تحت يد المسلمين ، اي الخاضع لحكم المسلمين . ويعتبر الفقه الاسلامي الاقليم « حيازة او ملكية عامة للامة » ، ومن ثم فانه لا يعتبر ملكا خاصا للحاكم ، كما انه لا يجوز التصرف في ابي جزء منه الا طبقا للاحكام المقررة للتصرف في الملكية العامة . وقد اقتصر كتابات الفقهاء المسلمين على الاقليم الارضي ، ولم يكتبوا عن الاقليم الجوي ، وذلك نظرا لان الجو - في تلك الوقت - لم يكن أداة للاتصال او الانتقال كما هو الحال في العصر الحديث . كما انهم لم يكتبوا كثيرا عن البحر الاقليمي ، وذلك نظرا لخوف العرب - ومنهم اهل بادية - من البحر من ناحية ، وعدم ظهور اهمية البحار كأداة للاتصال والانتقال ومصدر للثروة من ناحية اخرى .

---

(26) - راجع رسالة البكتور حازم عبد المتعال الصعيدي ، سابق الاشارة اليها ، صفحة 267 وما بعدها .

- وتشير الى انه يجري التمييز ايضا بين كل من داري الحرب والاسلام ودار العهد . ويقصد بدار العهد الدار التي ترتبط بدار الاسلام بمعاهدات صلح .

## المبحث الثالث

### السلطة السياسية

تمثل السلطة السياسية الركن الثالث من أركان الدولة ، وهي أهم لأركان جميعا إذ بدون وجود سلطة عليا يخضع لها جميع الافراد المكونين للجماعة لا يمكن أن تقوم الدولة .

وبذلك تعتبر السلطة السياسية هي المعيار المميز للدولة ، فالسلطة السياسية هي التي تميز الدولة عن الأمة ، وهي التي تميز الدولة عن غيرها من الجماعات السياسية التي لم تصل الى مستوى الدولة كالقبيلة والعشيرة والمدينة . والدولة يمكن أن تتكون من أمة واحدة (دريسا) أو من أكثر من أمة ( كتركيا قبل الحرب العالمية الاولى ، والاتحاد السوفيتي الآن ) ، كما أن الأمة الواحدة يمكن أن تكون أكثر من دولة (كالدول العربية الآن )

ويجب أن نفرق بين السلطة السياسية والقائمين على ممارستها هذه السلطة ، فالسلطة السياسية ركن من أركان الدولة لا تقوم الدولة الا بتوثر هذا الركن ، وذلك بغض النظر عن الاشخاص أو الهيئات التي تمارس هذه السلطة ، وبغض النظر كذلك عن تغير هؤلاء الاشخاص أو تلك الهيئات .

ولكن يلاحظ أن الخضوع للسلطة السياسية إنما يكون على أساس الرضا ، فرضا الافراد الحر يجب أن يكون دائما أساس الخضوع لهذه السلطة ، لانه بدون هذا الرضا لن يستطيع القائمون على ممارسة السلطة السياسية الاستمرار أو البقاء لفترة طويلة . الا أن قيام السلطة السياسية على أساس الرضا ، لا يعني عدم استناد السلطة السياسية للقوة ، فالرضا هو أساس السلطة السياسية ، بينما تعتبر القوة وسيلة

هذه السلطة لفرض ارائها على كل الجماعات والافراد داخل اقليم الدولة.  
سلطة الدولة يجب ان تستند الى القوة ، لان تخلف هذه القوة  
يعني فناء الدولة وزوالها ، كما ان قيام قوة اخرى معارضة او  
مخالفة للقوة الدولة يؤدي الى الفوضى وذلك حتى تظهر قوة جديدة  
يخضع الجميع لها وتفرض سلطتها على كل اقليم الدولة .

ويتربى على ذلك ان الدولة هي وحدها التي تحتكر القوة  
العسكرية ، الامر الذي يترتب عليه امران :

الامر الاول - تلعب الدولة الدور الرئيسي في تكوين القانون  
الوطني ، بما تنظمه له من تطبيق الجزاء المترتب على مخالفة قواعده  
وذلك بفضل احتكارها للقوة العسكرية .

الامر الثاني - الارتباط الوثيق بين نظرية سيادة الدولة واحتكار  
الدولة للقوة العسكرية ، فالسيادة تكون دائما لصاحب القوة الاكبر .

#### خصائص سلطة الدولة :

تتميز سلطة الدولة بخاصيتين هما : السيادة ، والشخصية القانونية

اولا - السيادة :

توصف سلطة الدولة بانها سلطة ذات سيادة ، ومقتضى ذلك ان سلطة  
الدولة سلطة عليا لا يسمو عليها شيء ، ولا تخضع لاحد ، ولكن  
تسمو فوق الجميع ويخضع لها الجميع .

ومقتضى ذلك ان سلطة الدولة تعتبر سلطة اصيلة ، سلطة واحدة  
لا تجزأ ، سلطة دائمة ، وسلطة امرة عليا .

على ان السيادة وجهين :

- سيادة خارجية :

وهي مرادف للاستقلال ، ومقتضاها عدم خضوع الدولة لأي دولة

أو جهة اجنبية ، والمساواة بين جميع الدول .

- سيادة داخلية :

وهي سمو إرادة الدولة ، وتمتعها بسلطة عليا على جميع الأفراد

والهيئات الموجودة على إقليمها .

ثانيا - الشخصية القانونية :

وهي تعني تمتع الدولة بالقررة على اكتساب الحقوق والالتزام

بالتزامات ، الأمر الذي يؤكد الانفصال بين الحاكم والسلطة ، وذلك يعني

أن الدولة « وحدة قانونية مستقلة عن أشخاص الحكام الذين يمارسون

السلطة ، وإن هذه الوحدة لها طابع الدوام والاستقرار ، ولا تزول

بزوال الأفراد الذين يباشرون الحكم (26) .

ويترتب على اعتبار الدولة شخصا دائما النتائج الآتية :

(1) تعتبر الدولة وحدة قانونية مستقلة عن أشخاص الحكام ،

وبالتالي تكون السلطة التي يمارسها الحكام ملكا للدولة ،

يباشرها الحكام باسم الجماعة ولمصلحة الجماعة .

(2) تبقى المعاملات والاتفاقات التي تبرمها الدولة نافذة ،

وذلك بالرغم من انقراض الأشخاص الذين تعاقدها باسم

الدولة ، وحتى لو تغير شكل الدولة أو نظام الحكم فيها .

(3) تبقى القوانين نافذة ما لم تلغ أو تعدل بالطرق المقررة ،

وبذلك بالرغم من تغيير نظام الحكم أو أشخاص الحكام .

(26) الدكتور ثروت بدري ، النظم السياسية ، 1972 ، صفحة 53

## الفصل الثالث

### أشكال الدولة

يقصد بأشكال الدول بيان أنواع هذه الدول ، أي وصف تركيب السلطة فيها ، وذلك بالتمييز بين الدول ذات السلطة الموحدة وغيرها من الدول ذات السلطة المركبة .

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الدول الى قسمين رئيسيين :

- الدول البسيطة او الموحدة .

- الدول المركبة او الاتحادية :

وستتقدم عن كل قسم في مبحث مسند ل ، وذلك كما يلي :

#### المبحث الاول

#### الدول الموحدة

الدولة الموحدة (28) هي الدولة التي تكون كلفة دستورية وقانونية واحدة ، سيادتها موحدة ومستقرة في يد حكومة واحدة ، لها دستور واحد ، ويخضع الأفراد فيها لسلطة واحدة ولقوانين واحدة ، فهي تمتاز بوحدةها السياسية ، أي بوحدةها الدستورية ووحدةها التشريعية حتى ولو لم تتحقق بوحدةها الإدارية .

(28) راجع :

- الدكتور هرويت بنوي ، المرجع السابق ، صفحة 53 وما بعدها .

- الدكتور طعيمة الجرف ، المرجع السابق ، صفحة 167 وما بعدها

- الدكتور محسن خليل ، المرجع السابق ، صفحة 71 وما بعدها

- بيردو ، المرجع السابق ، صفحة 48 - 49

- هوريسو ، المرجع السابق ، صفحة 155 وما بعدها

- بريلو ، المرجع السابق ، صفحة 237 وما بعدها

وعلى ذلك تعتبر الدولة موحدة من نواحي ثلاث :

- من حيث السلطة السياسية :

أ- تكون السلطة السياسية واحدة والأجهزة الحكومية واحدة تقوم بكل الوظائف المقررة في دستور واحد يسري على كل أجزاء الدولة .  
- من حيث الجماعة :

حيث يكون أفراد الدولة الموحدة - عادة - وحدة متجانسة ويخضعون لأنظمة واحدة .  
- من حيث الاقليم :

يكون اقليم الدولة الموحدة وحدة واحدة ، تخضع في كل أجزائها لسلطة الدولة الواحدة بغض النظر عن الفراق الاجتماعية أو الاقتصادية أو الإقليمية .

ومن أمثلة الدولة الموحدة : المملكة المغربية ، المملكة العربية السعودية ، جمهورية مصر العربية ، جمهورية تونس ، فرنسا - إنجلترا .  
ويلاحظ ما يلي :

أولاً - ضرورة التمييز بين فكرة الدولة الموحدة وبين كل من الحكم الفردي والحكم الديمقراطي حيث لا يوجد ارتباط بين كون الدولة بسيطة وموحدة وبين الحكم الفردي ، فالدولة الموحدة قد تكون ذات حكومة فردية (ملكية مطلقة أو ديمقراطية) وقد تكون ذات حكومة ديمقراطية (ملكية دستورية أو جمهورية).  
إن يقصد بشكل الدولة توضيح الفرق بين الدولة الموحدة أو البسيطة والدولة الاتحادية أو المركبة ، بينما يقصد بالحديث عن شكل الحكومة بيان الفرق بين الحكومات الفردية والحكومات الديمقراطية .

ثانياً : يجب التمييز دائماً بين وحدة الدولة ووحدة القانون أو

التشريع ذلك أن وصف دولة ما بأنها موحدة أو بسيطة لا يستلزم بالضرورة وحدة التشريع أو القانون في هذه الدولة .  
صحيح أن وحدة السلطة التشريعية يدعو منطقيا إلى القول بوحدة التشريعات ولكن ذلك لا يعد أمرا حتميا وأجب الاتباع دائما . حيث يمكن للسلطة التشريعية الواحدة أن تستثنى بعض الأقاليم من الخضوع لبعض التشريعات ، وهذا ما حدث مثلا حيث استثنيت سيناء في جمهورية مصر العربية من تطبيق قانون الحكم المحلي الصادر سنة 1971 ، وذلك نظرا لخضوعها للاحتلال ، بل أن سيناء كانت مستثناة من تطبيق بعض القوانين في الفترة السابقة على احتلالها ، وذلك مراعاة لظروف هذه المحافظة (العالة) الصحراوية المتاخمة لإسرائيل . كذلك يمكن وضع تشريعات خاصة لا تسرى على كل إقليم الدولة الموحدة إنما تسرى على بعض الأقاليم فقط دون البعض الآخر ، مثال ذلك ما حدث في ظل الجمهورية العربية المتحدة ، حيث احتفظ كل إقليم بقوانينه بل كانت تصدر بعض القوانين - في ظل الوحدة - لتسرى على إقليم دون الآخر ، وذلك مراعاة لظروف كل إقليم من إقليمي دولة الوحدة .

ثالثا : يجب التمييز بين فكرة الدولة الموحدة أو البسيطة وفكرة الدولة التي تأخذ بأسلوب المركزية الإدارية ، ذلك أنه لا يوجد ارتباط بين وحدة الدولة ووحدة السلطة الإدارية فيها ، بمعنى أنه يمكن للدولة البسيطة أو الموحدة أن تأخذ بأسلوب المركزية الإدارية أو بأسلوب اللامركزية الإدارية كما يمكن لها الجمع بين الأسلوبين ، فاللامركزية الإدارية إنما تعني توزيع الاختصاص بالوظيفة الإدارية بغض النظر عما إذا كانت السلطة السياسية موحدة أو مركبة . أما المركزية الإدارية فتعني تركيز الاختصاص بالوظيفة الإدارية في يد الحكومة بغض النظر عما إذا كانت الدولة تمثل كئلة دستورية واحدة أو تكون أكثر من كئلة دستورية .

## المبحث الثاني الدول الاتحادية

الدولة الاتحادية أو المركبة هي الدولة التي تتكون من اتحاد عدد من الدول تخضع لسلطة مشتركة .

ويميز الفقه بين أربعة اشكال للدولة الاتحادية تفرج من الضعف

الى القوة ، هي (29) :

UNION PERSONNELLE

1 - الاتحاد الشخصي

Confédération d'Etat

2 - الاتحاد الاستقلالي أو التعاهدي

UNION REELLE

3 - الاتحاد الفعلي أو الحقيقي

ETAT FEDERAL

- الاتحاد المركزي أو الفيدرالي

وقبل بيان الاحكام التفصيلية لكل صورة من هذه الاتحادات الاربعة

نلفت النظر الى الملاحظات التالية :

الملاحظة الاولى :

ان تقسيم الاتحادات بين الدول الى أربعة صور وان كان يعبر عن

أهم صور الاتحادات خلال تطور العلاقات بين الدول ، الا ان هذا التقسيم الرباعي ليس بالتقسيم المانع ، بمعنى انه يمكن قيام صور اخرى من الاتحادات بين الدول تأخذ بعض خصائص الاتحادات المعروفة ، اي انه يمكن تصور قيام اتحادات من نوع خاص ، وذلك مثل اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من مصر وسوريا وليبيا .

الملاحظة الثانية :

انه بالرغم من القول بوجود أربعة صور للاتحادات بين الدول ،

الا ان فواصل التمييز بينها ليست دقيقة ولا واضحة وضوحا كاملا ،

(29) - هوريو : المرجع السابق ، صفحة 158 وما بعدها

بمعنى انه يمكن وجود بعض خصائص مشتركة بين اتحادين او اكثر من هذه الاتحادات خصوصاً بالنسبة للصور الثلاث الاولى من هذه الاتحادات الملاحظة الثالثة :

يلتزم ايضا انه بالنسبة للصورة الواحدة من صور الاتحادات الاربعة يمكن ان توجد خلاقات في التطبيق بسبب اختلاف الظروف التي ينشأ فيها كل اتحاد ، وبالتالي اختلاف النصوص المقررة لاحكامه . فبالرغم من ان سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تأخذ كلها بنظرية الاتحاد الفيدرالي او المركزي الا انه توجد - بدون شك - خلاقات في التطبيق بين كل من هذه الدول لاتحادية .

الملاحظة الرابعة :

ان الدولة المنظمة الى اي اتحاد من هذه الاتحادات وان التقت جميعاً عند عدد من الخصائص العامة والمشاركة الا انها قد تختلف فيما بينها من حيث التنظيمات الدستورية والادارية الداخلية ، فالانضمام الى اتحاد ما لا يعني بالضرورة تطابق التنظيمات الداخلية - دستوريا واداريا - في كل الدول أعضاء هذا الاتحاد .

## المطلب الأول

### الاتحاد الشخصي

يعتبر الاتحاد الشخصي من اضعف صور الاتحادات بين الدول ، فلا يضمن من عوامل الوحدة الا مظهرها وحيثما يتعقل في وحدة شخص رئيس الدولة في الدول أعضاء هذا الاتحاد . ولذلك تسمى الصيغة صوراً كبيراً في نشأة هذا الاتحاد وكذلك في انتهائه ، ان ينشأ نتيجة بطولية العرش في دولتين او اكثر لشخص واحد مثل اتحاد انجلترا وهانوفر ، الذي قام على اثر بطولية عرش انجلترا في 1714 الى الملك جورج الاول ملك هانوفر ، وانقسم هذا الاتحاد بتولى الملكة فكتوريا عرش انجلترا

في سنة 1837 ، انكسرا لأن قانون هانوفر كان لا يسمح للاناث تولي العرش إلا فهي سالت انضمام الكور في الاسرة المالكة .

كذلك قد ينشأ الاتحاد الشخصي نتيجة اختيار شخص واحد لرياسة الدولة في أكثر من دولة واحدة ، وقد حدث ذلك في أمريكا اللاتينية عندما انتمى الزعيم الثوري سيمون بوليفار لرئاسة جمهورية بيرو سنة 1813 ولرئاسة جمهورية كولومبيا سنة 1814 ولرئاسة فنزويلا سنة 1816 ، والواقع أن رئيس الدول المتحدة اتحادا شخصيا لا يمارس سلطانه بوصفه رئيسا للاتحاد ، ولكن يمارس سلطانه في كل مرة بصفته رئيسا لأحدى الدول أعضاء الاتحاد .

ولا يترتب على الاتحاد الشخصي ظهور شخص دولي جديد ، لأن كل دولة تحتفظ بشخصيتها الدولية كاملة ، كما لا يؤثر الاتحاد الشخصي في السيادة الداخلية للدول الأعضاء .

وعلى ذلك تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء بسيادتها الخارجية ، فضلا عن احتفاظها بسيادتها الداخلية :  
ويترتب على ذلك ما يلي :

أولا - لا يظهر شخص دولي جديد ، وإنما تحتفظ كل دولة عضو في الاتحاد بشخصيتها الدولية .

ثانيا - تكون كل دولة مستقلة في مجال تبادل التمثيل الدبلوماسي وإقامة العلاقات مع الدول المختلفة .

ثالثا - تستقل كل دولة بإبرام المعاهدات مع الدول الأخرى سواء الدول أعضاء الاتحاد أو الدول غير الأعضاء . ولا تسري آثار أي معاهدة إلا في مواجهة الدولة التي أبرمتها .

رابعا - الحرب التي تقوم بين الدول أعضاء الاتحاد بتكون حربا دولية والحرب التي تعلن من إحدى دول الاتحاد أو عليها لا تعد حربا ضد دول الاتحاد .

خامسا - تتحمل كل دولة مخضو في الاتحاد نتائج تصرفاتها واعمالها ،  
اي تكون المسؤولية الدولية لأي من الدول أعضاء الاتحاد مستقلة عن  
مسؤولية أي من باقي دول الاتحاد .

سادسا - لا يكون للاتحاد اقليم واحد ، بل تحتفظ كل دولة عضو  
بسيادتها على اقليمها وتمارس مظاهر هذه السيادة دون تدخل من  
باقي الدول أعضاء الاتحاد .

سابعا - لكل دولة رعاياها ، وتحتفظ كل دولة بجنسيتها . ورعايا أي  
من دول الاتحاد يعتبروا أجانب في مواجهة الدول الأخرى أعضاء  
الاتحاد .

ثامنا - تحتفظ كل دولة بالسيادة الداخلية كاملة ويكون لها نظامها  
الدستوري والقانوني الخاص بها .

والخلاصة ان هذه الصورة من صور الاتحادات بين الدول لا يكون  
لها من ذلك الا الاسم فقط ، حيث يقتصر الأمر على وحدة شخص رئيس  
الدولة الذي لا يملك حق التصرف بوصفه رئيس الاتحاد ، وإنما يتصرف  
دائما بوصفه رئيسا لأي من الدول أعضاء الاتحاد .

## المطلب الثاني

### الاتحاد الاستقلالي أو التعاهدي

ينشأ الاتحاد الاستقلالي أو التعاهدي بين دول كاملة السيادة  
ولذلك تكون المعاهدة هي وسيلة إنشاء هذا الاتحاد ، حيث يتكون الاتحاد  
الاستقلالي أو التعاهدي بمقتضى معاهدة توقع بين دولتين أو أكثر  
ونلك بهدف رعاية مصالح مشتركة وتحقيق أهداف معينة .

ويتولى اختصاصات الاتحاد هيئة مشتركة تسمى المجلس أو  
الجمعية أو المؤتمر ، وهي تتكون من مندوبي حكومات الدول الأعضاء ،  
ولا تختص إلا بما تقرره معاهدة إنشاء الاتحاد صراحة . كما ان هذا  
المجلس أو الجمعية أو المؤتمر لايعتبر حكومة أعلى من حكومات الدول

لأعضاء . أو برلمان يسمى فوق برلمانات الدول الأعضاء ، كما لا يعتبر دولة فوق الدول الأعضاء . إنه مجرد هيئة ذات اختصاصات محددة نقرها معاهدات إنشاء الاتحاد ، قولونها تكون بالاجماع أو بالأغلبية وذلك حسب نصوصي المعاهدة ، ولا تتخذ هذه القرارات الا بموافقة حكومات الدول الأعضاء .

ولما كان الاتحاد الاستقلالي أو التعامدي يقوم بين دول كاملة السيادة لذلك يكون لكل دولة عضو حق الانفصال عن الاتحاد ، حيي ولو لم ينص على ذلك صراحة في معاهدة انشاء الاتحاد .

ورغم أن بعض الفقهاء يعترفون للاتحاد الاستقلالي أو التعامدي بشخصية دولية ناقصة يمثلها المجلس أو الجمعية أو المؤتمر ، مع عدم تمتعه بحق التمثيل الدبلوماسي واحتفاظ الدول الأعضاء بكامل شخصيتها الدولية . بالرغم من ذلك ، يذهب معظم الفقهاء الى القول بعدم تمتع الاتحاد الاستقلالي بالشخصية الدولية ، وذلك على أساس أنه لا يعتبر دولة فوق الدول الأعضاء حيث تحتفظ كل دولة عضو في الاتحاد بكامل شخصيتها في المجالين الداخلي والخارجي ، باستثناء بعض الامور التي يتفق على أن يعطي الاختصاص بها للمجلس أو الجمعية أو المؤتمر على الا تكون قراراته نافذة في الدول الأعضاء الا بعد موافقة حكومات هذه الدول .

ومن أمثلة الاتحاد الاستقلالي أو التعامدي : اتحاد الولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1776 الى سنة 1787 والاتحاد السويسري من سنة 1815 الى سنة 1848 وجامعة الدول العربية التي انشئت سنة 1945 واتحاد الدول العربية الذي أعلن في 5 مارس سنة 1958 بين المملكة المتوكلية اليمنية والجمهورية العربية المتحدة والاتحاد الهاشمي الذي أعان سنة 1958 أيضا بين العراق والأردن .

والخلاصة أن الاتحاد الاستقلالي أو التعامدي لا يفيء دولة جديدة،

ولا يؤثر في الشخصية الدولية للدول الاعضاء فضلا عن انه لا يؤثر في مظاهر السيادة الداخلية . انه مجرد اتفاق بين دول مستقلة تسعى لتحقيق بعض الاهداف والمصالح المشتركة . بواسطة مجلس او جمعية او مؤتمر يتكون من مندوبي حكومات هذه الدول .  
وعلى نللك :

- 1 - تحتفظ كل دولة عضو بالشخصية الدولية .
- 2 - تستقل كل دولة عضو بعلاقاتها مع الدول الاخرى ، وتمثيلها الدبلوماسي مع غيرها .
- 3 - لا تسري المعاهدات الا بالنسبة للدولة التي أبرمتها
- 4 - الحرب بين الدول الاعضاء تكون حربا دوليا ، وليست حربا أهلية ، والحرب ضد أي دولة عضو لا تكون حربا ضد دول الاتحاد .
- 5 - كل دولة عضو بالاتحاد تكون مسقلة في مجال المسؤولية الدولية .
- 6 - لكل دولة عضو اقليمها الخاص بها والذي تمارس عليه كل مظاهر سيادتها .

- 7 - تحتفظ كل دولة بنظامها الدستوري الداخلي ، ولها ان تعدل هذا النظام او تأخذ بأي نظام آخر ، دون تدخل الاتحاد أو أي دولة عضو .
  - 8 - لكن دولة جنسيتها الخاصة بها حيث لا توجد جنسية اتحادية ويعتبر مواطنو كل دولة أجناب بالنسبة للدول الاخرى اعضاء الاسناد .
- والواقع ان الاتحاد الاستقلالي او التعاهدي وان كان يقيم علاقة اقوى بين أعضائه من تلك التي تكون بين الدول اعضاء الاتحاد الشخصي ، إلا أن ذلك كله يكون محكوما في النهاية بتصوص معاهدة انشاء الاتحاد ، وفي اطار استقلال الدول الاعضاء خارجيا وداخليا .

## المطلب الثالث الاتحاد الفعلي أو الحقيقي

الاتحاد الفعلي أو الحقيقي هو اتحاد بين دولتين أو أكثر ، يترتب عليه ظهور شخص دولي جديد مع احتفاظ كل دولة عضو بدستورها وتشريعاتها الداخلية

وعلى ذلك يقيم الاتحاد الفعلي أو الحقيقي بين أعضائه رولبط أقوى من تلك التي يقيمها الاتحاد الشخصي أو الاتحاد الاستقلالي ، وذلك فضلا عن أنه ينفذ الدول شخصيتها الدولية ، مع الإبقاء على استقلالها الداخلي .

فالمعيار المميز للاتحاد الفعلي أو الحقيقي ان هن فقدان مظاهر السيادة الخارجية باسم ولمصلحة الاتحاد اما في المجال الداخلي فنحتفظ كل دولة عضو بنظامها الدستوري والقانوني وإدارتها الداخلية . على أنه يجب أن نلاحظ أن الاتحاد يمكن أن يؤدي إلى التقارب في النظم الداخلية بين الدول الأعضاء .

ومن أمثلة الاتحاد الحقيقي أو الفعلي : للاتحاد الذي قام بين السويد والنرويج بمقتضى معاهدة كييل في 14 يناير سنة 1814 ، واتحاد النمسا والمجر الذي قام في الفترة من سنة 1867 إلى سنة 1918 .

ويترتب على قيام الاتحاد الفعلي أو الحقيقي النتائج التالية :

أولا - ظهور شخص دولي جديد هو دولة الاتحاد ، يكون له حق تبادل التمثيل الدبلوماسي وإبرام المعاهدات .

ثانيا - الحرب التي تقوم بين دول الاتحاد تعتبر حربا أهلية أما الحرب التي تقوم بين إحدى الدول لأعضاء ودولة أجنبية فتعد حربا بالنسبة للاتحاد كله .

ثالثا - يمثل اقليم الدولة الاتحادية كل اقليم الدول اعضاء الاتحاد .  
رابعا - يكون لدولة الاتحاد جنسية واحدة ، يتمتع بها رعايا كل  
الدول الاعضاء

خامسا - تحتفظ كل دولة بدستورها ويكون لكل منها نظامها الدستوري  
والقانوني الخاص بها ، وذلك فضلا عن ادارتها الداخلية  
والخلاصة انه يترتب على قيام الاتحاد الفعلي او الحقيقي فقدان الشخصية  
الدولية للدول الاعضاء ، وظهور شخص دولي جديد مع احتفاظ كل  
دولة عضو باستقلالها وسيادتها الداخلية

### المطلب الرابع

#### الاتحاد المركزي (29)

يعتبر الاتحاد المركزي او الفيدرالي من اقوى صور الاتحادات  
بين الدول ، ويعبر في نفس الوقت عن وجود روابط مشتركة قوية بين  
شعوب الدول او الاقاليم التي تقبل التنازل عن سيادتها الخارجية وجزء  
من سيادتها الداخلية تدعيما لهذه الروابط واعترافا بها .  
والاتحاد المركزي لا يكون وليد العسفة ولكن يكون دائما نتيجة  
للدراسات الموضوعية وتكريسا للروابط والمصالح المشتركة التي تربط  
شعوب الدول المتحدة اتحادا مركزيا .

(29) راجع :

- الدكتور ثروت بوري ، المرجع السابق ، صفحة 72 وما بعدها
- الدكتور طعيمة الجرف ، المرجع السابق ، صفحة 181 وما بعدها
- الدكتور محسن خليل ، المرجع السابق ، صفحة 81 وما بعدها
- بيردو ، القانون الدستوري ، صفحة 50 وما بعدها
- هوريو ، المرجع السابق ، صفحة 160 وما بعدها

والفكرة الجوهريّة في الاتحاد المركزي انه يفتقب عليه فقدان الدول  
الاعضاء للشخصية الدويّة ويظهرون شخصاً بولي جيد هو دولة  
الاتحاد ، أما في المجال الداخلي فيتقب على قيام الاتحاد المركزي تنازل  
الدول الاعضاء عن جزء من اختصاصاتها ومظاهر سيادتها الداخلية ، وذلك  
لمصلحة الدولة الاتحادية .

وهكذا يتميز الاتحاد المركزي بتعدد الهياكل الدستورية الداخلية ،  
لأمر الذي يجعله من أهم صور الاتحادات بين الدول في مجال النظم  
السياسية والقانون الدستوري .

## الفرع الاول نشأة الاتحاد المركزي

**أ.نشأة الاتحاد المركزي باحدى طريقتين :**

الطريقة الاولى - تفكك دولة موحدة :

قلنا ان الدولة البسيطة او الموحدة هي تلك الدولة التي تتميز  
ببساطة تركيبها الدستوري ، اي تلك التي تكون كتلة دستورية واحدة  
حتى ولو اخذت بأسلوب اللامركزية الانرارية في مجال القيام بأنشطة  
الإداري

ولا شك في ان تقرير شعب من الشعوب لاختيار شكل الدولة الموحدة  
يعد تعبيراً عن الروابط الوثيقة والمصالح المشتركة التي تكون من القوة  
والشمول بحيث تعتبر مصالح واحدة لكل الفئات ولكل الاقاليم ، الأمر  
الذي يجد التعبير عنه في اختيار شكل الدولة الموحدة بوصفها أفضل  
اشكال الدول للتعبير عن هذه الوحدة .

ولكن قد يحدث أن تتأثر هذه الروابط وتتباين تلك المصالح سواء  
بين بعض فئات الشعب او بين بعض اقاليمه ، الأمر الذي يدعو الى

تقامة الوحدة القومية بين هذه الفئات وتلك الاقاليم على أسس أخرى تسمح للفئات او الاقاليم بالتعبير عن مصالحها المتباينة مع الإبقاء في نفس الوقت على الوحدة القومية بين الفئات او الاقاليم المختلفة لرعاية الروابط والمصالح المشتركة التي لا تزال تجمع بينها .

وهكذا يستلزم الوضع مراعاة امرين في وقت واحد : يتمثل الامر الاول في الروابط والمصالح المشتركة بين مختلف فئات واقاليم الدولة الموحدة بينما يتمثل الامر الثاني في احترام المصالح المتباينة بين هذه الفئات ، وتلك الاقاليم .

واستجابة لمقتضيات هذين الامرين تحول الدولة من دولة بسيطة وموحدة لتصبح دولة اتحادية ، ولما كانت الروابط والمصالح المشتركة لا تزال من القوة بمكان ، لذلك تفضل الشعوب في هذه الحالة اختيار الاتحاد المركزي بوصفه اقوى الاتحادات واكثرها تعبيرا عن الروابط والمصالح المشتركة بين الشعوب المتحدة .

#### الطريقة الثانية - اتفاق دول مستقلة :

ان السعي للحصول على الاستقلال والمحافظة عليه يعتبر مطلبا لكل الشعوب وذلك كتعبير عن وصول الشعب الى مستوى باقي الشعوب وحقه في ممارسة سيادته على ارضه والاستفادة بترواته ، الامر الذي يجعل كل الشعوب تتمسك بسيادتها وتدافع عنها حتى ولو ادى ذلك الى المخزل في صراعات وحروب متوالية .

ولكن الحصول على الاستقلال ليس هيفا في حد ذاته وانما يجب ان يكون وسيلة لتحقيق الحرية والرخاء والتقدم لافراد الشعب ، ومن هنا فان الشعوب تكون على استعداد للتنازل عن جزء من سيادتها او كل هذه السيادة اذا كان ذلك يؤدي الى تحقيق اهداف الشعب بصورة افضل وفي

وقت أقل .

وبذلك قد ترى بعض الشعوب التي كونت دولا مستقلة أنها ترتبط مع شعوب أخرى بروابط ومصالح مشتركة ، الأمر الذي يدفعها الى الدخول في علاقة اتحادية من اجل رعاية وتنمية هذه الروابط وتلك المصالح المشتركة .

وهكذا تؤدي الروابط والمصالح المشتركة الى التنازل المتبادل - بالرضا والاختيار - عن مظاهر السيادة الخارجية مع الاحتفاظ ببعض مظاهر السيادة الداخلية ، أي تكوين اتحاد مركزي يرعى الروابط والمصالح المشتركة بينها . الأمر الذي يحقق زيادة تأثير ونفوذ هذه الشعوب في سجال العلاقات الدولية من ناحية ، ويبقى على الاستقلال الداخلي النسبي لكل شعب من الشعوب لرعاية مصالحه المتميزة من ناحية أخرى .

وإذا كان تكوين الاتحاد المركزي يعبر عن قوة الروابط والمصالح المشتركة بين شعوب دول مستقلة ، فإن ضعف هذه الروابط والمصالح أو زوالها يؤدي بالضرورة الى انتهاء هذه الرابطة الاتحادية . وعلى ذلك قد ينتهي الاتحاد المركزي بالتحول الى شكل آخر من أشكال الدول ، سواء باتخاذ صورة أخرى من صرور الدول الاتحادية ، أو باتخاذ شكل الدولة الموحدة أو البسيطة .

ولكن إذا كان من الممكن ان نتصور نظريا تحول الاتحاد المركزي الى صورة أخرى من صور الاتحاد بين الدول ، سواء تمثلت هذه الصورة في شكل الاتحاد الشخصي أو الاتحاد الاستقلالي أو الاتحاد الفعلي . الا انه من الناحية العملية ، غالبا ما يتحول الاتحاد المركزي لتصبح دويلاته دولا مستقلة أي تتحول الاقاليم المكونة للدولة الاتحادية لتتخذ شكل الدولة الموحدة أو البسيطة ، لأن انتهاء الرابطة الاتحادية انما يعني

تغلب عوامل الاستقلال على عوامل الاتحاد ، الامر الذي يجعل شعوب الدولة الاتحادية تختار - عمليا - شكل الدولة الموحدة لتتمتع بكامل استقلالها خارجيا ودخليا .

ومن ناحية اخرى ، قد تنتهي الدولة المتحدة اتحادا مركزيا باحدى الطرق المعروفة لانتهاه الدولة في القانون الدولي العام .  
وتتمثل الطرق التي يقرها القانون الدولي العام لانتهاه الدولة فيما يلي :

اولا - زوال اي ركز من اركان الدولة الثلاث . كزوال لاقليم لحدوث زلزال ادى الى اضمائه مثلا ، أو زوال الشعب نظرا لانتشار وباء او حرب قضت عليه مثلا ، او زوال السلطة السياسية الوطنية المستقلة .  
ثانيا - ضم اقليم الدولة المتحدة اتحادا مركزيا لاقليم دولة اخرى ، او توزيع اقليم هذه الدولة على دول اخرى ، حيث ينتهي في الحالتين الاستقلال السياسي لشعب الدولة الاتحادية .

ثالثا - حدوث انهيار في الروابط التي تربط بين شعوب الدولة الاتحادية او ظهور تعارض كبير بين مصالح شعوبها ، الامر الذي يؤدي في النهاية الى تفكك الدولة الاتحادية وانهيارها وقيام دول مستقلة محلها .

رابعا - دخول الدول المتحدة اتحادا مركزيا عضوا في رابطة سياسية مع دولة او دول اخرى ، حيث تؤدي تلك الرابطة الى تكوين دولة موحدة جديدة او تكوين اتحاد جديد بين هذه الدول .

## الفرع الثاني

### تكوين السلطات واختصاصاتها في الاتحاد المركزي

توصف الدولة المتحدة اتحادا مركزيا بأنها دولة مركبة ، وذلك نظرا لتعدد تركيبتها السديري ، الامر الذي يؤدي الى تعدد السلطات وتوزيع

وظائف الدولة بين سلطات أو هيئات اتحادية على المستوى الاتحادي كله وأخرى إقليمية على مستوى الولايات أو الولايات أعضاء الاتحاد . ولما كانت الدولة المتحدة اتحادا مركزيا تعتبر دولة واحدة بالرغم من تعدد تركيبتها الدستوري ، لذلك يحدد الدستور الاتحادي اختصاصات السلطات العامة فيها سواء على المستوى الاتحادي أو على مستوى الولايات أو الولايات أعضاء الاتحاد . وذلك بعكس الحال في الدول التي تأخذ بصورة الاتحاد الاستقلالي أو التعامدي حيث يتم تحديد الاختصاصات بمقتضى معاهدة بولية تبرم بين الدول أعضاء الاتحاد ، وذلك نظرا لاحتفاظ كل منها بمظاهر السيادة الداخلية والخارجية ، وعدم نشوء شخص دولي جديد يحل محل الدول الأعضاء .

ولما كان اتفاق الدول على تكوين اتحاد مركزي إنما يعبر عن الروابط والمصالح المشتركة بين شعوب هذه الدول ، ورغبتها في تجميع وتوحيد جهودها من أجل مزيد من الرفاهية والتقدم . لذلك يكرن الدستور الاتحادي تعبيرا وتسجيلا لهذه الروابط وتلك المصالح ، الأمر الذي ينعكس بدوره على نصوص هذا الدستور بحيث يغلب مظاهر الوحدة أو مظاهر الاستقلال طبقا لمدى قوة الرابطة والمصالح المشتركة . ولذلك تتبع الدساتير الاتحادية عادة إحدى طرق ثلاث لتحديد اختصاصات كل من الهيئات أو السلطات الاتحادية وهيئات أو سلطات الولايات أو الولايات أو الأقاليم أعضاء الاتحاد ، وتتلخص هذه الطرق فيما يلي :

الطريقة الأولى - النص على اختصاص كل الهيئات على سبيل الحصر . تفترض هذه الطريقة أن يحدد الدستور الاتحادي اختصاصات كل من الهيئات أو السلطات الاتحادية وهيئات أو سلطات الولايات أعضاء الاتحاد ولذلك على سبيل الحصر بمعنى أن ينص صراحة على سبيل

الحصر على اختصاص كل الهيئات على المستويين الاتحادي والاقليمي  
او القطري .

وهذه الطريقة وان كانت مفيدة في منع نشوب تنازع على الاختصاص  
بين الهيئات الاتحادية وهيئات الولايات اعضاء الاتحاد ، الا انها تعد  
طريقة معيبة . لان تحديد اختصاصات كل الهيئات على المستويين حصرا  
ليس الا تسجيلا لوظائف السلطة وانشطتها في لحظة معينة وفي ظروف  
سياسية وفكرية واجتماعية واقتصادية معينة . ولما كانت هذه الظروف  
متغيرة وتتطور بدون شك ، لذلك يمكن تصور ظهور وظائف وانشطة  
جديدة لا تدخل في اختصاصات اي من الهيئات الاتحادية او الاقليمية التي  
نص عليها الدستور على سبيل الحصر ، وبذلك تكون امام احد امرين :  
التنازع بين الهيئات والسلطات الاتحادية والاقليمية من اجل القيام  
بالوظائف والانشطة او امتناع كل منها عن القيام بذلك ، وكلا الامرين  
غير مرغوب فيه ولا يحقق مصالح شعوب الاتحاد . لذلك لا يحبذ الفقهاء  
اتباع هذه الطريقة ، وذلك نظرا لما يمكن ان تثيره من منازعات ، ولما  
يمكن ان تضعه من قيود على حركة التطور داخل الاتحاد .

الطريقة الثانية : النص على اختصاص الهيئات الاتحادية على سبيل الحصر :  
اذا كانت الروابط والمصالح المشتركة ليست قوية بدرجة معينة بين  
شعوب الاتحاد تميل الولايات او الولايات اعضاء الاتحاد الى عدم تقوية  
السلطة الاتحادية ، الامر الذي يجعلها تفضل حصر اختصاصات  
الهيئات الاتحادية .

وفي هذه الحالة يحدد الدستور الاتحادي اختصاصات الهيئات  
الاتحادية على سبيل الحصر ، ويترك ما عدا ذلك لاختصاص هيئات  
الولايات او الولايات اعضاء الاتحاد ، الامر الذي يجعلها في مركز اقوى

في مواجهة السلطة الاتحادية .  
وهكذا يؤدي اتباع هذه الطريقة الى غلبة مظاهر الاستقلال على  
مظاهر الوحدة بين الولايات أو الولايات اعضاء الاتحاد ، الامر الذي  
يتج عنه ضالة اختصاصات الهيئات الاتحادية والنص عليها على  
سبيل الحصر ، وترك ما عدا ذلك لاختصاص هيئات الولايات أو  
الولايات اعضاء الاتحاد .

الطريقة الثالثة - النص على اختصاص هيئات الولايات على سبيل الحصر :  
عندما تكون الروابط والمصالح المشتركة قوية ، يسجل الدستور  
الاتحادي ذلك بالنص على اختصاصات واسعة وهامة للهيئات الاتحادية ،  
يتألف ذلك النص على اختصاصات محددة لهيئات الولايات أو الولايات  
اعضاء الاتحاد .

وفي هذه الحالة يورد الدستور الاتحادي اختصاصات هيئات  
الولايات أو الولايات على سبيل الحصر ، ويترك ما عدا ذلك لاختصاص  
الهيئات الاتحادية ، واتباع الدستور الاتحادي لهذه الطريقة في تحديد  
اختصاصات الهيئات الاتحادية وهيئات الولايات انما ينبىء عن غلبة  
مظاهر الوحدة على مظاهر الاستقلال ، الامر الذي يترجم عنه بتقرير  
اختصاصات محددة للمثانية وترك ما عدا ذلك للاولى .

والخلاصة ان اتباع أي من الطرق الثلاث السابقة انما ينبىء  
عن مدى قوة الروابط والمصالح المشتركة بين شعوب الاتحاد ،  
لان ما ينص عليه الدستور الاتحادي ليس الا تسجيلا لواقع الحال  
بين هذه الشعوب .

ويلاحظ ان الدستور الاتحادي يمكن ان ينص على بعض الامور  
التي يكون الاختصاص بها مشتركا بين الهيئات الاتحادية وهيئات الولايات

أو الدويلات ، أي يكون لأي منها حق مباشرة الاختصاص بهذه الأمور ،  
بوفق مراعاة لما يمكن أن يوجد من تفاوت في ظروف وإمكانات دويلات  
الاتحاد هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، يتصور أيضا أن ينص  
الدستور الاتحادي على بعض الاختصاصات الاختيارية سيكون لهيئات  
دويلات الاتحاد مباشرة هذه الاختصاصات ، أو تركها لنباشتها الهيئات  
الاتحادية ، وذلك حسب ظروف وإمكانات كل دويلة .

وبما كانت الطريقة المتبعة لتوزيع الاختصاصات بين الهيئات الاتحادية  
وهيئات الدويلات أو الولايات أعضاء الاتحاد ، فإن الذي يوزع بين  
هذه الهيئات هو الاختصاصات الداخلية فقط أي تلك المتعلقة بممارسة  
مظاهر السيادة الداخلية ، أما كل ما يتعلق بممارسة مظاهر السيادة  
الخارجية فإنه يكون عادة من اختصاص الهيئات الاتحادية .

ولما كانت دولة الاتحاد المركزي تتميز بتعدد بنائها الدستوري ،  
أن تكون من مجموعة من الكتل الدستورية لذلك يتم توزيع الاختصاصات  
الداخلية بين مستويين : مستوى الدولة الاتحادية ومستوى الدويلات أو  
الولايات أعضاء الاتحاد .

وهكذا يتم مباشرة وظائف الدولة الداخلية بصورة مزدوجة ، حيث  
يوزع الاختصاص بها على كل من الهيئات الاتحادية وهيئات الدويلات  
الأعضاء ، وذلك على النحو التالي :

#### أولا - الوظيفة التشريعية :

تتمثل الوظيفة التشريعية في وضع القوانين ، أو تعديلها أو إلغاؤها  
ونذلك بوصفها تعبيراً عن الإرادة العامة للأمم .

ويوزع الاختصاص بهذه الوظيفة بين عدة برلمانات : البرلمان  
الاتحادي ، وبرلمان كل دويلة ، أو ولاية ، فيختص البرلمان الاتحادي

بالتشريع في كل ما يتعلق بشؤون الاتحاد ككل ، بينما يختص برلمان كل دولة أو ولاية بالتشريع في كل ما يتعلق بأهل هذه الدولة أو الولاية فقط .

وعلى ذلك يخضع المواطن في الدولة الاتحادية لنوعين من التشريعات: التشريعات الصادرة من البرلمان الاتحادي ، وتلك التي تصدر من برلمان الولاية .

ويتكون البرلمان الاتحادي عادة من مجلسين :

مجلس يتم اختيار أعضائه بالاقتراع العام المباشر من بين كل مواطني الاتحاد ، وذلك على أساس التمثيل العدي لكل المواطنين بغض النظر عن زيادة عدد أبناء بعض الولايات أو نقص عدد أبناء البعض الآخر . أما المجلس الثاني فيتم تكوينه على أساس التمثيل المتكافئ لكل الولايات أو الولايات ، وذلك بغض النظر عن زيادة أو نقص عدد أبناء أي من الولايات أعضاء الاتحاد .

وهكذا يؤدي الأخذ بنظام المجلسين إلى مراعاة التمثيل النسبي المتكافئ لكل مواطني الاتحاد من ناحية ، والمساواة بين ولايات الاتحاد من ناحية أخرى .

ثانيا - الوظيفة التنفيذية :

تمثل الوظيفة التنفيذية في تنفيذ القوانين ، وإشباع الحاجات العامة للمواطنين عن طريق إنشاء المرافق العامة .

ويوزع الاختصاص بهذه الوظيفة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات أو الولايات الأعضاء ، وذلك طبقا لنصوص الدستور الاتحادي . ولما كان تنفيذ السياسات الاتحادية يحتاج إلى إدارات وموظفين . لذلك تلجأ السياسات الاتحادية إلى أحد أساليب ثلاثة لتحقيق ذلك :

### 1- أسلوب الإدارة المباشرة :

تتميز بعض الممارسات الإدارية -مثل- دستور الولايات المتحدة الأمريكية على اتباع أسلوب الإدارة المباشرة لتنفيذ القوانين الاتحادية<sup>١</sup> ويتقضى ذلك أن تقوم الحكومة الاتحادية بإعطاء أوامر وتعيين موظفين تابعين لها يقولون مهمتها. تنفذ القوانين الاتحادية والقرارات الحكومية الاتحادية في كل أنحاء الاتحاد ، دون الاستعانة بموظفي الولايات في هذا الشأن .

ويتميز بهذا الأسلوب لأنه يمكن الحكومة الاتحادية من مراقبة تنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية ، فتمنع عن هتان هذا التنفيذ في كل المقاييم للاتحاد . ولكن يعيب هذا الأسلوب أنه يكلف نفقات باهظة ، الأمر الذي قد لا يمكن في استطاعة بعض الدول .

### ب - أسلوب الإدارة المباشرة :

على العكس من الأسلوب السابق ، فقد طبقت الفولمة الاتحادية الى اتباع أسلوب الإدارة غير المباشرة ، وذلك بنان تعهد بمهمة تنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية الى إدارات وموظفي الولايات ، وهو الأسلوب الذي ينص عليه دستور ألمانيا الاتحادية .

وهذا الأسلوب وإن كان يؤدي الى الاقتصاد وتوليد كثير من النفقات إلا أنه يمكن أن يؤدي الى عدم التنظيم التام والفعال للقوانين والقرارات الاتحادية .

### ج - الأسلوب المختلط :

يجمع هذا الأسلوب المختلط بين أسلوب الإدارة المباشرة والإدارة غير المباشرة إذ توزع مهمات تنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية بين الموظفين الاتحاديين وبين موظفي الولايات .

ويأخذ الدستور التساوي بينهما الأسطوي ، إذ يوزع مهام تنفيذ القرارات والقوانين الاتحادية بين موظفين تعيّنهم الحكومة الاتحادية ويكونون تابعين لها مباشرة ، وبين موظفي الولايات الذين يكونون تابعين لحكومات هذه الولايات .

والواقع أن الجاع أي حق الإنجاب الثلاثة المتضاربة لتنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية إنما يتوقف على ظروف كل دولة ، خصوصاً الظروف الاقتصادية التي تحكم التي قد يفتقد في الجاع أي من هذه الإنجاب

ثالثاً - الوظيفة القضائية :

تتمثل الوظيفة القضائية في الفصل في المنازعات التي يمكن أن تثار عند وضع القوانين موضع التنفيذ ، وذلك سواء كانت هذه المنازعات بين الأفراد أو بين الأفراد والهيئات العامة .

والتطبيق فكرة اللجوء أيضاً في مجال القيام بمهام الوظيفة القضائية حيث يتوزع الاختصاص بها بين القضاء الاتحادي والقضاء كن ولاية . أي أن المواطن في دولة اتحادية يخضع لنوعتين من القضاء : القضاء الاتحادي أو قضاء ولايته ، وذلك حسبما إذا كان النزاع ينشأ بتطبيق قانون اتحادي أو قانون صادر من برلمان الولاية .

وعادة تنشأ في الدولة الاتحادية محكمة عليا اتحادية تكون مهمتها مزججة بحيث تراقب تنفيذ وتطبيق القانون على مستوى الدولة الاتحادية ، وذلك فضلاً عن الفصل في المنازعات التي يمكن أن تثار بين الدولة الاتحادية وأحدى الولايات أو بين الولايات أعضاء الاتحاد .

ويمتدح مما سبق أن مظاهر الوحدة تظهر في دولة الاتحاد المركزي على مظاهر الاستقلال ، ذلك أن مظاهر الاستقلال إنما تتمثل في استقلال

كل ولاية بجزء من الشؤون الداخلية فقط ، مع اختصاص الدولة الاتحادية بكل مظاهر السيادة الخارجية .

اما مظاهر الوحدة فهي متعددة ، حيث تتمثل داخليا في وجود دستور اتحادي يحدد اختصاصات السلطة الاتحادية وسلطات كل ولاية ، وذلك فضلا عن وجود برلمان اتحادي وحكومة اتحادية وقضاء اتحادي على التفصيل السابق .

وتتمثل مظاهر الوحدة خارجيا في ظهور شخص دولي جديد هو الدولة الاتحادية يكون لها وحدها ممارسة كل مظاهر السيادة الخارجية ، اي ان الولايات او الولايات اعضاء الاتحاد تفقد شخصيتها الدولية ، ولا تكون الا مجرد وحدات تستتبع بالشخصية الدولية .

ويترتب على ذلك ما يلي : (30)

اولا - وحدة الاقاليم :

يكون للدولة الاتحادية اقليم واحد ، يشمل اقاليم كل الولايات وبذلك يعتبر اي اعتداء على اي من اقاليم الولايات اعتداء على الاتحاد كله ثانيا - وحدة الجنسية :

تكون للاتحاد جنسية واحدة ، حيث لا يعتبر ابناء اي ولاية اجانب بالنسبة لولاية اخرى .

اما الرابطة التي تربط ابناء الولاية بما فلا تسمى جنسية وانما تسمى رعوية . وعلى ذلك ينتمي الفرد الى ولايته بالرعية بينما ينتمي الى الدولة الاتحادية بالجنسية .

ثالثا - وحدة الشخصية القانونية البولية :

يكون للدولة الاتحادية شخصية قانونية بولية واحدة ، ويترتب

(30) بريلو ، المرجع السابق الاشارة اليه ، صفحة 250 - 251

على ذلك مايلي :

١ - تكون المسؤولية الدولية واحدة ، حيث تتحمل الدولة الاتحادية مسؤولية الدولية عن كل تصرفات وأعمال الهيئات الاتحادية أو الإقليمية أو تصرفات وأعمال مواطنيها .

٢ - تعتبر الحرب التي تعلن ضد الاتحاد حربا على الاتحاد كله بكل ولاياته ، كذلك يعتبر الحرب التي تعلن من الاتحاد ضد دولة أخرى حربا من الاتحاد كله ضد الدولة .

٣ - يكون حق تبادل التمثيل الدبلوماسي مقصورا على الدولة الاتحادية وحدها ، وذلك على أساس انها وحدها التي تتمتع بالشخصية الدولية والمسؤلة عن كل مظاهر السيادة الخارجية لشعوب الاتحاد .

على انه يمكن أن ينص الدستور الاتحادي على حق الولايات في تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الدول الاجنبية .

٤ - يكون حق إبرام المعاهدات مقصورا على الدولة الاحادية ، وأثار هذه المعاهدات تسري على كل اقليم الاتحاد وفي مواجهة كل الولايات . لا أنه يمكن للدستور الاتحادي أن يخول الولايات حق إبرام بعض المعاهدات مع الدول الاجنبية ، وذلك في موضوعات معينة وبشروط معينة .

### الفرع الثالث

#### التمييز بين الاتحاد المركزي واللامركزية الادارية

يعتبر الاتحاد المركزي صورة من صور اللامركزية السياسية ، انما اللامركزية الادارية فتعتبر أحد الاساليب الادارية ، حيث تفترض توزيع الاختصاص بالوظيفة الادارية بين الحكومة في العاصمة وهيئات ادارية مستقلة على المستوى القومي ( تسمى مؤسسات عامة ) او على مستوى اقليمي ( وتسمى ادارة محلية او حكم محلي ) اي أن

الدولة المعاصرة تفاضل بين أسلوب تركيز الوظيفة الإدارية واسلوب توزيعها على الاساس السابق ، وهي غالبا ما تجتمع بين الاسلوبين : اسلوب المركزية الكئارية واسلوب اللامركزية الادارية ، وذلك لمواجهة تطورات العصر والاحتياجات المتزايدة للمواطنين .

وايا ما كان مدى اخذ الدولة باسلوب اللامركزية الادارية ، فان الامر يقتصر دائما على مجرد توزيع الاختصاص بالوظيفة الادارية فقط . اي دون المساس بالوظيفة الحكومية او اي من الوظيفتين التشريعية او القضائية .

ورغم وضوح الفرق بين اللامركزية السياسية التي تتخذ صورة الانحداء المركزي واللامركزية الادارية ، الا انه قد حدث خلاف في الفقه الدستوري حول طبيعة الاختلاف بين كل منهما : هل هو اختلاف في الدرجة والمدى ، ام هو اختلاف في الجوهر والطبيعة ؟ . فقد ذهب بعض الفقهاء الى القول بان الاختلاف بين اللامركزية لسياسية واللامركزية الادارية ليس الا اختلافا في الدرجة والمدى وذلك على اساس أن كلا منها يهدف الى توزيع الوظيفة ، الا ان هذا التوزيع يكون اقوى درجة وابعد مدى في ظل اللامركزية السياسية . اما الرأي الراجح في الفقه فيذهب الى العكس مما سبق حيث يرى - وبحق - أن الاختلاف بين اللامركزية السياسية ( الاتحاد المركزي ) واللامركزية الادارية يعد اختلاف في الجوهر والطبيعة ، لان اللامركزية الادارية انما تفترض توزيع الاختصاص بمظاهر الوظيفة الادارية فقط ، بينما تفترض اللامركزية السياسية توزيع الاختصاص بكل وظائف الدولة الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية . وعلى ذلك ينتج عن تطبيق اسلوب اللامركزية الادارية ظهور وحدات ادارية ، بينما

يترتب على تطبيق اللامركزية السياسية ظهور وحدات دستورية تتمتع  
بقدر من مظاهر السيادة الداخلية ،

ويحدد الفقه أهم مظاهر الاختلاف بين اللامركزية السياسية  
( الاتحاد المركزي ) واللامركزية الإدارية فيما يلي :

أولا - مصدر الاختصاصات :

يكون مصدر اختصاص الولايات في ظل الاتحاد المركزي هو الدستور  
الاتحادي بينما يكون مصدر اختصاص الوحدات الإدارية عند اتباع  
أسلوب اللامركزية الإدارية هو القانون . وإذا تعرض أي دستور لنظام  
الإدارة المحلية فإنه يكفي بيان الاتجاهات العامة فقط ، أما التفاصيل  
فيترك أمرها عادة للقوانين التي تصدر في هذا الشأن .

ثانيا - الأفراد باختصاصات محددة :

تتفرد الولايات في دولة الاتحاد المركزي باختصاصات محددة  
تمارسها على استقلال وبون تدخل الدولة الاتحادية ، بينما تمارس  
الوحدات الإدارية اختصاصاتها دائما في ظل رقابة الحكومة وهو ما يعرف  
باسم الرقابة الإدارية .

ثالثا - المشاركة في التعبير عن إرادة الدولة :

تتشترك الولايات في الاتحاد المركزي في التعبير عن إرادة الدولة  
وذلك بوصفها وحدات دستورية لها إرادة مستقلة عن إرادة الدولة . بينما  
لا يحدث ذلك في ظل نظام اللامركزية الإدارية ، حيث يقتصر دور  
الوحدات الإدارية على ممارسة بعض مظاهر الوظيفة الإدارية دون أي  
اشتراك في التعبير عن إرادة الدولة .

رابعا - تعدد القوانين :

تتميز دولة الاتحاد المركزي بتعدد القوانين ، حيث هناك القوانين

الاتحادية وذلك فضلا عن القوانين الخاصة بكل ولاية على حدة .  
والامر ليس كذلك في ظل نظام اللامركزية الادارية ، حيث لا شأن  
للوحدات الادارية بعملية اصدار او تعديل او الغاء القوانين .  
خامسا - القوة العسكرية :

وان كانت مسائل الحرب والسلام تعتبر من اختصاص الدولة  
الاتحادية في ظل نظام الاتحاد المركزي ، الامر الذي يجعلها تسيطر  
على القوات المسلحة الاتحادية فضلا عن سيطرتها على البوليس  
الاتحادي ، الا ان ذلك لا يمنع الولايات من انشاء قوات للحفاظ على  
الامن داخل اقليمها وتسمى هذه القوات في الولايات المتحدة الامريكية  
.. «نحرس الوطني» ، اما الوحدات الادارية في ظل نظام اللامركزية الادارية  
سلا يجوز لها انشاء قوات مسلحة او قوات بوليس خاصة بها ، انما  
سبلهن دائما بالقوات التابعة للحكومة المركزية .

والخلاصة ان الاختلاف بين الاتحاد المركزي ونظام اللامركزية  
الادارية يعتبر اختلاف في الجوهر والطبيعة ، لان نظام اللامركزية  
الادارية الادارية يعد اسلوبا اداريا يمكن الاخذ به في ظل الدولة الموحدة  
او الدولة الاتحادية .

### مطلب خاص

### الحركة الاتحادية في الدول العربية

يتميز العالم الذي نعيش فيه ببيرون ظاهرة التكتلات السدولية ،  
حيث تسعى الكثير من الدول المتجاورة جغرافيا او المتقاربة سياسيا  
الى تجميع جهودها وتكريس طاقاتها ، من اجل العمل على مواجهة  
مشاكل العصر المعقدة والتي قد تعجز الدولة الواحدة عن مواجهتها  
او لا تكون الدولة الواحدة قاسرة على مواجهتها بفاعلية واقتدار .

ومن هنا تسعى الدول المعاصرة الى التجمع والتكتل ، من اجل تحقيق مستوى حياة افضل لشعوبها .

وقد يتخذ هذا التجمع صورة الاحلاف او التنظيمات الاقليمية ، او الاتحاد بين الدول بصورة المختلفة ، وقد يصل احيانا الى درجة قيام دولة موحدة

وواقع الامة العربية لا يختلف عن واقع الامم الاخرى في عالمنا المعاصر ، بل لعل الامة العربية هي التي كان يجب عليها ان تكون البانئة وان تعطى المثل في هذا الشأن : فعوامل الوحدة والاتفاق بين ابناء الامة العربية متوافرة ومحقة بدرجة تفوق توافرها لدى كثير من الامم التي تحاول تجميع جهودها وتوحيد طاقاتها .

فالامة العربية امة واحدة وان تعددت كياناتها السياسية ، تجمع بين افرادها عوامل الاتفاق والانسجام بصورة تفوق اي معوقات او عراقيل يمكن ان تدعى لتبرير الفركة والانقسام .

## الفرع الاول

### عوامل الوحدة العربية

تستند وحدة الامة العربية على عدد من العوامل التي تجسم هذه الوحدة وتدعمها ، ويتمثل اهم هذه العوامل فيما يلي :

اولا - وحدة العقيدة :

كانت الارض العربية مهبط الرسالات السماوية الثلاث ، ومنها انطلق صوت التوحيد والايمان ، فانتشرت رسالات السماء في كسافة ربوع الارض .

ومن هنا كانت الشعوب العربية - ولا تزال - من اكثر الشعوب تمسكا بالدين وبفاعا عن العقيدة ، فالشعوب العربية كلها شعوب

مؤمنة ، يجمع بينها الإيمان بالله الواحد ، وتصديق رسالته السماوية .  
وتعتنق الاغلبية العظمى من أبناء الامة العربية الدين الاسلامي ،  
بينما تعتق اقلية منهم الدين المسيحي ، وبذلك يؤمن كل أبناء الامة  
العربية بالرسالات السماوية ، كما تحترم كل من الاغلبية والاقلية  
عقيدة الاخرى ، ومن ثم فقد تحقق تعايش الاديان السماوية جنبا الى جنب ،  
ورفع الجميع شعار الدين لله والوطن للجميع .

وبلنا التاريخ على ان الامة العربية امة متينة ة تؤمن  
ولا تتعصب ، تدافع عن الدين ولا تتحيز ، وتنتشر العقيدة دون ان تستبد  
وتتسلط .

وهكذا نجح العرب في تحقيق التعايش السلمي بين الاديان ،  
واستحقوا ان تكون ارضهم مهد الرسالات السماوية ، باحترامهم لعقيدة  
التوحيد ، وعلمهم المستمر بمضمونها ومتطلباتها .

وهكذا تكون وحدة العقيدة احدى العوامل الاساسية لوحدة الامة  
العربية وذلك على الرغم من وجود اقلية من أبناء الامة العربية تؤمن  
بالديانة المسيحية  
ثانيا - وحدة اللغة

تعتبر وحدة اللغة من اهم العوامل التي تؤدي الى الوحدة  
والانسجام بين أبناء الامة العربية ، فاللغة العربية هي اداة التفاهم بين  
أبناء الامة الواحدة . فاللغة العربية هي لغة القرآن الكريم الذي  
يتضمن احكام الشريعة الاسلامية وهي آخر الرسالات السماوية ، كما  
ان اللغة العربية هي لغة الحضارة العربية التي نمت وازدهرت واسهمت  
في تقدم الحضارة العالمية بنصيب وافر يعترف به الاعضاء والاصدقاء  
على حد سواء .

وعندما نتكلم عن اللغة العربية كاحد عوامل التفاهم والانسجام

بين أبناء الأمة العربية ، فأننا نعني باللغة العربية الفصحى ، تلك اللغة التي يتكلم بها الجميع ويفهمها الجميع .

الا أن ذلك لا يعني أن نخفل وجود لهجات محلية مختلفة ومتعددة ، ذلك أن هذه اللهجات المحلية إنما تنفرد عن اللغة الواحدة وهي اللغة العربية ، وبذلك يجعلها قاسم مشترك هو أنها تعود بأصولها الى اللغة العربية ، كما أن الاختلاف الموجود بين بعض اللهجات العربية لا يخفى - ولا يجب أن يخفى أبدا - أن لغة العرب جميعا هي اللغة العربية ، وأن الجميع يستطيعون التفاهم والتعامل بهذه اللغة .

وبالقالي فإن وحدة اللغة تكون متسقة ، بالرغم من بعض اللهجات المحلية التي يمكن أن تختلف فيما بينها ،

وننبه هنا الى خطورة اللجوء الى اللهجات المحلية من قبل أجهزة الاعلام المختلفة في الدول العربية عند مخاطبتها للجماهير ، ذلك أن استخدام اللهجات المحلية من قبل أجهزة الاعلام قد يؤثر في المستقبل في اعتماد اللغة العربية كلغة مخاطب وتفاهم بين أبناء الأمة العربية ، وبين هنا فأننا ندعو ، بل ونلح في دعوة أجهزة الاعلام في كل الدول العربية لاستخدام اللغة العربية كأداة لمخاطبة الجماهير العربية ، لأن ذلك يحفظ للغة العربية مكانتها ويبقى للامة العربية احد عوامل وحدتها . ونشير في النهاية الى أن نشر التعليم ، والاهتمام ببرامج محو الامية ، يساعدا معا على الاحتفاظ باللغة العربية بكانتها كأداة للمخاطب والتفاهم بين كل أبناء الأمة العربية .

ثالثا - وحدة القاريخ :

يجمع بين أبناء الأمة العربية قاريخ واحد ومشترك ، وأن اختلفت بعض العوائق والجزئيات .

فمنذ الرسالة المحمدية وانتشار الاسلام شرقا وغربا شمالا

وجنوبا ، ارتبطت الامة العربية بتاريخ واحد مشترك ، بدء منذ تكوين الدولة العربية الاسلامية الاولى وسيطرتها على مقدرات الامور في عالمها وتكوينها لحضارة مزدهرة قدمت للانسانية نصيبا وافرا من تحقيق التقدم والرفاهية لبني البشر .

وكما عاشت الامة العربية تاريخ الانتصار والصعود والازدهار معا ، عاشت كذلك تاريخ الانكماش والانغلاق والتفوق ، كما عاشت - وبلاسف - تاريخ الضعف والتبعية . ثم دار الزمن دورته ، فبدأ البعث واليقظة يبدآن في أرجاء الامة العربية ، فظهرت حركات التحرر والاستقلال في كل انحاء العالم العربي في فترات متقاربة ومتلاحقة ، الامر الذي ادى الى حصول معظم الشعوب العربية على حرياتها واستقلالها ، فلم يبق الا الشعب الفلسطيني يكافح - ومعه كل شعوب الامة العربية - من اجل استخلاص حريته وتحرير اراضيه من ايدي الصهيونية العالمية وهي أبشع وأخطر انواع الاستعمار في العصر الحديث .

وبذلك يجمع التاريخ الواحد المشترك بين ابناء الامة العربية

صعودا وهبوطا ، ثم يقظة وتقدما .

رابعاً - وحدة الاقليم :

يعيش ابناء الامة على رقعة من الارض تكون اقليما متصلا

متكاملا ، وان اتسعت رقعته واختلفت تضاريسه .

والواقع ان المواطن العربي يستطيع ان يتنقل بين أرجاء كل الوطن

العربي دون أي عقبات طبيعية تحول دون ذلك ، من الشمال الى

الجنوب وبالعكس ، ومن المغرب الأقصى الى المشرق وبالعكس ، ذلك

انه لا توجد أي موانع طبيعية تحول دون هذا التنقل ، وذلك باستثناء

الكيان الصهيوني الذي يعتبر قنبا غريبا وشاذا في اقليم الامة

## العربية \*

وبذلك تكون وحدة الاقليم أحد العوامل الرئيسية التي تيسر ، بل تدفع الى المبادأة لتحقيق الاتحاد بين شعوب الامة العربية وهكذا تسهم العوامل السابقة مجتمعة في التقريب بين أبناء الامة العربية وتحقيق التفاهم والاتساجم فيما بينهم ، الامر الذي يدفع المخلصين من أبناء الامة العربية الى المبادأة بتحقيق حد أدنى من الاتحاد بين أبناء الامة العربية ، وذلك من اجل الحفاظ على كياناتهم والعمل معا من اجل تحقيق المزيد من التقدم لشعوبهم .

### الفرع الثاني

#### معوقات الوحدة العربية

اذا كان توافر العوامل السابقة يؤدي الى القول بتوافر أكثر من الحد الأدنى اللازم لقيام الوحدة العربية ، الا انه قد ظهرت عوامل أخرى معوقة : بعضها حقيقي ولكن يمكن التغلب عليه ، والبعض الآخر مصطنع أريد به الحيلولة دون وحدة الامة العربية ، لأن الوحدة العربية تؤدي الى قيام كتل سياسي في أهم منطقة في العالم ، الامر الذي لا يلقي الترحيب لا من الإصغاء ولا من الأعداء .

وتتمثل أهم معوقات الوحدة العربية فيما يلي :

أولا - الضغط الاستعماري :

لقد كان العالم العربي مينا لحملات استعمارية عديدة ، بدأت منذ انهيار الدولة العربية ، واستمرت طوال العصر الوسيط ، ولا تزال مستمرة في العصر الحديث .

وإذا كان شعار هذه الحملات قد تغير من وقت لآخر فبعا لتغير الظروف ، الا ان الهدف ظل كما هو ، وهو العمل على اخضاع الامة

العربية ، وعدم السماح لها بتحقيق وحدتها ، وتحقيق التنمية والتقدم لشعوبها .

فمنذ أول حملة صليبية ضد الاسلام والعروبة ، توالى الحملات وتعددت : مستمرة وراء الصليب تارة (الحملات الصليبية) ، او متسترة وراء ادعاء العمل على تقدم الشعوب العربية تارة ثانية (تقسيم العالم العربي الى مناطق نفوذ انجليزية وفرنسية تطبيقا للاتفاق الودي سنة 190 ، او متسترة وراء ادعاء الدفاع عن حربة الملاحة الدولية (العنوان الثلاثي ضد مصر سنة 1956) ، او متسترة وراء ادعاء حماية اليهود والدفاع عنهم ضد التعصب والاضطهاد (اتشاء اسرائيل واغراقها بالاسلحة والمعونات الاقتصادية لتكون حاجزا يحول دون الوحدة العربية ومانعا يعرقل تقدم الشعوب العربية) .

وكل هذه الادعاءات ليست الا شعارات مطبوعة للاستهلاك العالمي فقط ، اما الهدف الحقيقي فكان ولا يزال كما هو لا يتغير، وهو منع وحدة العالم العربي بكل الوسائل والاساليب ، وذلك نظرا لما تؤدي اليه هذه الوحدة من تحقيق لمصالح الامة العربية ومنع لاستغلالها والسيطرة على مقدراتها ، واقرب دليل على ذلك ما حدث عقب حرب أكتوبر سنة 1973 حيث استطاع العرب - لأول مرة - السيطرة على ثرواتهم البترولية وتغيير السعر العادل لبيعها .

ولقد شهد العالم العربي - للأسف الشديد - كل صور الاستعمار ، بل شهد ابشع هذه الصور :

- فشهد الاستعمار المباشر تحت اسماء وادعاءات مختلفة ، وتمثل ذلك في اخضاع كل من المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وسوريا ولبنان للسيطرة الفرنسية ، بينما اخضعت كل من مصر والسودان

والعراق والأردن وفلسطين والخليج العربي للسيطرة الانجليزية ، ووزعت مناطق السيطرة والنفوذ بين الدول الغربية في كل من ليبيا والصومال .  
- كذلك شهد العالم العربي - ولا يزال يشهد - محاولات الإحتواء والسيطرة والنفوذ من جانب الدول الكبرى ، كل منها بشعارات وادعاءات مختلفة وأن كان هدفها واحدا وهو السيطرة على مقدرات الشعوب العربية : فشهد العالم العربي القواعد العسكرية ، ومقشآت الدفاع المشترك ، والإحلاف العسكرية ... الخ كل ذلك بهدف إبقاء السيطرة على مقدرات الشعوب العربية ، والحيلولة دون نموها وتقدمها .

- كذلك شهد العالم العربي أبشع صور الاستعمار وهو الاستعمار الصهيوني الاستيطاني ، والمتمثل في زرع إسرائيل في العالم العربي ، وتزويدها بالسلاح والعتاد لتكون تمهيدا مستمرا واستنزافا باهظا لثروات العالم العربي ، وللكون دائما أداة الاستعمار في المنطقة .

ويشهد التاريخ أن إسرائيل كانت - ولا تزال - أداة استعمارية وعقبة تحول دون الاتصال البري بين مغرب ومشرق العالم العربي ، كما أنها كانت ولا تزال أداة للإرهاب والتخريب في داخل العالم العربي ، فضلا عن أنها أداة استنزاف لثروات العالم العربي ومعوق خطير يعرقل تقدم شعوبه .

وبدرك العالم العربي - والحد لله - كل ما سبق ، ولذلك فقد بدأ كفاحا مستمرا وعتيدا من أجل التخلص من كل الرواسب الاستعمارية ، وفي مقدمتها إسرائيل . وذلك إدراكا من العرب بأنه لن يتحقق لهم الأمن والرخاء والتقدم إلا بالتخلص من بقايا الاستعمار والصهيونية وتكاتف الجهود واستمرارها من أجل وضع شعار الوحدة العربية . موضع التطبيق ، والانتقال به من مرحلة الأمانى الى مرحلة الواقع .

ثانيا - تبين الاوضاع الاجتماعية والسياسية :

يتميز العالم العربي باتساع رقعته وتعدد اقاليمه ، الامر الذي ادى الى وجود بعض الاختلافات الاجتماعية بين السكان .  
و كذلك تختلف الظروف السياسية لكل شعب من الشعوب العربية ، الامر الذي ادى الى وجود بعض الاختلاف في مدى النظم والاستقرار السياسي .

وقد ترتب على تبين الظروف الاجتماعية والسياسية ، اختلاف نظم الحكم في العالم العربي ، وهو ما يؤدي الى تعدد هذه النظم وتباينها وقد استغل اعداء العرب الظروف السابقة للقول بعدم امكانية تحقيق امل الوحدة العربية ، مستنكبين في ذلك الى ما قد يطفوا على سطح العلاقات العربية من اختلافات او تبين في وجهات النظر .  
ونحن وان كنا لا ننكر وجود الاختلافات السابقة ، الا اننا لا نوافق على المبالغة في قيمتها كما اننا لا نوافق على القول بانها يمكن ان تحول دون تحقيق الوحدة العربية .

ذلك ان اوجه الاختلاف السابقة تعتبر - في نظرنا - امرا طبيعيا ، فلا ينتظر امام الساع رقعة العالم العربي واختلاف اقاليمه الطبيعية ، لا ينتظر ان لا توجد اختلافات بين الشعوب التي تقطن هذه الاقاليم المختلفة ، ومن ثم لا ينبغي التهويل والمبالغة في امر هذه الاختلافات فالعالم العربي يكون وحدة متكاملة من المحيط الى الخليج وان تعددت اقاليمه واختلفت فيما بينها . بل ان هذا الاختلاف يعد امرا مطلوبا ومرغوبا فيه ، لانه يؤدي الى امكانية تحقيق التكامل الاقتصادي بين اقاليم العالم العربي .

كما ان اختلاف النظم السياسية في العالم العربي يعد امرا طبيعيا ، ولا يمثل بدعة ينفرد بها الغرب دون غيرهم . وهل نسينا - او

تتأني أولئك الذين يتباكون ويتظاهرون ضد الوحدة العربية هل نسينا ان اختلافات النظم السياسية في العالم العربي اقل بكثير من تلك التي كانت موجودة بالمانيا واطاليا قبل تحقيق وحدتيهما .

ان القباين الاجتماعي والسياسي امر قائم فضلا ولا يمكن التغاضي عنه ، ولكن يجب ان يتكاتف العرب جميعا من اجل التقريب الاجتماعي والسياسي بين الشعوب العربية ، على ان يتم ذلك التقارب على اساس الاحترام والتقدير والتعاون المتبادلين وذلك فضلا عن استهداف المصلحة العربية العليا مع مراعاة مصالح كل شعب من الشعوب العربية في ذات الوقت .

#### ثالثا - الثروات العربية :

هل يمكن ان تكون الثروات العربية احد معوقات الوحدة العربية ؟ يركز اعداء العرب على هذا العامل ، ويسرون ان التفاوت في ثروات الشعوب العربية يمثل عائقا يمكن ان يحول دون تحقيق امل الوحدة ، وقد ازداد الضغط على هذا العامل وابرازه بعد حرب اكتوبر 1973 التي انت الى زيادة هائلة في ثروات الدول العربية البترولية .

ويبدو لأول وهلة ان ذلك الادعاء صحيح ، حيث انقسم العالم العربي بعد سنة 1973 الى مجموعتين من الدول : مجموعة الدول البترولية التي تبني عليها مظاهر الغنى والثراء ، ومجموعة الدول غير البترولية التي تصطبغ بعقبات عديدة عن اجل تحقيق التنمية وتحقيق مستوى افضل لشعوبها .

الا ان النظرة المتعمقة لوضع العالم العربي تؤدي الى غير ما سبق ، صحيح ان الدول العربية منقسمة الى دول بترولية واخرى غير بترولية ، ولكن <sup>هل</sup> يعتبر البترول هو مصدر الثروة الوحيد ؟

الاجابة: النفى: بطبيعة الحال ، وذلك ان مصادر الثروة متعددة ومختلفة وان كان البترول قد اصبحت من أبرزها في السنوات الاخيرة .  
والعالم العربي غني والحمد لله بكل مصادر الثروة ، فالدول التي لا يوجد بها بترول توجد بها مصادر ثروة أخرى كالنفوسقات والحديد والفحم واليورانيوم ، والأيدي العاملة ، وذلك فضلا عن الزراعة التي اذا نميت امكن لها ان تحقق دخلا لبعض البلاد العربية يعادل دخل البترول ان لم يفوقه ، خصوصا بعد أزمة الغذاء العالمية وارتفاع اسعار المواد الغذائية وزيادة الطلب عليها .

ان يمكن القول بان الدول العربية تعتبر كلها غنية نسبيا ، وان اختلف مصدر الغنى والثروة ، الا ان ما ينقص بعض الدول العربية - سواء البترولية او غير البترولية - هو السيطرة على كل مصادر الثروة في بلادها ، وذلك فضلا عن تصنيع موادها الاولية ، واعطاء المزيد من الجهد لاستغلال ثرواتها وتنميتها ، وتوجيهها لرفاهية وتقدم شعوبها .

فالعالم العربي يملك معظم عوامل التنمية والتقدم كالمواد الاولية ، وكل ما ينقصه هو تجميع الجهود وتوحيدها في خطة قومية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تشمل كل الشعوب العربية ، وتحقق تطلعاتها للرخاء والرفاهية .

ومع ايماننا بالوحدة العربية ودعوتنا لها ، الا اننا نرى ان بناء صرح الوحدة لن يكون صامدا ومستقرا الا بتوفير ضمانتين اساسيتين في هذا الصدد ، تتمثل الاولى في ضرورة قيام الوحدة على اساس الرضا والاختيار ، بينما تتمثل الضمانة الثانية في ضرورة قيامها على اساس موضوعية .

### الضمانة الاولى - الرضا والاختيار :

الكل متفق على توفير عوامل وحدة الامة العربية ، والكل متفق على ضرورة هذه الوحدة ، كما ان الكل متفق على ان تحقيقها سيكون في مصلحة الشعوب العربية ويسهم في تنميتها وتقدمها . الا ان الكل يجب ان يكون متفيا ايضا على ضرورة مراعاة مبدا اساسي عند قيام الوحدة العربية ، وهو ضرورة قيامها على اساس الرضا الكامل والاختيار الحر لشعوب الامة العربية . ذلك ان الوحدة هي امل الجميع ، ولكنها يجب ان تتحقق بموافقة ورضا الجميع ايضا .

واذا كان رضا الحكام يعد امرا ضروريا لقيام الوحدة العربية ، فان رضا الشعوب يعد اكثر اهمية ، وبمعنى آخر يجب ان تكون الوحدة « وحدة شعوب ، ووحدة حكام » في وقت واحد ، ذلك ان اي وحدة في غياب الشعوب او دون اشراكها الفعلي في تحقيقها سوف لا تستقر ولا تعمر طويلا .

وقيام الوحدة العربية على اساس رضا الشعوب ، انما يعني رضا كل الشعوب العربية ، صغيرها مثل كبيرها ، وغنيها مثل فقيرها ، وذلك دون اننى ضيق او اكراه او اجراج ، او تسرع وعجلة .

### الضمانة الثانية - الاسس الموضوعية :

ان الوحدة العربية هي امل الشعوب العربية ومستقبلها ، ولذلك يجب ان تم على اسس موضوعية مدروسة ، وموافق عليها من الجميع . ويتطلب ذلك ضرورة القيام بدراسات موضوعية لظروف كل الشعوب العربية ، وذلك حتى تكون موضع الاعتبار عند وضع اسس الوحدة العربية ، كما يتطلب ذلك ايضا ضرورة مراعاة مصالح كل شعب من الشعوب العربية ، بحيث لا يؤدي قيام الوحدة العربية الى

الحاق الضرر بمصالح أي من الشعوب العربية . كذلك يتطلب الأمر ضرورة إقتيل الصورة العلائمة للوحدة العربية ، دون التقيّد بأشكال دستورية معينة ، أو بالفكر وتصميمات سابقة . أن انجح وحدة عربية هي تلك التي تتم بالصورة التي ترضاها كل الشعوب العربية ، وتحافظ على مصالحها ، وتمكنها من تحقيق التنمية والتقدم في إطارها . أن ما يجمع العالم العربي أكثر مما يفرقه ، وما يوحد للعالم العربي أكثر مما يقسمه . وكل ما نقصنا هو الاتفاق على حد أدنى من الأساليب والأشكال التي تؤدي . إلى الوحدة التي ينبغي أن تقوم على رضى الشعوب واختيارها ، مع مراعاة ظروف كل شعب من هذه الشعوب ، وضمان مصالحه وتحقيق تقدمه ورفاهيته .

### الفرع الثالث محاولات الوحدة العربية

لقد تعددت محاولات الشعوب العربية لتحقيق وحدتها ، كما اختلفت الأشكال الدستورية التي اتخذت إطاراً لهذه المحاولات . وبنات محاولات الوحدة العربية قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث تدعى العرب لإنشاء هيئة توحد جهودهم وترعى مصالحهم ، فبنات المصالحات سنة 1943 ، وانتمت بالتوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية في 22 مارس سنة 1945 ، وقد أعقب ذلك إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ، وذلك سنة 1950 . ثم قامت أول بولة موحدة في العالم العربي نتيجة للوحدة التي تمت بين جمهورية مصر وسوريا سنة 1958 ، أعقبها قيام اتحاد الدول العربية بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكفية اليمنية في مارس 1958 ، كما انشئ الاتحاد الهاشمي بين كل من العراق والأردن

سنة 1998 ، ولكنه انتهى بقيام الثورة العراقية في يوليو 1958 .

الا ان السرعة والعجلة التي تمت بها الوحدة المصرية للسورية ،  
ولخصائص شكل الوحدة بملا من الاتحاد ، والضغط والتأمر الاستعماري ،  
كل ذلك ادى الى انقسام هذه الوحدة بانقلابات عسكري قام في سوريا

فسي متتبع سنة 1961 - وأُغيب زعيمها مازة إمام الرمز  
الخلافة بين كل من مصر وسوريا والعراق في أبريل سنة 1963 ،  
الا ان هذه المحاولة لم يقر لها النجاح ، وبالتالي فقد بقيت مشروعا  
دون تطبيق ، وأما دون تحقيق .

ثم توالى الاحداث على العالم العربي ، وتمضت هذه الاحداث - في  
مجال بحثنا - من قيام دولة الامارات العربية المتحدة بين بعض  
امارات الخليج العربي ، كذلك انشئ اتحاد الجمهوريات العربية  
بين كل من مصر وسوريا وليبيا .

وستعطي لمحة موجزة عن كل من جامعة الدول العربية ، واتحاد  
الجمهوريات العربية .

اولا - جامعة الدول العربية :

طبقا لنص المادة الاولى من الميثاق ، تتألف جامعة الدول  
العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على ميثاق الجامعة  
العربية .

ويبلغ عدد الدول الاعضاء في الجامعة العربية الآن عشرين دولة ،  
تمثل كل الدول العربية المستقلة ، وذلك بالإضافة لفلسطين التي أصبحت  
تمثل العضو الحادي والعشرين في الجامعة العربية ، حيث ووفق على

اعطائها العضوية الكاملة (يمارس في ذلك حق التصويت) في دورة مجلس الجامعة في سبتمبر سنة 1976 .

أما أهداف الجامعة العربية ، فقد حددتها المادة الثانية من الميثاق كما يلي :

١- الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيما وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصلحتها .

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة وأحوالها في الشؤون الآتية :

٢- الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملية وأمور الزراعة والصناعة .

ب- شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

ج- شؤون الثقافة .

د- شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين .

هـ - الشؤون الاجتماعية

و - الشؤون الصحية

وجامعة الدول العربية وإن لم تحقق كل الأسال المعقودة عليها، إلا أنها قد حققت نجاحاً ملموساً في المجالات الاجتماعية والثقافية ، كما حققت بعض النجاح في المجالات الاقتصادية ، ونجاحاً أقل في المجالات السياسية .

ورغم ذلك ، يبقى أن الجامعة العربية لا تزال هي الإطار الدستوري

الوحيد الذي يجمع كل الدول العربية ، كما لا تزال هي الاداة القائمة فعلا لتحقيق مزيد من التعاون والتلاقي بين الدول العربية في مختلف المجالات .

وببقى ان نقول ان الجامعة العربية ليست ، الا صورة لعلاقات الدول العربية فيما بينها ، فادراكنا هذه العلاقات جيدة ، استطاعت الجامعة ان تحقق المزيد من التعاون بين الدول العربية . وعندما تسوء العلاقات بين الدول العربية ، نبدا العقبات والعراقيل في الظهور امام جهود الجامعة العربية لتحقيق الاتفاق والتعاون . فالجامعة العربية بخير طالما اتفق العرب ، وهي ليست كذلك اذا اختلفوا .

ثانيا - اتحاد الجمهوريات العربية :

اعلن قيام اتحاد الجمهوريات العربية في 17 أبريل سنة 1971 ، بين كل من مصر وسوريا وليبيا ، وقد تمت موافقة شعوب الدول الثلاث على قيام الاتحاد في استفتاء عام اجري بتاريخ اول سبتمبر سنة 1971 . ونورد فيما يلي نص الاحكام الاساسية لاتحاد الجمهوريات العربية:

1 - ان الشعب العربي في كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية قد اقر على اساس من الاختيار الحر المتساوي في الحقوق اقامة اتحاد يسمى « اتحاد الجمهوريات العربية » .

2 - الهدف من قيام اتحاد الجمهوريات العربية هو العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة وحماية الوطن العربي والبقاء عن استقلاله وبناء للمجتمع العربي الاشتراكي والعمل على تحرير الاراضي العربية المحتلة ودعم حركة التحرير الوطني العربية

- ١ - وحركات التعبير الوطني في العالم .
- ٢ - الشعب في اتحاد الجمهوريات العربية جزء من الأمة العربية
- ٣ - لانحاد الجمهوريات العربية علم واحد وشعار واحد ولشيد واحد وعاصمة واحدة .
- ٤ - نظام الحكم في اتحاد الجمهوريات العربية ديموقراطي اشتراكي .
- ٥ - يكون هذا الاتحاد مفتوحا لجميع الدول العربية الاخرى التي تؤمن بالوحدة العربية وتعمل من اجل تحقيق المجتمع العربي
- ٦ - يختص اتحاد الجمهوريات العربية بالامور التالية :
- ٧ - ا - وضع اسس السياسة الخارجية .
- ب - مسائل السلم والحرب .
- ج - تنظيم وقيادة الدفاع عن اتحاد الجمهوريات العربية مع قيادة عسكرية مسئولة عن التدريب والعمليات ويتم نقل القوت بين الجمهوريات بقرار من مجلس الرئاسة او من يفوضه في ذلك في اناء العمليات .
- د - حماية الامن القومي ووضع لاسس لتنظيم تأمين سلامة الاتحاد وفقا لاحكام دستور اتحاد الجمهوريات العربية واذا وقعت اضطرابات من الداخل او الخارج في احدى الجمهوريات تمسك امنها او تهدد امن الاتحاد تخطر حكومة هذه الجمهورية السلطات الاتحادية فورا لكي تقوم هذه الاخيرة باتخاذ الاجراءات الضرورية ضمن حدود صلاحياتها لحفظ الامن وتنظيم . وفي حالة ما اذ كانت حكومة احدى الجمهوريات الاعضاء في وضع لا يسمح لها بطلب العون من الاتحاد او اذا كان امن الاتحاد في خطر فلولسلطات

الاتحادية المختصة أن تتدخل وبدون طلب لحفظ النظام  
وبإعادة الأمور إلى نصابها .

هـ - تخطيط الاقتصاد القومي ووضع خطط التنمية العامة المشتركة  
وقيادة المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الاتحادي .

و - وضع سياسة تعليمية وتربوية تهدف لبناء جيل قومي عربي  
اشتراكي مؤمن .

ز - وضع سياسة اعلامية اتحادية تخدم أهداف الاتحاد  
واستراتيجيته في السلم والحرب .

ح - وضع سياسة موحدة للبحث العلمي والتنسيق بين أجهزته  
في الجمهوريات

ط - قبول أعضاء جسد في الاتحاد ويكون ذلك بإجماع الرأي  
في مجلس رئاسة الاتحاد

8 - نقوم في اتحاد الجمهوريات العربية المؤسسات الآتية :

1 - مجلس رئاسة الاتحاد ويعتبر السلطة العليا في ممارسة  
اختصاصات الاتحاد ويتخذ قراراته بالإجماع .

ب - عدد من الوزراء يعينهم مجلس الرئاسة وهم المسؤولون /مامه.

ج - مجلس الأمة في الاتحاد ويتولى مهمة التشريع في اختصاصات

الاتحاد ويشكل من ممثلين عن مجالس الشعب لكل من

الجمهوريات بعدد متساو من الأعضاء تنتخبهم مجالس

الشعب في الجمهوريات ويبين الدستور كيفية نفاذ التشريعات

المعمول بها في كل جمهورية .

د - محكمة دستورية اتحادية تعين بقرار من مجلس رئاسة الاتحاد

وتتكون من عضوين عن كل جمهورية وتختص بالفصل في

سنة 1971 ميلادية جزءا لا يتجزأ من الاحكام الاساسية لاتحاد  
الجمهوريات العربية :

15 - لا يجوز تعديل الاحكام الاساسية لاتحاد الجمهوريات العربية الا بعد  
الموافقة الاجماعية لمجلس رئاسة الاتحاد ويعرضه للاستفتاء  
الشعبي وتوافق الاغلبية له في كل جمهورية .

16 - يجرى التصديق على الاحكام الاساسية في اتحاد الجمهوريات  
العربية قبل طرحها للاستفتاء الشعبي من قبل اللجنة التنفيذية  
العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي ومجلس  
الوزراء ومجلس الامة في الجمهورية العربية المتحدة ، ومن  
قبل مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية ومن قبل  
القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ومجلس الوزراء  
ومجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية .

وقد تم بالفعل تشكيل المؤسسات الدستورية لاتحاد الجمهوريات  
العربية ، وياشرت عملها منذ سنة 1971 الا ان خلافات الدول الاعضاء  
عقب حرب اكتوبر سنة 1973 قد عصفت بكيان الاتحاد ، وشلت  
مؤسساته وحدت من فاعليتها .

وقد حدث انفراج في علاقات الدول الاعضاء عقب مؤتمري القمة  
بالرياض والقاهرة في اكتوبر سنة 1976 ، واعلن عن اتخاذ الاجراءات  
لتواصل المؤسسات الاتحادية مهمتها ، والامل كبير في ان يتحقق ذلك  
في اقرب وقت ممكن .

المسائل التي يحندما دستور الاتحاد .

٩ - لا يقرَّب على قيام الاتحاد أي اخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقات الدولية المبرمة بين الجمهوريات الداخلة في الاتحاد وبين احداها والدول الاخرى وتظل هذه المعاهدات والاتفاقات سارية في الاطار المقرر لها وقت ابرامها وفقا لقواعد القانون الدولي

10 - لكل جمهورية في حدود اختصاصها الدستوري ان تجرم المعاهدات والاتفاقات مع الدول الاجنبية وان تتبادل معها التمثيل الدبلوماسي والقنصلي .

11 - تكون القيادة العامة للقوات المسلحة في كل من الجمهوريات الداخلة في الاتحاد لرئيس الجمهورية او لمن تحدده النظم  
12 - تختص الجمهوريات بكل ما لم يدخل في اختصاصات الاتحاد وفقا لهذه الاحكام الاساسية .

13 - الى ان يتحقق قيام الحركة العربية الواحدة داخل الاتحاد تكون القيادة السياسية في كل جمهورية هي المسئولة عن تنظيم ممارسة النشاط السياسي داخل الجمهورية ، ويحظر على أي تنظيم سياسي قائم في احدى جمهوريات الاتحاد ممارسة نشاط سياسي في جمهوريات الاتحاد الاخرى الا عن طريق ممثليه في قيادة الجبهة السياسية التي تضم قيادات التنظيم السياسي لجمهوريات الاتحاد .

14 - يعتبر اعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية الصادر في بني غازي في 21 من صفر 1391 هـ الموافق 17 عن ابريل (نيسان)



## الباب الثاني

# الحكومة



## تقسيم :

انشغلت البشرية - منذ العصور القديمة - بالبحث عن افضل نظم الحكم ، وتعددت الآراء والتجارب في هذا الشأن ، فظهرت نظم الحكم الفردي ونظم حكم الاقلية ، ونظم الحكم الديمقراطي . ومع التقدم الفكري والمادي الذي حققته البشرية ، اتجه الفكر السياسي الى تفضيل النظام الديمقراطي ، واعلان انه افضل نظم الحكم التي تحقق السيادة الشعبية ، وتكفل الحرية . ومن ثم فقد حظيت الديمقراطية باهتمام المفكرين والكتاب ، فكثر الكتابات عنها ، وتعددت الآراء والاتجاهات بشأنها .

وبالرغم من كل الانتقادات التي وجهت للديمقراطية ، الا ان البحث الموضوعي قد اثبت بطلان هذه الانتقادات ، وذلك فضلا عن ان مزايا الديمقراطية ومبرراتها تفوق بكثير أي انتقادات موجهة لها . ولكن مشكلة الديمقراطية الرئيسية هي عدم الاتفاق على تحديد المقصود بها ، فلنن ائفق على ان الديمقراطية انما تعني « حكم الشعب بالشعب وللشعب » ، الا ان تحديد المقصود بذلك ليس محل اتفاق ، كما ان التطبيق يختلف من نظام ديمقراطي لآخر ، وذلك تبعاً لاختلاف هذه النظم حول تحديد مطلوب كل من الشعب والحرية ، وذلك فضلا عن الخلاف حول تحديد مطلوب المشاركة بوصفها وسيلة الديمقراطية .

وعلى ذلك ينقسم هذا الباب الى ثلاثة فصول هي:

الفصل الاول - اشكال الحكومات .

الفصل الثاني - نشأة الديمقراطية ومقوماتها .

الفصل الثالث - النظم الديمقراطية المعاصرة .

## الفصل الاول

### أشكال الحكومات

تتعدد معاني كلمة « الحكومة » فيمكن أن يقصد بها الوزارة ، أو السلطة التنفيذية ، أو السلطات العامة في الدولة ، أو نظام الحكم في الدولة .

فأبعض يستخدم كلمة حكومة بمعنى الوزارة أي تلك الهيئة التي تتولى مهمة الحكم في الدولة . ويشيع هذا الاستخدام في كل النظم البرلمانية على وجه الخصوص ، حيث يتقرر دائماً مبدأ مسؤولية الحكومة أمام البرلمان الذي يعني أن كلمة حكومة يقصد بها الوزارة التي تكون مسؤولة أمام البرلمان طبقاً لمبادئ النظام البرلماني . ويستخدم البعض الآخر الحكومة بمعنى السلطة التنفيذية أي تلك الهيئة التي تقوم بمهمة تنفيذ القوانين وإشباع الحاجات العامة للمواطنين عن طريق إنشاء المرافق العامة ، وذلك على أساس أن الهيئة التشريعية هي التي تقوم بمهمة وضع القوانين وتعديلها وإلغاؤها ، كما تقوم الهيئة القضائية بمهمة تطبيق هذه القوانين في حالة حدوث نزاع سواء بين الأفراد أو بين الأفراد والهيئات العامة في الدولة .

ويذهب فريق ثالث إلى استخدام كلمة حكومة بمعنى السلطات العامة في الدولة ، والمقصود بذلك السلطات أو الهيئات الثلاث وهي الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية والهيئة القضائية . ويلاحظ أن المعنى الشائع لكلمة حكومة لدى العامة من الناس إنما يقصد به السلطات العامة ، فالرجل العادي يستخدم كلمة حكومة للدلالة على كل ما يتعلق بالسلطات أو الهيئات العامة .

وأخيراً ، يذهب فريق رابع إلى استخدام كلمة حكومة للدلالة على نظام الحكم في الدولة ، حيث يقصد بكلمة حكومة ببيان تكوين السلطات العامة في الدولة واختصاصات هذه السلطات والعلاقة بينها ، وذلك

فضلا عن بيان حقوق وحريات المواطنين ودور الشعب في ممارسة السلطة ، وأساس هذه السلطة ومبرر وجودها .

وقد تعددت محاولات الفقه لبيان اشكال الحكومات ، واختلفت فيما بينها ، ويرجع سبب الاختلاف الى اختلاف أساس التقسيم لدى كل فقيه .

وتشير فيما يلي الى اهم التقسيمات التي قيل بها في هذا الشأن (1) القسيم الاول - من حيث عدد من يحوز السلطة :

لعل من أوائل من أخذ بهذا الأساس لبيان أشكال الحكومات هو المفكر والفيلسوف اليوناني القديم أرسطو Aristot حيث قسم الحكومات ( في كتابه السياسة La Politique ) الى ثلاثة أشكال ، وذلك بالنظر الى صاحب السلطة أي من يجوز السلطة ذات السيادة في الدولة ، وهي : (2)

١ - النظام الملكي :

هو النظام الذي يجوز السلطة ذات السيادة فيه شخص واحد ، هو الملك .

(1) جينو ، المرجع السابق، صفحة 10 وما بعدها

(2) يشير الأستاذ مارسيل بريلو الى أن أرسطو كان يقسم الحكومات على أساس معيارين هما :

المعيار الأول - كمي Quantitatif أي من حيث عدد من يحوز السلطة

وطبقا لهذا المعيار تكون الحكومة إما : ملكية Monarchie أو حكومية

لائقية الأرستقراطية Aristocratic أو حكومة الجمهورية Republique

وتحكم الحكومات في الأشكال الثلاثة السابقة طبقا للمصلحة العامة ،

ومن ثم يسميها أرسطو بالأشكال الكاملة أو النقية Pures

## 2 - نظام الاقلية Oligarchique

وهو النظام الذي يجوز السلطة فيه أكثر من فرد واحد ، أي أن السلطة ذات السيادة يحوزها عدد قليل من الافراد يعتبر اقلية بالنسبة لباقي افراد الشعب .

## 3 - النظام الديمقراطي Democratique

وهو النظام الذي يحوز السلطة فيه كل افراد الشعب .

التقسيم الثاني - من حيث اساليب ممارسة السلطة :

وهو التقسيم الذي يفهم من كتابات مونتسكييه Montesquieu

في مؤلفه « روح القوانين » ، حيث اعتمد معيارا جديدا للتقسيم

الحكومات وهو معيار اساليب ممارسة السلطة le mode d'Exercice de l'autorité

وطبقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين ثلاثة اشكال للحكومات هي :

### 1 - النظام الجمهوري :

==

المعيار الثاني - كيفي Qualitatif ، أي من حيث استهداف

الحكومة للمصلحة العامة .

وطبقا لهذا المعيار تكون الحكومة اما حكومة الطغيان Tyrannie

وهي حكم الفرد الواحد الذي يستهدف تحقيق مصلحته فقط ، او

حكومة الاقلية Oligarchie التي تستهدف مصلحتها ، او الحكومة

الديمقراطية وهي حكم الاغلبية الموجه ضد الاغنياء .

ويطلق ارسطو على الاشكال الثلاثة الاخيرة اصطلاح الاشكال المنحرفة

او الفاسدة Derivées ou Corrompues ، وذلك نظرا لانحراف

الحكومة واستخدامها السلطة لتحقيق المصالح الخاصة .

راجع مؤلف بريلو : تاريخ الافكار السياسية ، 1975 ، صفحة 87

وبما بعدها .

وهو النظام الذي تكون فيه السيادة للشعب ، أي أن الشعب هو الذي يحوز السلطة ذات السيادة .

## 2 - النظام الملكي :

وهو النظام الذي يكون فيه الحكم لشخص واحد ، ولكنه طبقا لقوانين محددة وقائمة من قبل .

Despotisme

- النظام الاستبدادي

وهو النظام الذي يكون فيه الحكم لشخص واحد ، ولكن دون التقيد بأية قوانين أو قواعد ، أي أن يحكم بطريقة حكمية أو استبدادية ، بحيث يكون رايه هو القانون .

التقسيم الثالث - من حيث درجة اشتراك المواطنين في تقرير النظام الاجتماعي :

يرى الفيلسوف المنساوي مانز كاسن Kelsen أن المعيار الحقيقي لشكل الحكومات لا يكون في عدد من يحوز السلطة ، ولكن يكون في درجة اشتراك المواطنين في تقرير النظام الاجتماعي la Création de l'Ordre Sociale . أو بمعنى آخر يكمن معيار شكل الحكومة في نمط العلاقات القائمة بين الذين يصنعون القانون وأولئك الذين يخضعون له .

وطبقا لهذا المعيار ، يمكن التمييز بين شكلين من أشكال الحكومات (٢) :

## 1 - الحكم الديمقراطي :

وهو النظام الذي يتم في ظل اشتراك المواطنين في تقرير قواعد القوانين .

l'Auto-ratie

- الحكم المطلق

وهو النظام الذي تفرض فيه القرارات على المواطنين ، حيث يعتبروا مجرد خاضعين لها فقط ، دون أن يشاركوا في تقريرها .  
التقسيم الرابع - من حيث أساليب اختيار الحكام :

وهو المعيار الذي يعطي اهتماما خاصا لمظاهرة الأحزاب السياسية ودورها المؤثر في المجتمعات السياسية المعاصرة ، وذلك سواء من حيث دورها في اختيار الحكام ، أو من حيث دورها في اختيار الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة المعاصرة .

وبمقتضى لهذا المعيار ، يمكن تقسيم الحكومات الى شكلين ، هما :

1 - النظم التي تكون حيازة السلطة فيها وممارستها وليدة «التنافس السلمي» بين قوى سياسية كثيرة .

2 - النظم التي تكون ممارسة النشاط السياسي فيها احتكار لقوة واحدة أو لحزب سياسي وحيد .

ويمكن أن تسمى النظم من النوع الأول بنظم « التعدد » ، أو «النظم التنافسية» ، بينما تسمى النظم من النوع الثاني بنظم «الوحدة» ، أو « النظم الاحتكارية » .

التقسيم الخامس - من حيث العلاقة بين السلطات العامة في الدولة :  
يمكن كذلك التمييز بين الحكومات المختلفة اعتمادا على مبدأ الفصل بين السلطات ، حيث يؤدي التطبيق العملي للمبدأ الى التوازن بين كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية او الى عدم التوازن بينهما .  
ومن ثم يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال للحكومات (3) .

1 - النظام البرلماني :

هو النظام الذي يقوم على اساس التوازن بين كل من السلطتين

---

(3) راجع مؤلف بيرنو : القانون الدستوري ، 1974 ، صفحة 143 وما بعدها .

النشريعة والتنفيذية ، أي يكون لكل منهما وسائل تؤثر بها على الأخرى ،  
دون سيطرة أو خضوع أي منهما للأخرى .

2 - النظام الرئاسي :

هو النظام الذي يختل فيه التوازن لصالح السلطة التنفيذية ،  
ف تكون مستقلة عن السلطة التشريعية وغير مسئولة عن أعمالها أمامها .  
3 - نظام حكومة الجمعية :

هو النظام الذي يختل فيه التوازن لصالح السلطة التشريعية  
ف تكون السلطة التنفيذية خاضعة لها ومنفذة لتوجيهاتها (4) .  
التقسيم السادس - من حيث أهداف السلطة :

وهو التقسيم الذي قال به المفكر العربي عبد الرحمن بن خلدون  
في مؤلفه الشهير « مقدمة ابن خلدون » ، حيث بين في الفصل الخامس  
(4) يرى الدكتور محمد حافظ أنه يمكن تقسيم الحكومات في عصرنا الحاضر  
إلى الأقسام التالية :

1 - من حيث خضوعها أو عدم خضوعها للقانون إلى حكومات  
استبدادية وحكومات قانونية .

2 - من حيث تركيز أو توزيع السلطة في يد الحاكم أو الحكام ، إلى  
حكومات مطلقة وحكومات مقيدة .

3 - من حيث طريقة اختيار الرئيس الأعلى للدولة ، إلى حكومات  
ملكية وحكومات جمهورية .

4 - من حيث صاحب أو مصدر السيادة في الدولة إلى حكومات فردية  
وحكومات الأقلية وحكومات الأغلبية أو الديمقراطية .

راجع مؤلفه : الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري

والعشرين منها بعنوان « في معنى الخلافة والامامة » (5) ان الملك (انشاء الدولة) ضروري للبشر ، وان الامر لا يستتب في الدولة الا بوجود « قوانين سياسية مقترنة يسلمها الكافة ، وينفذون السى احكامها » .

ويميز ابن خلدون في مقصدته بين ثلاثة اشكال من الحكم ، هي :  
اولا - الملك الطيعي :

« وهو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة » ويقصد ابن خلدون بذلك نظام الحكم القائم على الاستبداد ، والسعي لتحقيق المصالح والاعراض الخاصة بون مراعاة مصالح الناس .

وهذا النظام مرفوض ومثوم من قبل ابن خلدون .

ثانيا - الملك السيامي :

وهو « حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ، وبفح المضار » .

وهذا النظام وان كان يفضل سابقه لانه يقوم على قوانين مفروضة من العقلاء واكابر الدولة وبصرائها ، الا انه مرفوض من قبل ابن خلدون لانه نظام يقصر اهتمامه على شئون الدنيا « فالخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط ، فاتها كلها عبث وباطل ، اذ غايتها المريت والفناء » .

ثالثا - الخلافة :

وهي « حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الاخرية والدنيوية الراجعة اليها ... فهي في الحقيقة خلافة

---

(5) انظر : مقدمة ابن خلدون - طبعة دار الشعب بالقاهرة ، صفحة 169

عن صاحب المشروع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به .  
وهذا النظام يعد أفضل نظم الحكم عند ابن خلدون ، لأنه  
يحقق مصالح الناس في ظل تطبيق شريعة الله .

ونحن نرى أن أشكال الحكومات في النظم الوضعية المعاصرة إنما  
تختلف باختلاف مصدر السيادة أو صاحب السلطة في الدولة ، فإذا  
كانت السلطة في يد فرد واحد اعتبر للحكم فرديا وإذا كانت السلطة  
في يد فئة قليلة من الأفراد اعتبر الحكم حكم أقلية . أما إذا كانت  
السلطة في يد الشعب بوصفه مصدر السيادة في الدولة اعتبر الحكم  
ديمقراطيا (6) .

وعلى ذلك يجب أن نميز دائما بين الحكومات الفردية وحكومات  
الأقلية والحكومات الديمقراطية أو الشعبية .

## المبحث الأول

### الحكومة الفردية

يعتبر الحكم فرديا إذا كان لا يعترف بسيادة الشعب ، وإنما  
يجعل السلطة تتركز في يد فرد واحد يمارس الحكم تحقيقا لمصالحه  
وبدون مراعاة لمصالح الشعب وأمانته .

وقد يأخذ الحكم الفردي صورة الملكية المطلقة ، كما قد يأخذ  
صورة الحكم الدكتاتوري .

(6) تشير إلى أنه وإن كان الاتجاه الغالب في النساتير المعاصرة هو النص  
على مبدأ السيادة الشعبية ، إلا أن مجرد النص على ذلك المبدأ  
لا يكفي - في نظرنا - لوصف نظام ما بأنه نظام ديمقراطي . وإنما  
يجب أن نضع في الاعتبار مدى ما يقرره الدستور من مشاركة الشعب  
في ممارسة السلطة من ناحية ، ومدى تحقق ذلك فعلا من ناحية أخرى .

ويعتبر النظام الملكي المطلق أقدم نظم الحكم ظهورا حيث كان النظام الشائع في كل العصور ، ولم يبدأ في الانحسار إلا منذ قيام الثورة الفرنسية سنة 1789 .

وكانت النظم الملكية المطلقة تعتمد على أساس الحق الإلهي للملوك ، وذلك على أساس أن الملك إنما يستمد سلطته من الله وبالتالي فسلطته لا يستمد سلطته من الشعب أي أن الشعب لا يعتبر مصدر السيادة في الدولة ويترتب على ذلك تركيز السلطة في يد الملك وعدم مشاركة الشعب في ممارسة السلطة . فالسلطة مطلقة لأنها من عند الله وليس لأفراد الشعب إلا الخضوع لهذه السلطة ذات المصدر الإلهي ، لأن الخروج عليها كان يعتبر خروجا على الدين في وقت كان يجمع فيه الملك بين السلطتين الدينية والسياسية ولكن التطور قضى على هذا النظام ، حيث أدى إعلان مبدأ السيادة الشعبية إلى تحول النظم الملكية إلى « نظم ملكية دستورية » تسمح للشعب بالمشاركة في السلطة والتمتع بالحقوق والحريات العامة .

أما الحكم الدكتاتوري فهو يقوم على أساس انفراد شخص بالسلطة ، وهو يحوز السلطة بفضل قوته وكفائته ومجهوده . ومصدر السلطة في الحكم الدكتاتوري شخصي لأن الدكتاتور يستمد سلطته من شخصه ونفوذه وقوته .

وقد يرتبط الحكم الدكتاتوري بالانقلاب العسكري ، حيث يؤدي الانقلاب العسكري إلى سيطرة شخص وحيازته للسلطة في بلده ، مع حرمان الشعب من حقوقه وحرياته واعتبار رغبات الحاكم وقراراته هي القانون .

## المبحث الثاني

### حكومات الاقلية

السلطة في هذا النظام لا تكون في يد فرد واحد ، وإنما تكون في يد عدد محصور من الأفراد يدعى تميزه عن باقي أفراد الشعب ، ومن ثم يرى أنه الاصطح والاقدر على تولي السلطة . وتحكم الاقلية - شأنه في هذا شأن الحكم الفردي - لا يعترف بسيادة الشعب ولا يقر حقوق الشعب وحرياته ، لأنه يقوم على أساس الاعتراف لفئة قليلة ومحددة بأنها صاحبة السيادة في الدولة وهي وحدها التي تحوز السلطة وتقرر ما تصراه صالحا لأفراد الشعب ، وذلك دون أي اعتراف أو ضمان لحقوق الشعب وحرياته ، إلا ما ترى أنه لا يتعارض مع مصالحها أو تصورهما لنظام الحكم الذي تتولى تسيير نفسه .

وحكم الاقلية وإن كان يقوم على أساس واحد هو انكار مبدأ السيادة الشعبية وعدم الاعتراف بحقوق الشعب وحرياته ، إلا أنه يمكن أن يتخذ صورة متعددة فقد يكون تيوقراطيا ، وقد يكون أوليجارشيا ، كما قد يكون أرستقراطيا .

ويتخذ حكم الاقلية صورة الحكم التيوقراطي ، وذلك إذا كانت الاقلية التي تحكم هي الاقلية الدينية ، أي أن السلطة تتركز في يد فئة قليلة من رجال الدين دون مشاركة باقي أفراد الشعب ومع عدم الاعتراف بحقوق الشعب وحرياته .

ويتخذ حكم الاقلية صورة الحكم الأوليجارشي ، إذا كانت الاقلية التي تحكم هي الاقلية الغنية ، أي تكون الثروة والغنى هي أساس حيازة السلطة مع عدم الاعتراف بسيادة الشعب وحقوقه وحرياته . وأخيرا يمكن أن يتخذ حكم الاقلية صورة الحكم الأرستقراطي وذلك إذا كانت الفئة التي تحكم هي القلة من المميزين وذلك بحسب الأصل أو العلم أو المركز الاجتماعي .

## المبحث الثالث

### الحكومات الديمقراطية

الحكم الديمقراطي او الشعبى (7) هو ذلك النظام الذي يكون الشعب فيه هو صاحب السلطة ومصدر السيادة ، والحكام ليسوا الا مومضين ينوبون عن الشعب في ممارسة مظاهر السلطة ، وذلك فضلا عن تقرير وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين .

ومن هنا تعرف الديمقراطية بأنها « حكم الشعب بالشعب وللشعب » اي انها تقوم على اساس مبدأ السيادة الشعبية وتقرير مشاركة الشعب في ممارسة السلطة ، وذلك فضلا عن تقرير وضمان الحقوق والحريات العامة لافراد الشعب .

ولئن افق على أن الديمقراطية انما تعني حكم الشعب بالشعب وللشعب ، الا ان تحديد المقصود بذلك ليس مصل اتفاق ، كما ان التطبيق يختلف من نظام ديمقراطي لآخر ، وذلك تبعاً لاختلاف هذه النظم حول تحديد ملول كل من الشعب والحرية ، وذلك فضلا عن الخلاف حول تحديد ملول المشاركة بوصفها وسيلة الديمقراطية .

ومن ناحية اخرى تتعدد صور الديمقراطية في الوقت الحاضر : فمن حيث الرئيس الاعلى للدولة يمكن ان نميز بين « نظام الملكية الدستورية » وبين « النظام الجمهوري » . اما من حيث كيفية اشتراك الشعب في السلطة فيمكن التمييز بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية والديمقراطية شبه المباشرة .

ونظم الحكم في كل الصور السابقة تعتبر نظم حكم ديمقراطية لانها تسلم جميعا بمبدأ السيادة الشعبية وذلك فضلا عن اقرارها لحقوق وحريات المواطنين .

(7) الديمقراطية كلمة اغريقية ، تتكون من مقطعين : ديموس DEMOS اي الشعب ، وكراتوس KRATOS اي حكم . فيكون معناها حكم الشعب

وتحتل الديمقراطية الآن بقايد شبه اجماعي فهي النظام الوحيد الذي يؤيده الفقه بكل اتجاهاته ، كما انما النظام الوحيد الذي ينال رضا الشعوب وموافقتها ، ولذلك تعلن كل النظم السياسية المعاصرة انما نظم ديمقراطية .

الا ان هذا التأييد شبه الاجماعي لم يمنع البعض من مهاجمة الديمقراطية بالادعاء بانها ليست افضل نظم الحكم .

وقد اتفق في المجوم على الديمقراطية انصار الدكتاتورية والفاشية . وقادت الفاشية الإيطالية اعنف هجوم ضد الديمقراطية ، فاعلن موسوليني صراحة ان الفاشية تقوم على مبادئ جديدة تخالف تلك المبادئ التي اعلنتها الثورة الفرنسية سنة 1789 (8) . والواقع ان الانتقادات التي وجهت الى الديمقراطية لا تصمد امام التحليل الدقيق كما ان مبررات الديمقراطية ومزاياها تفوق كل الانتقادات الموجهة اليها ، وهذا ما سيتضح لنا من استعراض كل من الانتقادات والمبررات .

## المطلب الاول

### الانتقادات الموجهة الى الديمقراطية

يمكن تلخيص اهم الانتقادات التي وجهت الى الديمقراطية فيما يلي (9) :

اولا - تعرضت الديمقراطية للهجوم من جانب خصومها على اساس

(8) راجع :

J.-BARTHELEMY et P. DUEZ :

Traité de droit Constitutionnel - 1933, P. 299 et s.

(9) لمزيد من التفاصيل ، راجع

- الدكتور السيد صبري : مبادئ القانون الدستوري ، 1949 ، صفحة

57 وما بعدها .

النقد الذي وجه لفكرة الشخصية المعنوية للأمة ويخلص مضمون هذا  
النقد إلى أن فكرة الشخصية المعنوية للأمة - <sup>تعتبر</sup> وتخلص مضمون هذا  
من قبيل التحليل أو المجاز . ويضاف ذلك الزواج الذي يحدث نتيجة  
الاعتراف للأمة وللدولة بالشخصية المعنوية في وقت واحد .

والواقع ان هذا النقد لا يوجه الى الديمقراطية وإنما يوجه الى القائلين بفكرة الشخصية المعنوية ولذلك عدل البعض عن فكرة الشخصية المعنوية ، واتجه الى فكرة مؤداها أن تقرير السيادة للشعب لا يقتض بالضرورة القول بتمتع الامة بالشخصية المعنوية .

ثانيا - انتقدت الديمقراطية كذلك على أساس أن الشعب غير كفء لحكم نفسه ، وأن الشخص العادي لا يملك القدرة أو الكفاءة للحكم على المسائل العامة ، أو للحكم على مرشح من المرشحين . ومن ثم فإن اعطاء الحكم لمكتاتير الفضل من اعطائه للشعب الذي لا يستطيع ان يدبر شؤونه بنفسه .

ويضيف الخصوم أنه ألسى جانب عدم الخبرة وقلة الكفاءة فإن الديمقراطية تعمل مبدأ التخصص ، مما يؤدي الى اضعاف رقابة الرؤساء على المسؤولين ، وذلك علاوة على ارتكاب الأخطاء وتعريض المصالح العامة للخطر . كما يضيف البعض بأن الديمقراطية تؤدي الى انقياد الشعب وراء عواطفه ، وغلبة العاطفة والاندفاع على المنطق والحرى مما يؤدي الى الإصرار بالمصالح العام .

— الدكتور عثمان خليل والدكتور سليمان محمد الطماوي : القانون الدستوري 1950 / 1951 ، صفحة 109 وما بعدها .

— الدكتور مصطفى كامل : شرح القانون الدستوري ، 1952 ،

والواقع أن الطعن في كفاءة الشعب إنما يحمل في طياته عدم الإيمان بمبدأ المساواة بين الأفراد ، وينسى أن مبدأ المساواة يجب أن يسود كل مجتمع سياسي مهما كانت الاختلافات الثقافية أو المادية التي تفرق بين أعضائه هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، يمكن بطلب شروط موضوعية من حيث اقتضاء توافر حد أدنى من الثقافة في أعضاء المجالس النيابية . ومن ناحية ثالثة ، يقوم العمل البرلماني الآن على أساس نظام اللجان البرلمانية التي تضم أعضاء المجلس من المتخصصين في المسائل موضوع اختصاصها ، هذا علاوة على مكانة استعانة هذه اللجان بأراء وخبرة المتخصصين من خارج البرلمان .

يضاف إلى ذلك أن مهمة الوزراء تعتبر مهمة سياسية أساسا تتضمن وضع السياسة العامة والإشراف العام على أعمال الوزارة . أما الأعمال الفنية فهي من اختصاص وكلاء الوزارات وكبار الفنيين بهذه الوزارة . ومن ثم يتحقق عنصر التخصص عند اتخاذ القرارات ذات الصبغة الفنية .

وأخيرا فإنه مما يجافي المنطق وصف الشعب بأنه مندفِع وعاطفي وبأنه بالتالي غير قادر على حكم نفسه ، في الوقت الذي يرى فيه أعداء الديمقراطية توافر العقل والحكمة في شخص واحد من بين أفراد هذا الشعب .

ثانيا - كذلك وصفت الديمقراطية من جانب خصومها بأنها حكم أقلية ، وذلك على أساس أن الذي يحكم هو الأغلبية وفي داخل هذه الأغلبية تتولى الحكم فعلا أقلية ضئيلة ، ومن ثم تنتهي الديمقراطية إلى أن تصبح حكم أقلية وليست حكم كل الشعب .

ويرد كلسن على هذا النقد بقوله أن القرارات في الديمقراطية

تكون نتيجة تصالح بين الاغلبية والاقلية . أي أن هذه القرارات تكون وليدة رضا الاقلية كما هي وليدة رضا الاغلبية . وفي الحالات التي لا يتوافر فيها رضا الاقلية بقرارات الاغلبية يمكن اعتبار أن سلطة الاغلبية هي ضرورة اقتضاها واقع الحال .

ويقلل من هذا النقد كذلك اتجاه الديمقراطيات المعاصرة نحو تطعيم الديمقراطية النيابية ببعض مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة مما يسمح للحكومة بمعرفة اتجاهات الشعب في أي امر من الامور .  
يضاف الى ذلك اهتمام الديمقراطيات المعاصرة بالرأي العام ، وسلوكها كافة السبل لمعرفة اتجاهاته والتكيف مع هذه الاتجاهات ، وذلك بالإضافة الى « كفالة حقوق الافراد وحررياتهم مما يساعد على قيام رأي عام قوي الدعائم ، وهذا الرأي العام هو المظهر الحقيقي لاشتراك جميع افراد الشعب في الحكم وتستوي في ذلك الاغلبية والاقلية » (10) .

وأخيراً فإن الديمقراطية حتى ولو اعتبرت - جدلاً - حكم اقلية ، فهي تعتبر أفضل بكثير من نظم الحكم الأخرى القائمة على أساس حكم فرد أو قلة ضئيلة جداً من الطبقة الأرستقراطية ، فالأقلية في الديمقراطية هي أوسع بكثير جداً من الأقلية التي تحكم في ظل أي نظام آخر .

وأبداً - انتقد البعض الديمقراطية على أساس أنها تؤدي الى توزيع المسؤولية وعدم تحديدما . فالناخب لا يتحمل مسؤولية لأنه يلقبها على هيئة الناخبين والنائب يتهرب من مسؤوليته كذلك بالقائما على المجلس النيابي ، وأخيراً فإن الوزير يلقي مسؤوليته على مجلس الوزراء . أي أن الديمقراطية تنتهي - في نظر خصومها - الى توزيع المسؤولية مما يؤدي الى عدم امكان محاسبة كل شخص عن اعماله واخطائه .

والواقع أن تقدم التعليم والثقافة الى جانب نمو الروح الديمقراطية، كل ذلك يؤدي الى ازدياد شعور الاشخاص بمسئولياتهم واتجاههم الى

(10) الدكتور محمد كامل ليلة : النظم السياسية 67 / 1968 ، صفحة 491

الححد من الإثبات المترتبة على توزيع المسؤولية ، يضاف الى ذلك ان  
انوزير مسئول - في النظام البرلماني - مسئولية شخصية عن أعماله ،  
وذلك الى جانب المسؤولية التضامنية لمجلس الوزراء .

خامسا - اتجه البعض الى الربط بين الديمقراطية والاحزاب ، وقد  
نادوا بأنه لا توجد ديمقراطية دون احزاب . وقد استفاد خصوم الديمقراطية  
من ذلك ، وقالوا ان الاحزاب السياسية تؤدي الى الانقسام وضياع  
المصلحة القومية ، نتيجة لتنافس الاحزاب السياسية وصراعها من اجل  
الحصول على السلطة .

والواقع ان نظام الاحزاب السياسية ليس وليد الديمقراطية وتبعها ،  
بل هو نظام قائم في الديمقراطية وفي غيرها من نظم الحكم الاخرى ،  
بهذا من ناحية . ومن ناحية اخرى ، فيمكن اصلاح عيوب تعدد الاحزاب  
السياسية بما يكفل قيام معارضة منظمه في نفس الوقت الذي لا تهدر  
فيه المصلحة القومية ، واخيرا ، فان اتجاها في الفقه الحديث يذهب  
الى القول بأنه لا يوجد ارتباط بين الديمقراطية وبين تعدد الاحزاب  
السياسية . وبالتالي يمكن ان توجد الديمقراطية دون وجود احزاب سياسية .  
سادسا - واخيرا انتقدت الديمقراطية على اساس انها نظام لا  
يصلح لمواجهة الازمات . ويقول خصوم الديمقراطية انهم لو سلموا جدلا  
بأن الديمقراطية تصلح للحكم في الظروف العادية الا انها لا تصلح  
للحكم في الظروف التي يخل فيها التوازن السياسي او الاقتصادي او  
الاجتماعي ، ففي هذه الظروف إما أن تترك الديمقراطية مكانها للنظام  
الديكتاتوري كما حدث في ايطاليا واما ان تضعف السلطة التشريعية  
وتقوى السلطة التنفيذية على حسابها مما يؤدي الى اضعاف العنصر  
الديمقراطي وتقوية الاوتوقراطية .

وهذا النقد يكذبه الواقع ، فقد خاضت الديمقراطية الصريح العالميتين الاولى والثانية وخرجت منهما منتصرة ، حيث قضت على الدكتاتوريات التي قبل وقتها بانها اقوى من الديمقراطيات واقدر على مواجهة الحرب . ومن ناحية اخرى اثبتت الديمقراطية صلاحيتها كنظام للحكم وذلك بمواجهتها للازمات الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة فطورت في نظمها واساليبها بما يتلائم مع الظروف التي تولدت عن هذه الازمات . واكبر دليل على ذلك اتجاه كل الديمقراطيات المعاصرة الى اقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمتمكين من الممارسة الفعلية للحقوق والحريات التقليدية من جانب جميع الافراد ، الاغنياء منهم والفقراء على حد سواء . وهكذا يتضح لنا من استعراض الانتقادات الموجهة الى الديمقراطية انها انتقادات لا تصمد امام التحليل الدقيق ، كما ان هذه الانتقادات ، ~~على الشعوب وهو امر يتفق والتك تخفي في طياتها الرغبة في الاستبداد~~ <sup>صها</sup> ~~بها~~ يؤدي الى اقامة نوع من الوصاية على الشعوب وهو امر يتنافى مع الطبيعة الانسانية الواحدة لكل الافراد بالاضافة الى منافاته لمقتضيات العصر .

## المطلب الثاني

### مبررات الديمقراطية

بالاضافة الى زيف الانتقادات الموجهة الى الديمقراطية ، يجبذ الفقه النظام الديمقراطي لما له من مزايا لا تتوافر في غيره من النظم . ويمكن تلخيص اهم مزايا الديمقراطية ومبرراتها فيما يلي (11) .

(11) - راجع :

- الدكتور عثمان خليل والدكتور سليمان الطهاري ، المرجع السابق ،

صفحة 122 وما بعدها

- الدكتور مصطفى كامل ، المرجع السابق ، صفحة 134 وما بعدها .

اولا - ان العقل يحتم الاخذ بالديمقراطية وذلك على اساس ان اي حكومة لا بد وان تكون لخدمة الشعب ، وذلك يقتضي ان يياشر الشعب الحكم بنفسه ليتمكن من مراعاة مصالحه بنفسه ، ومن ثم فان كون الحكومة لاجل الشعب يقتضي منطقيا بان تكون الحكومة بواسطة الشعب ، والنظام الديمقراطي هو وحده الذي يحقق هذا الامر .

ثانيا - كذلك يحتم المنطق :لاخذ بالديمقراطية وذلك على اساس انه اذا كان من المسلم به ان يتولى كل انسان عاقل ادارة اموره ونصريف شؤونه بنفسه ، فيكون من المنطقي ان يتولى الشعب حكم نفسه بنفسه وانه لمن التناقض التسليم بقدرة الفرد على تصريف شؤونه بنفسه ، في نفس الوقت الذي لا يسلم فيه للأفراد مجتمعين بالقدرة على تصريف شئونهم المشتركة .

ثالثا - ويقال ايضا ان الديمقراطية هي نظام السلم في الداخل وفي الخارج ، فالديمقراطية تسمح بتغيير الحكام سلميا في الداخل ، كما تقرر الوسائل والاجراءات التي تكفل تغيير القوانين بما يتلاءم مع تغيير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وكذلك قيل بان الديمقراطية والحرب ضدان لا يتفقان ، وانه اذا كانت الدكتاتورية تقوم على مناصرة الحرب فان الديمقراطية تقوم على اساس مناصرة السلم ، وذلك لاتباعها اسلوب الحوار والمناقصة والاقناع بدلا من اتباع اساليب الضغط والقوة .

رابعا - كذلك تمتاز الديمقراطية بالمرونة والمرونة وبالقدرة على العمل في ظل كافة الظروف . ولذلك تعدت صور الديمقراطية من مباشرة الى نيابية الى شبه المباشرة ، وذلك لتلائم مع الظروف المختلفة باختلاف الزمان والمكان .

ومن هنا تعتبر الديمقراطية - بحق - أقدر النظم التي تتلاءم مع  
انظروا المختلفة لكل شعب من الشعوب ، وبالتالي فهي أصلح نظم  
الحكم في عصرنا الحاضر .

خامسا - يضاف الى ما سبق أن الديمقراطية هي النظام الوحيد  
الذي يتمتع بالاستقرار في الوقت الحاضر ، حيث أدى تقدم وزيادة  
الاتصال بين الشعوب المختلفة الى جانب ارتفاع الوعي والنضج لدى  
الشعوب ، أدى كل ذلك الى أن تصبح الديمقراطية ضرورة لا يمكن  
تجنبها لأنه لا يمكن لأي حكومة البقاء والاستقرار في الحكم إلا برضا  
الشعب ، والديمقراطية هي النظام الوحيد الذي يقيم الحكم على أساس  
الرضا الشعبي .

ومع تسليمنا بكل المزايا التي تحققها الديمقراطية فإن هناك ميزة  
واحدة تفوق كل هذه المزايا ، وتجعل من الديمقراطية نظام الحكم الوحيد  
المقبول من كل شعوب العالم . تلك الميزة هي كون الديمقراطية هي  
نظام الحرية « فكل حقوق الإنسان الحقوق المدنية والحقوق السياسية ،  
يمكن تلخيصها في كلمة واحدة هي الحرية ، هذه الكلمة تكون صيغة  
الديمقراطية الأكثر سمولة والأكثر اكتمالا ، لذلك تكون الديمقراطية إذن  
هي الشكل السياسي الوحيد الملائم للحرية » (12) ، ومن هنا فقد ارتبطت  
الديمقراطية بالحرية برباط لا انفصام فيه (13) . فالحرية لا يمكن أن تتحقق  
إلا في ظل النظام الديمقراطي ، بحيث يمكن القول بأنه لا حرية دون  
ديمقراطية ولا ديمقراطية دون حرية .

وإذا كانت الديمقراطية تعني الحرية ، فإنها تعني كذلك مشاركة

---

(12) E. VACHEROT : La démocratie 1860, P. 35 et s.

(13) G. Burdeau : La démocratie, P. 15

الشعب في ممارسة السلطة من أجل تحقيق هدف الحرية تلك أن السيادة الشعبية لا تعلن لذاتها وإنما لما تؤدي إليه من تحقيق الحرية ، وضمنان مشاركة الشعب في ممارسة السلطة .

وعلى ذلك تقوم الديمقراطية على مقومات ثلاث هي السيادة الشعبية والحرية والمشاركة . فالسيادة الشعبية هي جوهر الديمقراطية والحرية هي هدف الديمقراطية والمشاركة هي وسيلة الديمقراطية .

## الفصل الثاني

### نشأة الديمقراطية ومقوماتها

---

تمثل الافكار والنظريات السياسية الاساس النظري لكل النظم السياسية ، فالفكر السياسي او النظرية السياسية ليس الا تعبيراً عن نظام سياسي قائم فعلاً او تصور لنظام سياسي ( او جانب منه ) يرجى له التطبيق . الامر الذي يعني وجود ارتباط وثيق بين النظم السياسية المعاصرة والافكار والنظريات السياسية خلال تطورها التاريخي منذ العصور القديمة حتى عصرنا الحاضر .

ومن ثم فقد رأينا القيام بعرض موجز لتطور الفكر الديمقراطي ، وذلك حتى يمكن الالمام بالاصول الفكرية للديمقراطية من ناحية ، وكشف مدى الفوارق بين الافكار النظرية وتطبيقاتها العملية من ناحية اخرى . وهكذا سنقسم هذا الفصل الى مبحثين ، نخصص اولهما للتتبع تطور الفكر الديمقراطي ، ونخصص الثاني لبيان مقومات الديمقراطية في مفهومها المعاصر .

### المبحث الاول

#### الفكر الديمقراطي

---

تعتبر الديمقراطية وليدة تطور فكري طويل وممتد عبر التاريخ ، فهي ليست من ابتداء مفكر واحد ، بل اسهم الفكر السياسي كله في بلورة الفكرة الديمقراطية وابرازها في صورتها المعاصرة .

وستعرض تطور الفكر الديمقراطي في العصور المختلفة في اربعة مطالب ، وذلك على النحو التالي :

المطلب الاول - الفكر الديمقراطي في العصور القديمة

المطلب الثاني - الفكر الديمقراطي في العصور الوسطى

المطلب الثالث - الفكر الديمقراطي في عصر النهضة  
المطلب الرابع - الفكر الديمقراطي في القرنين السابع عشر والثامن عشر

## المطلب الاول

### الفكر الديمقراطي في العصور القديمة

تميزت الحضارة اليونانية بالتقدم الفكري ، فكان للمفكرين اليونانيين  
انقضاء فضل كبير على الفلسفة بوجه عام والفكر السياسي بوجه  
خاص ، كما شهدت اليونان اول تجربة ديمقراطية في العصور القديمة .  
وسندرس تباعا الفكر الديمقراطي لكل من هيروdot ، بيركليز  
واقلاطون .

## الفرع الاول

### هيروdot

كان هيروdot ( 480 - 425 قبل الميلاد ) من أوئل الذين تكلموا في  
اشكال الحكومات ، وذلك في المحاوراة المشهورة التي كتبها في صورة  
مناقشة تدور بين ثلاثة من سوار الفرس ، وذلك كما يلي (14) :

اولا - اوتانانس :

يبدأ اوتانانس برفض النظام الملكي ، وذلك على اساس أن هذا  
النظام يسمح بحكم الفرد الواحد الذي يؤدي الى الاستبداد ، كما  
أن الملك - في رأيه - لا يحب المعارضة ، ويلجأ الى محاربة النبلاء  
وتقريب أسوأ الناس اليه ، وعدم احترامه لتقاليد السلف .

ثم يدافع اوتانانس بعد ذلك عن النظام الديمقراطي بحجة أنه يقوم  
على المساواة في الحق في ابداء الرأي والتعبير ، والمساواة امام  
القانون ، ومسئولية الحكام امام المحكومين ، مما يحول دون

(14) بريلو : تاريخ الفكر السياسي ، صفحة 17 وما بعدها .

اساءة استعمال السلطة .

ثانيا - ميجابيس :

يبدأ ميجابيس بتأييد أوتانس في كل الانتقادات التي وجهها ضد النظام الملكي ، الا انه يعارضه في دعوته للاخذ بالنظام الديمقراطي ، وينتقد ميجابيس النظام الديمقراطي بحجة انه يعطي السلطة للجماهير الجاهلة ، وأن استبداد الجماهير سيكون مرفوضا ومكروها لقيامه على الجهل وعدم المعرفة .  
ثم يدافع ميجابيس بعد ذلك عن النظام الارستقراطي ، وذلك على اساس سلامة القرارات الصادرة من نخبة الاستقراطيين .

ثالثا - داريوس :

يبدأ داريوس بتأييد ميجابيس في الانتقادات التي وجهها للنظام الديمقراطي ، ويؤيده في رفضه الاخذ بهذا النظام . الا ان داريوس يرفض أيضا الاخذ بالنظام الارستقراطي حيث يرى ان هذا النظام يسود الصراع بين الحكام ، لمحاولة كل منهم الانفراد بالسلطة ، الامر الذي ينتهي دائما بانتصار احدهم واقامة الحكم المضرهي .

ثم ينتهي داريوس الى تحييد النظام الملكي ، وذلك على اساس ان تركيز السلطة في يد ملك صالح يضمن سلامة الحكم ، ويحقق سرية المعاملات الخارجية . كما يضيف الى ذلك حجة أخرى مؤداها ان كلا النظامين الديمقراطي والارستقراطي يؤديان الى الفساد، مما يقتضي حتما الى الاخذ بالنظام الملكي وعلى ذلك فان الاخذ بالنظام الملكي امر حتمي في نظر داريوس ، لانه افضل هذه النظم جميعا .

ونخلص من هذه المحاورة الى تأكيد امرين :

الامر الاول : أن نظم الحكم الثلاثة كانت معروفة في ذلك الوقت ، كما أن التمييز بينها كان أمرا معروفا على مستوى شعبي (14) .

الامر الثاني : أن الآراء التي وريت على لسان ثوار الفرس الثلاثة هي آراء يونانية ، فالمحاورة التي جرت تحت ثياب فارسية هي مناقشة مناقشة يونانية خالصة .

ويبلي هيروdotot برأيه الخاص في نهاية هذه المحاورة ، فيعلن تفضيله لنظام الحكم الديمقراطي ، متأثرا في ذلك بما بلغته أثينا من عظمة ومجد في عهدا الديمقراطي .

## الفرع الاول

### بيركليز

يعتبر (480 - 406 قبل الميلاد) خير من دافع عن النظام الديمقراطي في أثينا . ويبدا بيركليز دفاعه عن ديمقراطية أثينا بقوله أن النظام الديمقراطي في أثينا نظام أصيل وأن أثينا لم تنقل عن النظم الاجتبية ، بل هي نموذج لغيرها من الدول في هذا الميدان ، أنها مدرسة اليونان كلها .

والديمقراطية كما تطبقها أثينا تقوم - في نظر بيركليز - على مجموعة من الاسس والاخلاقيات (16) . 6

والاسس التي تقوم عليها الديمقراطية في أثينا هي :

المساواة امام القانون :

وهي مساواة مدنية وسياسية ، فالكل يخضع للقانون . أن الديمقراطية هي نظام الشريعة ، ونظام المساواة أيضا .

(16) بريلو ، المرجع السابق صفحة 29 وما بعدها .

- حرية السراي :

الكل يتمتع بحرية الرأي ، والكل يقول رايه بحرية فيما يتعلق بالمصالح العامة ، حيث لا يوجد في النظام الديمقراطي وجمة نظرية - رسمية - كل يسي رايه ، وراي الاغلبية هو الذي تلتزم به الدولة .

اما اخلاقيات الديمقراطية - كما يراها بيركليز - فانها تتلخص في الاخوة بين المواطنين والعطف والتسامح . كما تقوم ايضا على مساعدة اولئك الذين يحتاجون الى المساعدة من الضعفاء والفقراء . وهكذا يعتبر بيركليز خير من دافع عن النظام الديمقراطي في اثينا . وقد اكتسب بيركليز مكانا بارزا بين قادة الديمقراطية في اثينا ، وذلك بسبب اصلاحاته ونجاحه في ادارة شؤون دولة المدينة وتخطيط سياستها العامة .

### الفرع الثالث

#### أفلاطون

ولد افلاطون حوالي سنة 428 ق. م. وتوفي سنة 347 ق. م. وقد كانت أسرته ارسقراطية ، ومن كبار الاسر الغنية في اثينا . وقد عاصر افلاطون فترة الخلافات والحرب الاهلية بين المدن الاغريقية ، خصوصا الحرب بين اثينا واسبرطة التي استمرت من 431 الى 404 ق. م.

وفي سنة 399 ق. م قامت اثينا الديمقراطية بمحاكمة سقراط والحكم باعدامه ، الامر الذي كان له اكبر الاثر على تلميذه افلاطون ، فكره الديمقراطية وتعلق بالارستقراطية .  
واهم مؤلفات افلاطون هي :

- الجمهورية : حيث هاجم آراء السوفسطائيين المتعلقة بالاخلاق والعدالة ، كما بين دعائم المدن السياسية والاسس التي يراها ضرورية لاقامة مدينة فاضلة ، فكلّم عن التربية الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة والشيوعية ، ثم حكومة الفلاسفة .

- السياسي : تناول تعريف السياسية وهل هي علم او فن كما تكلم عن الرجل السياسي وبين الفضائل التي يجب ان يتعلّى بها

- القوانين : وقد تضمن الكلام عن المدينة الفاضلة كما يراها افلاطون بعد الخبرة والتجربة ، حيث عدل افلاطون عن الكثير من الآراء التي قال بها في مؤلفه الجمهورية .  
فلسفته السياسية (17) :

يعرف افلاطون السياسة بأنها فن حكم الافراد برضاهم ، كما يعرف السياسي بأنه هو الذي يعرف هذا الفن .  
ويقسم افلاطون الحكومات الى الانواع التالية :  
(1) النظام السوفوقراطي :

وهو النظام المثالي في نظر افلاطون ، ويكون الحكم فيه للفلاسفة . وهو نظام مطلق لا يخضع فيه الحكام للفلاسفة لأي

في

(17) راجع :

- بريلو ، المرجع السابق صفحة 55 وما بعدها .

- الدكتور عبد الرحمن بنوي ، افلاطون ، 1964 ، صفحة 220 وما بعدها

- توشارد ، تاريخ الافكار السياسية ، الجزء الاول ، 1975 ،

صفحة 28 وما بعدها .

سلطة ولا يقينون بأي قانون ، لانهم بعلمهم وحكمتهم لا يخطئون .  
(2) النظام الاستبدادي :

وهو نظام حكم الفرد المستبد غير الفيلسوف ، وهو أسوأ نظم إليكم .

(3) النظام التيموقراطي :

وهو نظام حكم الاقلية الذي تتكون من العسكريين .

(4) النظام الاوليجارشى :

وهو النظام الذي يكون الحكم فيه للاقلية من الاغنياء ، دون ان يسترك الفقراء في السلطة .

(5) النظام المختلط :

وهو النظام الذي يجمع بين عناصر النظام الديمقراطي والنظام الارستقراطي .

(6) النظام الديمقراطي :

وهو النظام الذي يكون الحكم فيه للاغلبية .

وقد هاجم افلاطون الديمقراطية ، وناذى بالاخذ بالنظام المختلط وراى انه افضل من الديمقراطية .

والواقع ان رفض افلاطون للديمقراطية كان يصدر عن تصور خاص لها ، حيث يرى ان الديمقراطية تعني ذلك النظام الذي يقوم على حكم الكثرة ، وعلى الحرية المطلقة . انما نظام بدون قانون ، لا تكون الحياة الاجتماعية فيها منظمه لان كل واحد يتصرف حسب مصالحه الخاصة .

وباختصار فان الديمقراطية عند افلاطون هي حكومة المفوضى المدنية . ولذلك رفض افلاطون الديمقراطية وناذى بالاخذ بنظام الحكم

المطلق في الدولة المثالية التي وضع أسسها في مؤلفه الجمهورية .  
وذلك بمقولة أن حكم الفرد الفيلسوف خير من حكم العامة ، وبالتالي  
يخضع أفلاطون دولته المثالية لحكم الفلاسفة المطلق ، سواء كانوا  
جماعة من الفلاسفة أو كان فيلسوفا واحدا .

أما في مؤلف القوانين ، فقد عدل أفلاطون عن فكرة النظام  
المطلق ، واقترح نظاما مختلطا يجمع بين عناصر النظام الديمقراطي  
والنظام الأرستقراطي .

ويرى أفلاطون أن الدولة إنما تنشأ لاشباع الرغبات المادية  
للأفراد . ويشبه أفلاطون الدولة بالفرد ويرى أنها مثله تماما تتكون  
من مجموعة من الأجزاء التي تتكامل فيما بينها لتحقيق غرض  
مشترك .

ولما كانت النفس الإنسانية تتكون من قوى ثلاث هي القوة  
الناطقة والقوة الغضبية والقوة الشهوانية ، كذلك تتكون الدولة من  
طبقات ثلاث تقوم كل منها بوظيفة تقابل القوى الثلاث للنفس  
الإنسانية .

فالطبقة الأولى هي الدولة تتكون من المنتجين ( فنانين وعمال  
وزراة ) ، ووظيفتها تحقيق المصالح والمنافع ، وهي تقابل القوة الشهوانية  
في النفس الإنسانية . أما الطبقة الثانية فهي طبقة المحاربين ووظيفتها  
الدفاع عن الدولة من هجمات المغيرين وفضليتها الشجاعة ، وهي تقابل  
القوة الغضبية في النفس الإنسانية . والطبقة الثالثة هي طبقة الحكام  
ووظيفتها وضع القواعد المنظمة للجماعة وإدارة شئونها ، وفضليتها  
الحكمة وهي تقابل القوة الناطقة في النفس الإنسانية .

ويرى أفلاطون أن هذا التقسيم الطبقي تقسيم طبيعي ، لأن الطبيعة

هي التي اقامت هذه التقسيمات وهي التي جعلت الطبقات الاجتماعية  
تكون من معادن مختلفة . طبقة الحكام من الذهب الخالص ، وطبقة  
المحاربين من الفضة ، وطبقة المنتجين من الحديد والنحاس .  
ومكنا قسم افلاطون التبرير النظري للتفرقة بين الافراد ، تلك التفرقة  
التي كانت سائدة في كل نظم الحكم في المدن الاغريقية . كذلك ضمن  
افلاطون مؤلفه الجمهورية نظاما للتربية يكرس هذه التفرقة ويجعلها اساسا  
لحكم مدينته الفاضلة .

ومن ناحية اخرى ، ذهب افلاطون في مؤلف الجمهورية الى تقرير  
سببا شيوعية المال والنساء والاطفال بالنسبة لطبقتي المحاربين والحكام .  
ذلك انه يرى ان مصدر الخلاف بين مصلحة الدولة ومصلحة الفرد انما  
يكن في الملكية والاسرة ، ومن ثم فان ضرورة قيام المدينة الفاضلة  
انتمالية يتطلب القضاء على الملكية والاسرة بالنسبة لطبقتي الحكام  
والمحاربين .

وقد حاول افلاطون تطبيق افكاره التي نادى بها في مؤلف الجمهورية . وسافر  
الى صقلية ثلاث مرات لتحقيق ذلك ، الا انه فشل في تحقيق غرضه .  
الامر الذي دفعه الى تعديل بعض آرائه في كتاب القوانين . والواقع  
ان ذلك لا يعبر تراجعا من افلاطون عن افكاره السابقة في مؤلف الجمهورية ،  
بل ان افلاطون لا يزال يرى ان افكاره السابقة صحيحة ولكنها مثالية لا  
تصلح للتطبيق في مجتمعات عصره ومن ثم فقد عدلها لتصبح افكارا  
واقعية يمكن تطبيقها . مع التسليم بان افكاره السابقة افكار صحيحة  
وان تطبيقها يؤدي الى قيام المدينة الفاضلة المثالية .

وفي مؤلف القوانين اشرك افلاطون جميع المواطنين في ادارة  
شؤون المدينة ومن ثم فقد حدد عدد افراد مدينته بخمسة آلاف واربعين

مواطننا توزع عليهم أرض المدينة بالتساوي .

وقد قسم أفلاطون مواطني مدينته الى أربع طبقات ، وأساس الانتماء الى أي من الطبقات الأربع هو مقدار الثروة التي يملكها كل مواطن : فالطبقة الأولى هي التي لا يملك الفرد فيها أموالا منقولة تفوق قيمتها قيمة الأرض المملوكة . والطبقة الثانية هي التي يملك الفرد فيها أموالا منقولة لا تزيد عن ضعفي قيمة الأرض . والطبقة الثالثة هي التي يملك الفرد فيها أموالا منقولة لا تزيد قيمتها عن ثلاثة أضعاف قيمة الأرض . أما الطبقة الرابعة فهي التي يملك الفرد فيها أموالا منقولة لا تزيد عن أربعة أضعاف قيمة الأرض .

والتقسيم الطبقي الجديد وان كان يقوم على أساس ما يملكه كل مواطن من الثروة المنقولة ، إلا أنه يمتاز عن التقسيم الطبقي في الجمهورية بأنه تقسيم مفتوح يسمح للمواطن بالانتقال من طبقة لأخرى وذلك تبعاً لقيمة الأموال المنقولة التي يملكها .

وفيما يتعلق بنظام الحكم في المدينة الفاضلة كما تصورها أفلاطون هي مؤلف القوانين ، فقد أخذ بالنظام المختلط وجمع بين عناصر النظام الديمقراطي والنظام الأرستقراطي ، وقد حدد أهم هيئات الحكم في مدينته كما يلي :

أولاً - الجمعية العمومية .

وهي تتكون من جميع المواطنين بطبقاتهم الأربع ، إلا أن حضور اجتماعات الجمعية العمومية يكون إجبارياً بالنسبة لأفراد الطبقتين الثالثة والرابعة .

ثانياً - المجلس النيابي

ويتكون من 360 عضواً بواقع 90 عضواً عن كل طبقة . وهو الذي يتولى

السلطة في المدينة في الفترات التي تفصل بين اجتماعات الجمعية العمومية .  
ويختار المجلس النيابي من بين أعضاء الجمعية العمومية بطريقة  
تجمع بين الانتخاب والقرعة .  
ثالثا - هيئة المحاسن :

وتتكون من 37 عضوا ، ومهمتها حراصة الدستور والسهر على تطبيقه .  
ونلك الى جانب المحاكم المختلفة وهيئات الجيش والبوليس .  
والخلاصة ان الفلاسفة وان كان قد هاجم الديمقراطية ، الا انه  
قد انتهى في مؤلفه « القوانين » الى اقتراح نظام حكم مخطط يقر بعض  
المبادئ الديمقراطية ، ويؤكد سيادة القانون وخضوع الجميع لاحكامه .

## المطلب الثاني

### الفكر الديمقراطي في العصور الوسطى

بعد انتهاء التجربة الديمقراطية في أثينا ، سادت العالم كله نقيضا  
نظم الحكم المطلق تلك النظم التي لا تعترف بالشعوب ولا تقر لأفرادها  
بأية حقوق أو حريات . وفرب على ذلك نوع من البصود الفكري ، فلم  
يظهر المفكرون والفلاسفة البارزون كما حدث في اليونان .

ورغم أن كلا من المسيحية والإسلام كانتا رسالتين دينيتين تدعوان  
الى وحدة الله ، الا انهما قد لعبتا دورا بارزا في ظهور الافكار والنظريات  
السياسية ، وكان لهما فضل كبير في تهيئة المناخ لظهور النظريات  
المسيحية الكبرى في القرون التالية للظهور عما .  
وسندرس تباعا :

أولا - الفكر الديمقراطي في العصور الوسطى المسيحية .  
ثانيا - النظام السياسي في الإسلام .

## الفرع الاول الفكر الديمقراطي في المعصور الوسطى المسيحية ( 18 )

كانت المسيحية دعوة يبنية خالصة ، لم تهتم بتحديد نظام الحكم الذي تفضله ، بل اكدت باعلان حرية العقيدة والدعوة الى التسامح والمساواة والمحبة بين الافراد .

وقد اضطل آباء الكنيسة الاول بتدعيم الدين الجديد ، فايدوا السلطة السياسية القائمة ونادوا بالخضوع لها وتنفيذ قوانينها . ومن هنا ظهرت التفرقة المعروفة بين الفرد الانسان والفرد المواطن ويقتصد بذلك ان الفرد المواطن ملزم بالخضوع لسلطة الحاكم ، اما الفرد كائن انسان فهو حر في عقيدته اذ ليس للحاكم اي سلطة على الفرد فيما يتعلق بعلاقته بربه . -

وكان الهدف من هذه التفرقة هو اقرار حرية العقيدة .  
والواقع ان اقرار حرية العقيدة كان بداية متواضعة لتطور طويل وبطيء في اتجاه تقرير حريات الافراد الفكرية والشخصية والسياسية .  
ولقد عانى المسيحيون الاول كثيرا في سبيل الحفاظ على عقيدتهم ونشرها ، فعرضوا للتعذيب والاشطهاد والمذابح الجماعية . الا ان ايمانهم

( 18 ) راجع :

- بريك ، المرجع السابق ، صفحة 129 وما بعدها ،

- نوبارد ، المرجع السابق ، صفحة 92 وما بعدها .

وصلايتهم في تمسكهم بدينهم قد اديا الى انتشار الدين المسيحي في شتى انحاء الامبراطورية الرومانية ، الامر الذي دفع الامبراطور قسطنطين الى اعلان المسيحية دينا رسميا للامبراطورية الرومانية .

وقد كان الاباطرة الاول يجمعون بين السلطتين الزمنية والدينية ، الامر الذي ادى الى خضوع الكنيسة لسلطانهم ، الا ان انهيار الامبراطورية الرومانية ادى الى تقوية سلطة رجال الدين المسيحي وازياد نفوذهم . ومع تكل رجال الدين وقوة نفوذهم ، اضطر الامبراطور في القرن الخامس الميلادي الى الاعتراف لاسقف روما بانه صاحب السلطة المطلقة في الشؤون الدينية . ومنذ ذلك الوقت اصبح اسقف روما « بابا » العالم المسيحي ، واصبحت روما المركز الرسمي للمسيحية . وبذلك تم الفصل بين الكنيسة والدولة ، واصبح من الضروري تحديد سلطة كل منهما ، الامر الذي ادى الى صراع طويل بينهما ، حيث حاولت الدولة ان تخضع الكنيسة لسلطانها ، كما حاولت الكنيسة اخضاع الدولة لسلطانها . وقد انتهى الصراع الى اقرار سلطة الدولة ، وحصر سلطة الكنيسة في الشؤون الدينية فقط .

الصراع بين الكنيسة والدولة :

مرت العلاقة بين الكنيسة والدولة بمراحل مختلفة ، تحدثت ملامح كل مرحلة منها بمدى قوة الكنيسة ومدى انتشار نفوذها .

وفي القرون الخمسة الاولى لظهور المسيحية ، كانت العلاقة بين الكنيسة والدولة تقوم على اساس خضوع الاولى للثانية . وقد كان ذلك امرا طبيعيا ومقصودا من آباء الكنيسة ، حيث اتبعوا سياسة الخضوع للسلطة الزمنية بفرض نشر الدين الجديد . ومن هنا ظهرت فكرة الفصل المطلق بين الكنيسة والدولة ، أي الفصل بين السلطتين الزمنية والدينية .

وذلك استنادا الى القول الشائع عن المسيح عليه السلام « دع ما لقيصر لقيصر وما لله » ، وقد فسر ذلك على ان المسيحي مطالب بطاعة الحاكم وبيع الضرائب له .

وقد دعا القيس بيير - اول بابا لكنيسة روما - الى الخضوع للحاكم واطاعه اوامره .

اما القيس بول فقد قال بان كل سلطة مصدرها الله ، وان سلطة الحاكم تقوم على اساس ديني ، وبالتالي فان سلطة الحاكم تكون ملزمة لان الحاكم منفذ لأرادة الله ، ومن عصا الحاكم فقد عصا الله . وقد سار باقي بابوات روما على نفس الطريق ، فايدوا سلطة الحاكم ونادوا بالخضوع لهم . ولقد غالى بعضهم في ذلك ، فذهب القيس امبرواز الى اعلاء السلطة الزمنية على سلطة الكنيسة ، وأعطى الامبراطور سلطة الاستيلاء على اموال الكنيسة .

وبعد ان اتمت عود المسيحية وكثر انصارها وازداد نفوذها ، بدأ الصراع بين الكنيسة والدولة ، فحاولت كل منهما اخضاع الاخرى لسلطانها . واذا كان المسيح عليه السلام قد قال « دع ما لقيصر لقيصر وما لله » فقد بدأ الخلاف حارل تفسير المقصود بذلك ، وما هي الامور التي تكون من اختصاص الدولة ، وتلك التي تكون من اختصاص الكنيسة . ومن ناحية اخرى ، كان ضعف الامبراطورية الرومانية وتفككها الى عت دويلات كان ذلك سببا ادى الى تقوية نفوذ بابوات الكنيسة وتطلعهم الى اخضاع ممالك اوربا الصغيرة لنفوذهم .

وقد زادت حدة هذا الصراع في عهد البابا بونيفاس الثامن ( كان بابا روما في الفترة من 1294 الى 1303 ) ، الذي استند في الدفاع عن وجهة نظره الى نظرية السيفين . وتقوم هذه النظرية على اساس ان الله

لأنه خلُق سيفين نُسِمَ للعالم : سيف روحي وسيف زمني ، وقد سلم  
الأول للبابا وسلم الثاني للإمبراطور . وقد ادعى البابا يونيفاس الثامن  
أن الإمبراطور يتسلم سيفه من البابا ، باعتباره أن البابا هو النائب عن  
الله . وأنه الولاية العامة على العباد . وقد استعان يونيفاس الثامن بالكثير  
من النصوص الدينية لتأييد وجهة نظره ، وانتهى إلى القول بالتزام  
الإمبراطور ألا يستخدم سيفه ( سلطته ) إلا في صالح الكنيسة وتحت  
وصايتها . كذلك نادى بأن من حق البابا أن يصل الأفراد من يمين الطاعة  
والاخلاص للإمبراطور ، وذلك فضلا عن حق البابا في حرمان الإمبراطور  
من صفته الدينية .

وقد دافع أنصار البابوية عن هذه النظرية ، وأقاموا دفاعهم على  
أساسين :

الأساس الأول : أن السلطة الدينية تسمى بطبيعتها من السلطة الزمنية ،  
وكلمة البابا هي القانون الذي لا يعطوه قانسون آخر سواء في المسائل  
الدينية أو السياسية .

الأساس الثاني : أن الله قد منح الكنيسة الحق في مراقبة أفعال العباد  
والإشراف على توجيههم في المسائل الدينية والسياسية ، وبالتالي فإن  
البابا هو الذي منح الملوك السلطة ، ومن حقه أن يسلبها منهم في  
أي وقت يشاء .

أما أنصار الإمبراطورية فلم يسلموا بذلك ، ونادوا بأن الدولة  
نظام قسسي ، وأن الملوك هم ظل الله على الأرض وخلفاؤه في الإشراف  
على شئون العباد . والملوك مسئولون أمام الله مباشرة بدون وسيط ،  
وبالتالي فهم لا يخضعون لسلطة الكنيسة ولا يسألون أمام بابواتها .

وقد أدى هذا الصراع بين الدولة والكنيسة إلى بحث النظريات

السياسية القيمة ، وذلك فضلا عن البحث عن نظريات جديدة لتأييد وجهة نظر طرفي الصراع . فظهر نفر من المفكرين السياسيين لعبوا دورا كبيرا في هذا الصراع ، وقدموا للانسانية بعض الافكار السياسية الجديدة ، وعلى راس هؤلاء :

٠ - القديس توماس الاكوينى 1225 - 1274

- مارسيليو بادوا 1270 - 1340

وسنوجز فيما يلي آراء كل منهما .

اولا : القديس توماس الاكوينى :

ألف الكثير من الكتب ، أهمها : شرح الاحكام ، المجموعة اللاهوتية ، وحكومة الامراء .

ويرى توماس الاكوينى أن السلطة السياسية حق من الحقوق الانسانية ، وأن هذه الحقوق الانسانية تعتبر جزءا من الحقوق الطبيعية الصادرة عن الذات الالهية . والله سبحانه وتعالى ليس مسئولا عن أي شكل من اشكال الحكومات ، لأنه لم يكون بفعل ارادي هذا الشكل أو ذاك ، كما أنه لم يقرر افضلية احد الاشكال على غيره من اشكال الحكومات .

أي أن توماس الاكوينى يرى أن السلطة السياسية تقوم على الحقوق الانسانية ، وذلك بالرغم من أن الله سبحانه وتعالى هو مصدر السلطة .

ويرى توماس الاكوينى أيضا أن السيادة هي سلطة عمل القوانين ، وهي مركزة في جميع أفراد المجتمع السياسي أو فيمن يمثلونهم . وأن الملك أو الامير انما يستمد سلطته العليا من سلطة المجموع ويزاولها باسمهم . والحكومة الصالحة في نظر توماس الاكوينى هي الحكومة التي تشرك أصحاب السلطة ( أفراد المجتمع ) في مظاهر الحكم . كذلك يرى توماس الاكوينى أن افضل اشكال الحكومات هي الحكومة المختلطة ، وهي الحكومة

التي تختلط فيها عناصر النظام الملكي والنظام الاستقراطي والنظام الديمقراطي .

ولكن هل يلزم المسيحيون بالخضوع للسلطة حتى اذا كانت سلطة نظامية ؟

يرى توماس الاكوينى ان على المسيحيين الطاعة طالما ان اوامر السلطة الزمنية لا تتنافى مع وصايا الدين وتعاليمه . اما اذا تعارضت السلطان الدينية والزمنية فالطاعة واجبة له اكثر من وجوبها للحكام . وقد نادى كذلك بوجوب احرام السلطة الدينية عن السلطة الزمنية ، لان ما يتعلق بالروح اقرب الى الله مما يتعلق بالاشياء المادية ، الا انه اضاف الى ذلك امرين :

الامر الاول - من الافضل ان يخضع الافراد للسلطة الزمنية ، حيث لا يمكن جمع السلطتين الزمنية والدينية في شخص واحد .  
الامر الثاني - لا سلطة للكنيسة على الامراء المخالفين لتعاليمها ، حيث يتحمل هؤلاء وزر اعمالهم ولا يصح للكنيسة عزلهم .  
ثانيا : ما رسلو بانوا :

دون آرائه في رسالة له بعنوان « حامي السلام » ، حيث هاجم البابوية ودافع عن السلطة الزمنية .

وينسب اليه جانب من الكتاب انه اول من بعث في القرون الوسطى مبدأ حق الشعب في السيادة ، فقد ميز بين الامة وهي مصدر السلطة ، وبين الحكومة وهي الاداة المنفذة لارادة الامة .

وقرر مارسليو بادوا حق الشعب في السلطة التشريعية وسيادة هذه السلطة على السلطة التنفيذية ، حيث يختار الشعب السلطة التنفيذية ويكون له حق الاشراف عليها ، وتعتبر مسئولة امامه .

كذلك نادى مارسليو بحق الشعب في معاقبة الحكام اذا خالفوا القوانين التي وضعها ، كما ان من حق الشعب كذلك خلق الحكام وابعادهم عن السلطة ومن ناحية اخرى ، قرر مارسليو بادوا حق الشعب في الاشتراك في المجالس البلدية ، وحق الشعب كذلك في تقرير العقوبة على رجال الدين المتمردين على السلطة الزمنية ، اي ان مارسليو بادوا يقرر خضوع الكنيسة للسلطة الزمنية .

## الفرع الثاني

### النظام السياسي في الاسلام

يذهب البعض الى القول بان الاسلام ليس الادعوة ببنية ولا علاقة له بامور السياسة ، ويخلصون من ذلك الى القول بضرورة الفصل بين السلطة الدينية والسلطة السياسية .

والواقع ان ذلك غير صحيح لان الاسلام دين ودولة معا ، والخليفة يجمع بين يديه السلطات الزمنية والدينية . ويؤكد ابن خلدون هذا المعنى بقوله « الخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الاخرية والدينية الراجعة اليها ، اذ احوال الدنيا ترجع كلها عند البشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به » .

وستتكلم فيما يلي عن نظام الحكم ، ووظائف الدولة في الاسلام .

### اولا - نظام الحكم :

نقصد بنظام الحكم في الاسلام ذلك الذي يتفق مع ما ورد بالقرآن الكريم وما بينته السنة النبوية الشريفة ، وهو النظام الذي طبق في ايام الرسول صلى الله عليه وسلم وفي عصر الخلفاء الراشدين . ذلك ان حكام الدولتين الاموية والعباسية الدول والامارات التي اعقبتهما قد خرجوا عن بعض القواعد الاساسية لنظام الحكم في الاسلام ، وبالتالي

فإنهم لم يطبقوا النظام الإسلامي تطبيقاً سليماً ، الأمر الذي يدعونا الى تأكيد حقيقة جوهرية مؤداها أن مبادئ النظام الإسلامي سليمة في حد ذاتها ، وإن ما ينسب الى الإسلام من افتراءات وادعاءات إنما يعود الى الخطأ في فهم أو تطبيق مبادئ الإسلام أو عدم تطبيقها ، وهو ما لا يؤثر في جوهر الإسلام وكونه نظاماً سياسياً صالحاً يتطلب الحرية ويقرر مبادئها . ورئيس الدولة في الإسلام هو الخليفة ، وهو يجمع بين السلطتين الدينية والسياسية .

وقد نشأ نظام الخلافة عقب وفاة الرسول الكريم ( ص ) حيث توفي عليه الصلاة والسلام دون أن يحدد من يخلفه وفي نفس الوقت لا يوجد نص صريح في القرآن أو في الأحاديث النبوية يحسم هذه المسألة . «اجتمعت كلمة المسلمين على اختيار أبى بكر الصديق خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان بذلك أول خليفة للمسلمين . وقد اتبع نفس الأسلوب عند اختيار الخلفاء الراشدين : عمر بن الخطاب ، عثمان بن عفان ، وعلي بن أبى طالب الذي انتهى الأمر في أواخر عهده بالفتنة الكبرى . وبذلك انتهى عهد الخلفاء الراشدين .

والاصل أن يتم اختيار الخليفة عن طريق البيعة ، أي عن طريق الاختيار . ولكن ثار خلاف حول تحديد من لهم حق اختيار الخليفة وهم من يطلق عليهم اسم « اهل الحل والعقد » ، وقد تطلب العلماء ضرورة توافق ثلاثة شروط في اهل الحل والعقد ، هذه الشروط هي :

(1) العدالة .

(2) العلم الذي يتوصل به الى معرفة من يستحق الامامة .

(3) أن يكون من اهل الرأي والتبشير المؤمنين الى اختيار من هو اصلح للامامة .

ويعقب اختيار اهل الحل والعقد للخليفة ضرورة حصول البيعة ،  
اي لابد من موافقة المسلمين على هذا الاختيار . وبذلك تكون الامامة  
عقد ، اي انها تثبت بالاختيار والاتفاق ولا تتم بالتعيين وعقد  
الامامة عقد حقيقي ، يقوم على رضا الامة ، وبالتالي فان الخليفة  
ينولى السلطة نيابة عن الامة .

... ويشترط فيمن يرشح ليكون خليفة للمسلمين (19) :

- 1 - ان يكون عالما باحكام الشريعة .
- 2 - ان يكون عادلا .
- 3 - ان يكون كفئا للمنصب ، قانرا على حمل اعبائه خبيراً بشئونه .
- 4 - ان يكون سليم الحواس والاعضاء .

وليس صحيحاً ما يذهب اليه بعض المستشرقين من وصف نظام  
الحكم في الاسلام بأنه « حكومة مطلقة استبدادية » وذلك لان المبادئ  
( القواعد ) التي يقرم عليها نظام الحكم في الاسلام تختلف عن مبادئ نظام  
الحكم المطلق بل على العكس من ذلك فان هذه المبادئ تتفق كثيراً مع  
مبادئ الديمقراطية في تطورها المعاصر .

لقد قرر الاسلام مجموعة من المبادئ العامة التي يعتبرها دعائم  
ضرورية يلتزم بها نظام الحكم في المجتمع الاسلامي . هذه

---

(19) نلقت النظر الى ان هذه الشروط ليست محل اتفاق بين الفقهاء ،

لمزيد من التفاصيل ، راجع :

- الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس : النظريات السياسية الاسلامية ،

1969 ، صفحة 245 وما بعدها .

- الدكتور محمد يوسف موسى : نظام الحكم في الاسلام ، الطبعة

الثانية ، صفحة 49 وما بعدها .

المبادئ هي (20) :

(1) الشورى :

ورد النص على الشورى في القرآن الكريم وفي الأحاديث النبوية الشريفة :

يقول تعالى في سورة الشورى « وأمرهم شورى بينهم » وفي سورة آل عمران يخاطب الله سبحانه وتعالى رسوله الكريم بقوله « وشاورهم في الأمر » .

ويروى عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله « ما ندم من استشار ولا خائب من استخار » ، كما يروى كذلك قوله « استعينوا على أموركم بالمشاورة » .

ويذهب الرأي الأرجح من علماء المسلمين الى القول بان الشورى تعد « قرئنا وأجبنا »  
(2) العدالة :

هناك الكثير من الآيات القرآنية الكريمة التي تحت على العدالة وتامر بها ، منها قوله تعالى « ان الله يامر بالعدل والاحسان » وقوله  
(20) راجع :

- ابن قيمية : السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية ، 1961 ،  
صفحة 161 وما بعدها .

- الدكتور عبد الحميد متولى : مبادئ نظام الحكم في الاسلام ، 1966 ،  
صفحة 636 وما بعدها .

- مبنا الشورى في الاسلام ، 1972 ، صفحة 10 وما بعدها .  
- الشيخ عبد الوهاب خلاق : السياسة الشرعية او نظام الدولة  
الاسلامية ، صفحة 25 وما بعدها .

تعالى « وَإِذَا حُكِمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ » .

والواقع أن الإسلام قد اشتهر بأنه دين العدالة ، كما أن الإسلام لا يتكلم العدالة من رجال القضاء فحسب ، بل يتطلبها من كل من يملك سلطة أيا كانت وأيضا كان قسرها .

(3) المساواة :

وهي من المبادئ الأساسية المقررة في القرآن والسنة ، ويقول تعالى « إِنَّمَا الْمُؤْمِنِينَ إِخْوَةٌ » ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع « ليس لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أبيض ولا لأبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى » .

وهكذا يقرر القرآن والسنة مبدأ المساواة بوصفه وسيلة لتحقيق العدالة ويقرر علماء المسلمين أن الإسلام يتطلب المساواة بصورها المختلفة :-

- المساواة أمام القانون .

- المساواة أمام القضاء .

- والمساواة في الحقوق السياسية .

(4) الحرية :

تضمنت أحكام الإسلام كل ما يحقق حرية الفرد ويصون كرامته ، وتم يقيتد الإسلام حرية الفرد إلا في الحدود التي يقتضيها الصالح العام أو يتطلبها احترام الآخرين .

وعلاوة على تعزيز الإسلام للحرية الدينية ، فقد كفل الحرية الشخصية وحرية التفكير والتعبير ، وذلك فضلا عن تقرير الحرية السياسية .

(5) مسئولية الخليفة :

يقرر الإسلام مسئولية الخليفة عن كل أعماله ، ويقوم ذلك من

نصتوهن القرآن والسنة التي توجب الشورى ، كما يفهم من نهج  
الخلفاء الراشدين واعترافهم بمسئوليتهم عن اعمالهم .

.. قال ابو بكر الصديق بعد تولية الخلافة « وقد وليت عليكم  
ولست بخيركم فان رايتموني على حق فاعينوني وان رايتموني على  
باطل فسدوني وقومرني اطيعوني ما اطعت الله فيكم ، فاذا عصيته  
فلا طاعة لي عليكم » .

اما الخليفة العادل عمر بن الخطاب فقد خطب قائلا : « ومن  
راى منكم في اعوجاجا فليقومه ، فرد رجل من العامة قائلا : والله لو  
راينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيفنا ، فقال عمر الحمد لله اذ وجد  
في الامة من يقوم عمر بسيفه .

ويترتب على تقرير مسؤولية الخليفة ما ذهب اليها بعض العلماء  
من جواز عزل الخليفة ، اذا فقد الصلاحية للمنصب لاسباب جسمية  
او خلقية .

واعتمادا على المبادئ العامة السابقة يقول البعض ان النظام  
السياسي في الاسلام يعتبر اكثر النظم السياسية قربا لمفاهيمات  
الديمقراطية الغربية (التقليدية) ، والواقع انه رغم وجود تقارب بين  
نظام الحكم في الاسلام والديمقراطية في مفهومها التقليدي فيجب ان لا  
يجب هذا التقارب عنا بعض الاختلاف بين كلا النظامين : فالديمقراطية  
هي دولة فقط ، بينما الاسلام دين ودولة معا ، ومن ثم تبرز الفوارق  
التالية بين الديمقراطية ونظام الحكم في الاسلام (21) :

اولا - تقتزن الديمقراطية بفكرة القومية : حيث يتحدد شعب  
الديمقراطية بأنه الشعب الذي يعيش في اقليم واحد يجمع بين افراد

(21) راجع : مؤلف الدكتور الرئيس ، المرجع السابق ، صيغة 340 وما بعدها

روابط الدم والجنس واللغة والعادات المشتركة بينما يتحدد شعب الإسلام على أساس وحدة العقيدة فكل من اعتنق الإسلام عضو في دولة الإسلام .

ثانيا - تهدف الديمقراطية الى تحقيق اغراض مادية او دنيوية بينما يهدف النظام الاسلامي الى اغراض روحية الى جانب الاغراض المادية .

ثالثا - تقر الديمقراطية سلطة مطلقة للشعب ، وذلك بوصفه صاحب السيادة بينما الامر ليس كذلك في الإسلام حيث تكون سلطة الشعب مقيدة بالشريعة الإسلامية .

وخلاصة القول ان الإسلام قد قرر مبادئ عامة تمتاز بمرونتها وقابليتها لمواجهة الظروف المختلفة لكل شعب من الشعوب ، كما ان التطبيق السليم لهذه المبادئ ينتمي الى اقامة حكم الحرية وهو ما تحقق فعلا في عهد الرسول الكريم وخلفائه الراشدين . الا ان الاطماع والخلافات قد عصفت بالدولة الإسلامية في نهاية خلافة عثمان ابن عفان ، مما ادى الى العدول التدريجي عن الكثير من مبادئ الإسلام .

ثانيا - وظائف الدولة :

ومن ناحية أخرى كانت الدولة في الإسلام تقوم بوظائف متعددة أهمها :

(1) الجهاد : ويقصد بذلك الدفاع عن الدولة الإسلامية ، وذلك لحمايتها من العدوان الخارجي أو للقضاء على الفتن الداخلية . وقد بين القرآن الكريم والاحاديث الشريفة احكام الجهاد ، كما اهتم المسلمون الاول به وذلك للدفاع عن الدولة الإسلامية ونشر دعوتها .

(٢) ولاية النظر في المظالم : وهو ما يطلق عليه في العصر الحديث اسم الوظيفة القضائية ، وتعني الفصل في الخصومات بين الأفراد وإقامة العدل في انحاء الدولة وقد اشتهر القضاء الاسلامي بالعدالة والفراسة ولعب دوراً أساسياً في تطبيق احكام الشريعة الاسلامية وضمنان الحرية لكل افراد المجتمع .

(٣) القيام بعلوم الدين والدنيا : ويقصد بذلك قيام الدولة بخدماتها العامة ، سعياً لرفاهية شعبه ، ولتقدمه في العلم والادب ، وكانت اساساً ومصدراً اسلامية عظيمة انت للعالم اجل الخدمات ، وكانت اساساً ومصدراً وقد تقدمت العلوم في ظل الدولة الاسلامية ، وقامت حضارة اسلامية عظيمة انت للعالم اجل الخدمات ، وكانت اساساً ومصدراً للحضارة الغربية المعاصرة .

(٤) توفير وسائل العمران : لما كان الاسلام دين ونحلة معا ، فقد اهتم بشئون العمران . واوجب على الدولة ان تهتم بتحقيق العمران وتوفير وسائل العيش والحياة الحرة الكريمة لكل الافراد .

(٥) التكافل الاجتماعي : سبق الاسلام كافة الشرائع والنظريات الاشتراكية في هذا الشأن حيث اوجب على الدولة ان تعمل على تحقيق التكافل والتضامن بين افراد المجتمع .

والتكافل الاجتماعي فرض كفاية ، تفرضه الدولة على الاغنياء وتقوم بانفاق الاموال المتحصلة منه على فقراء المسلمين والذميين ، وذلك لرفع الضرر عنهم وتوفير مستوى المعيشة الكريمة لهم .

(٦) الامر بالمعروف والنهي عن المنكر : وهذا الواجب يعتبر اصلاً جامعاً ، ينطوي على امور كثيرة وتتدرج تحته مسائل شتى . وهو واجب على الدولة وعلى الافراد في نفس الوقت . فيتحتم على الجميع العمل على تنفيذ احكام الشريعة والدعوة للفضيلة والنهي عن الرذيلة .

يقول الله سبحانه وتعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » .  
والواقع أن وظائف الدولة في الإسلام لا تختلف عن وظائف الدولة المعاصرة ، وبذلك يكون الإسلام قد سبق أوروبا في تقرير مبادئ الحرية ونحيد وظائف السلطة وكفالة حقوق المواطنين .  
ومما لا شك فيه أن الإسلام قد لعب دورا بارزا في التاريخ البشري ، حيث استطاع المسلمون الأول الأتمة اعظم والى دولة في عصرهم ، دولة ترعى افرادها وتصون حقوقهم وحرىاتهم ، وذلك فضلا عن قيام حضارة اسلامية عظيمة كان لها الفضل الكبير على أوروبا التي نقلت عنها أسس حضارتها المعاصرة .

## المطلب الثالث

### الفكر الديمقراطي في عصر النهضة

رأينا ان العصور الوسطى في اوروبا قد تميزت بالصراع بين الكنيسة الملوك والامراء ، وقد انتهى هذا الصراع بانتصار الملوك والامراء حيث تم فصل الكنيسة عن الدولة واصبح الملوك والامراء اصحاب السلطة الزمنية بدون منازع ، خصوصا بعد القضاء على امراء الاقطاع وقيام الطبقة الوسطى من التجار والصناع .

وقد انتهى التطور الى قيام الدول القومية المستقلة التي تتمتع بالسيادة ، ولا تخضع لاية قوى اخرى سواء داخلية او خارجية .

وهكذا ادى التطور الاجتماعي والاقتصادي والفكري الى ان يترك النظام الاقطاعي الساحة ليفسح الطريق لنظم الحكم المطلق التي شهدتها اوروبا مع مطلع عصر النهضة وخلال

ومع عصر النهضة ، حدث تقدم في مختلف المجالات في اوروبا ، خصوصا في مجال الافكار والنظريات السياسية ، الامر الذي اثرى الفكرة الديمقراطية ، وازدادت بها جوانب جديدة .

وسنقتصر دراستنا على عرض آراء مفكرين من كبار مفكري عصر النهضة ، هما : مكيافيلي وبودان .

## الفرع الاول مكيافيللي (22)

في انوقت الذي قامت فيه الدولة القومية المستقلة في انجلترا وفرنسا ، كانت إيطاليا تعاني من الانقسام والتفكك . فقد انقسمت إيطاليا الى مجموعة من الامارات والجمهوريات المتنافسة والمتحاربة فيما بينها ، الامر الذي اعاق الوحدة الإيطالية ، وجعل إيطاليا تتخلف عن حركة النهضة التي كانت قد بدأت تؤتي ثمارها في باقي الدول الاوربية .  
في هذه الظروف ولد المفكر الإيطالي نيقولا مكيافلي

Florentin Nicolas Machiavel

في مدينة فلورنسا سنة 1469 ، وقد كان لهذه الظروف اثرها البالغ على الفلسفة السياسية لمكيافيللي ، حيث نادى باتباع سياسة واقعية تقوم على اساس ان القوة والحذر هما الخاصيتان الضريرتان للحاكم .  
وامم مؤلفات مكيافيللي هي :

(1) الامير سنة 1513 :

وكان هذا المؤلف سبب شهرة مكيافيللي ، وعلو شأنه بين مفكري عصر النهضة ، وقد تضمن مؤلف الامير بيان انواع الامارات وكيفية كسبها والمحافظة عليها واسباب فقدها ، وذلك فضلا عن بيان السياسة التي يجب على الامير ان يتبعها ازاء رعيته ومع اصنقائه وفي مواجهة أعدائه .

(22) لمزيد من التفاصيل ، راجع :

- بريلو ، تاريخ الافكار السياسية ، صفحة 200 وما بعدها .
- توشارد ، تاريخ الافكار السياسية ، صفحة 251 وما بعدها .
- فؤاد محمد شبل : الفكر السياسي ، جزء اول ، صفحة 338 وما بعدها

## (2) المصاحرات أو الخطب

وهي بعض البحوث التي كتبها مكيافيلي في الفترة من 1513 - 1521 ، وفي هذه البحوث عدل مكيافيلي عن فكرة السلطة المطلقة التي نادى بها في مؤلف الامير ، وتناهى بالسلطة الجمهورية المعتدلة .

(3) دستور فلورنسا :

وقد تكلم فيه مكيافيلي عن نشأة الحكومات وانواعها ، وفكرة الدستور ونموها

(4) بحث في فن الصوب :

وقد بين فيه مكيافيلي الوسائل التي يجب ان يتبعها الامير لتحقيق الوحدة القومية .

## فلسفته السياسية :

تكلم مكيافيلي عن نظم الحكم ، وبين انها ثلاثة هي : النظام الملكي والنظام الجمهوري والنظام المختلط .

ولئن كان مكيافيلي قد امتدح النظام المختلط ، وراى انه يحقق التوازن والاستقرار ، الا انه في مؤلفه عن دستور فلورنسا وكذلك في مؤلفه « المحاضرات » ذهب الى ان النظام المختلط نظام فاسد . لانه لا يوجد - في رأيه - الا وسيلة واحدة لهمم الجمهورية وذلك بتحويلها الى ملكية ، كذلك يمكن هدم الملكية بتحويلها الى جمهورية ، اما النظام المختلط فهو نظام فاسد لانه يتردد دائما بين الجمهورية والملكية الامر الذي يؤدي الى الثورات المستمرة .

وبمقارنة النظام الملكي بالنظام الجمهوري ، يفضل مكيافيلي النظام الجمهوري ، لان النظام الجمهوري - في نظره هو النظام الحر الذي تتحقق فيه الحرية والمساواة .

وإذا كان مكيا فيلي من أنصار الحكم المطلق في مؤلفه الامير ، الا انه كان من أنصار الحرية في مؤلفيه المحاضرات ويستور فلورنسا . فقد دافع مكيا فيلي عن الحرية ، وقال ان الحرية تتطلب المساواة ، فلا حرية دون مساواة . .

وقد تناقل مكيا فيلي عن أعداء المساواة ، وقال انهم الاشراف الذين يعيشون على خيرات مزارعهم وممتلكاتهم دون ان يعملوا شيئا . ويهاجم مكيا فيلي الاشراف والنبلاء صراحة ، ويقول انهم سبب كل فساد ، وانه لا يمكن اقامة النظام الجمهوري الا بالقضاء على الاشراف والنبلاء لان النظام الجمهوري لن ينجح الا بالقضاء على هذه الطبقة .

ومن ناحية أخرى يجيز مكيا فيلي للشعوب ان تستعمل العنف والقوة للحصول على حقوقها في الحرية والمساواة .

وعلى العكس مما سبق ، فقد كان مكيا فيلي من أنصار الحكم المطلق في مؤلفه الامير ، حيث رفع شعار « الغاية تبرر الوسيلة » ، فاجاز للامير ان يلجأ الى كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة لتحقيق غاياته والحفاظ على امارته .

ويرى مكيا فيلي ان الامير اذا كان حر النزعة فان ذلك لن يكسبه الا القلة من الناس في الوقت الذي يؤدي فيه ذلك الى خلق روح المقاومة لدى الكثرة من الناس ، أي ان مكيا فيلي يطالب الامير بالا يكون حر النزعة حتى يستطيع المحافظة على امارته .

كذلك يرى مكيا فيلي انه وان كان من المرغوب فيه ان يتحلى الامير بالفضائل فيكون كريما وفيما شجاعا قوي الإرادة ، الا ان تحقيق ذلك امر صعب لا يتفق وحال البشرية . لذلك ينصح مكيا فيلي الامير بان يعرف كيف يتجنب التصرفات التي تفقده امارته ، لان ثمة رذائل قد تكون

ضرورية للحفاظ على الإمارة . ويجب على الأمير أيضا أن يعرف كيف يستخدم الرهبة ، وعليه أن يكون شديدا قاسيا ، لأن الرحمة قد تؤدي إلى الفوضى ، أما الفسوة فهي تقضي على الفوضى وتحقق النظام .

وفي العلاقات الخارجية ، ينصح مكيافيلي الأمير بأن يجمع في تصرفاته بين أساليب الإنسان والحيوان ، وعليه أن يحتذي بأساليب الثعلب والأسد على وجه الخصوص . فعلى الأمير أن يكون أسدا وثلعبا في وقت واحد ، لأنه إذا اتبع أساليب الأسد فقط لما استطاع أن يبين الشبكه التي تنصب له ، أما إذا اتبع أساليب الثعلب فقط فإنه يعجز عن معالجة الثئاب ، لذلك يجب على الأمير أن يجمع في معاملاته الخارجية بين أساليب الأسد والثعلب معا .

ولما كانت الغاية تبرر الوسيلة عند مكيافيلي ، لذلك نجده يميز للأمير أن يلجأ إلى جميع الوسائل حتى ولو كانت منافية للدين والأخلاق . وبهذا يكون مكيافيلي من أنصار فصل السياسة عن الدين والأخلاق ، وتحررها منهما معا .

مدير آراء مكيافيلي :

اختلف الفقه بصدد الحكم على مكيافيلي ، وهل يعتبر من أنصار الحرية أم من أنصار الحكم المطلق ؟

ذهب رأي إلى القول بأن مكيافيلي يدعو إلى الحكم المطلق عند إنشاء الدولة ، بينما يدعو إلى الحكم الجمهوري وذلك للمحافظة على النظام وتأكيد دعائمه .

وذهب رأي آخر إلى القول بأن مكيافيلي كان وطنيا يحب بلاده ويخلص لها ، وقد تألم لحالة الفوضى والانقسام التي سادت إيطاليا في حياته ، لذلك دعا إلى توحيد إيطاليا تحت قيادة حاكم قوي يتمتع بسلطات مطلقة

تمكنه من إعادة مجد إيطاليا وعظمتها . ويذهب هذا الرأي الى القول بأن مكيافيللي كان من انصار الحكم المطلق لإيطاليا فقط وذلك بغرض توحيدها أما بالنسبة للبلاد الأخرى فإن مكيافيللي يجبذ لها النظام الجمهوري الذي يحقق الحرية ويكفل المساواة .

ومن ناحية أخرى ، نادى مكيافيللي باخضاع السلطة الروحية للسلطة الزمنية ، وهاجم البابوية حيث اتهمها بما يلي :

أولا - تجاوز البابوية حدود سلطتها الدينية ، ومحاولتها السيطرة على الشؤون الدينية والزمنية معا .

ثانياً : أن البابوية قد ساعدت الأجانب على دخول الوطن ، وذلك تحت ستار الدفاع عن الكنيسة .

ثالثاً : أن البابوية ترتمي دائماً في أحضان الأقوى ، وتترك الأمراء يتقاتلون ويتنازعون .

والخلاصة أن مكيافيللي يعتبر من انصار الحركتين الناعين لها ، وأنه كان ضد الاستبداد والفساد سواء كان ذلك من جانب الحاكم أو من جانب الكنيسة ، وذلك فضلاً عن أنه كان من دعاة فصل السياسة عن الدين والأخلاق .

## القرع الثاني

### بودان (23)

تميز القرن السادس عشر بالانشقاق داخل الكنيسة ، حيث ظهر المذهب البروتستانتي ونادى انتصاره بحرية العقيدة وضرورة تخليص الدين المسيحي من كل الشوائب والادعاءات التي علقت به نتيجة للصراع بين الكنيسة والامراء واستخدام بعض رجال الكنيسة الدين كوسيلة للحصول على السلطة والتمتع بالثروات والاموال . وبذلك انقسم مسيحيو اوربا الى فريقين : كاثوليك يناصرون كنيسة روما ويعترفون بسلطاتها ، وروتستانت يعلنون العداء لكنيسة روما ولا يعترفون لها باية سلطة في مواجهتهم . وقد انتقل هذا الانقسام الى فرنسا ، وادى الى صراع دام بين الكاثوليك والبروتستانت بلغ شروته بمنحبة سانت يارليمي سنة 1572 . وفي خضم هذا الصراع الدموي نشأ حزب سياسي *des Politiques* في فرنسا يناادي بالتعايش السلمي والاعتراف بحرية العقيدة لكل من الكاثوليك والبروتستانت .

وقد كان الفقيه الفرنسي جان بودان *Jean BODIN 1596-1530* من انتصار هذا الحزب ، بل صار بعد فترة من انضمامه اليه فقيه الحزب رافيلسوفه السياسي .

وقد ألف بودان كتابه « الجمهورية » من ستة اجزاء سنة 1576 ، وقد تكلم بودان في كتابه عن الدول ونشأتها وتطورها وانواعها ، كما تكلم عن الامير

(23) لمزيد من التفاصيل ، راجع :

- بربلو ، المرجع السابق ، صفحة 274 وما بعدها .

- توشارد ، المرجع السابق ، صفحة 286 وما بعدها .

- فؤاد محمد شبل ، المرجع السابق ، صفحة 367 وما بعدها .

## وسلطاته ، والسيادة وخصائصها . فلسفته السياسية :

كان بودان من أنصار نظرية التطور العائلي في أصل الدولة ، حيث يرى أن الأسرة هي أساس الدولة ، لأن الدولة مؤلفة من عدد من الأسر التي تربطها مصالح مشتركة وتخضع لسلطة عليا واحدة . وللدولة عند بودان أركان ثلاثة هي : الأسرة والحكومة الشرعية والسيادة .

ويذهب بودان إلى أن نظم الحكم ثلاثة فقط هي : النظام الملكي ، والنظام الشيعي ، والنظام الأرستقراطي . ويتفق بودان إمكانية وجود نظام مختلط ، لأن المزج بين عناصر الأنظمة الثلاثة يؤدي إلى قيام النظام الشيعي حيث تكون السيادة للشعب .

ويتعتبر بودان من أنصار النظام الملكي ، حيث يفضل على النظام الشيعي والنظام الأرستقراطي لما يلي :

أولا - النظام الملكي هو النظام الطبيعي ، وهو أكثر النظم تجاوبا مع الطبيعة ، فالعالم يحكمه الله وحده ، والسماء لا يوجد فيها إلا شمس واحدة ، والأسرة ليس لها إلا رئيس واحد ، ولذلك فإن الدولة يجب أن يكون لها رئيس واحد أيضا يخضع الجميع له . وبالتالي فإن النظام الملكي يعتبر أفضل النظم عند بودان .

ثانيا - إن خصائص السيادة أكثر اتفاقا مع النظام الملكي عنها مع النظام الشيعي والأرستقراطي ، فالسيادة بوصفها سلطة مطلقة ودائمة تتحقق أفضل في النظام الملكي .

وبودان وإن كان من أنصار النظام الملكي ، إلا أنه لم يناهض الملكية مطلقة استبدادية ، بل على العكس من ذلك فقد نادى الملكية شرعية ، فالملكية التي يناهض بها بودان ليست الملكية التي يتنكر فيها الملك لقوانين

الطبيغة فيخسف بالاحرار ويبدد أموال رعاياه ، بل هي الملكية الشرعية التي يخضع فيها الامير للقوانين الالهية والطبيعية ، حيث تقضي قوانين الطبيعة باحترام حرية الرعايا الطبيعية وحماية اموالهم .

والواقع ان الفضل الكبير الذي ينسب الى بودان في مجال الافكار والنظريات السياسية هو فكرة السيادة التي نادى بها ، حيث أبرز السيادة بوصفها العنصر الذي يميز الدولة عن سائر التجمعات البشرية .

ويعرف بودان السيادة بأنها « هي السلطة المطلقة الدائمة في الدولة ، وهي الخاصة الرئيسية التي نظمر الدولة على غيرها من التجمعات والتنظيمات البشرية الاخر » .

ويحدد بودان مفهومه للسيادة قائلا بان السيادة هي سلطة عمل القوانين بالنسبة لكل افراد الشعب ، بل وبالنسبة لكل فرد منه على حدة . ويرى بودان ان سلطة عمل القوانين انما تنطوي على خصائص السيادة الاخرى ، « لان كل حقوق الامير صاحب السيادة انما تنبعث من حقه في عمل القوانين » .

ومكثدا يمكن القول ان السيادة عند بودان تتصف بامرين :

الامر الاول - السيادة سلطة دائمة : لان السلطة المؤقتة لا يمكن ان تكون سلطة ذات سيادة ، ومن يباشرها لا يعتبر صاحب سيادة بل هو امين عليها فقط . ان عنصر الدوام في السلطة هو الذي يربط السيادة بالدولة ، وذلك بغض النظر عن شكلها . الامر الثاني - السيادة سلطة مطلقة : حيث لا يخضع صاحب السيادة لاي رادة اخرى ، فصاحب السيادة مطلق التصرف في اشخاص واموال رعاياه دون ان يخضع لاي سلطة اخرى .

الا ان بودان يعود فبقيد صاحب السيادة ، حيث يرى ان صاحب

السيادة مقيد بالقوانين الالمية والطبيعية ، فلا يستطيع مخالفتها او الخروج عليهما .

وهكذا وان كان بولان يعد من انصار الحكم الملكي الشرعي ، الا انه كان له الفضل الاكبر في ابراز فكرة السيادة وبيان خصائصها ، تلك الفكرة التي لعبت ولا تزال تلعب دورا اساسيا في حركات الشعوب من اجل التحرر ، وذلك بوصفها خاصية لازمة لكل سلطة وطنية مستقلة . ولكن يؤخذ على بولان انه جعل الامير هو صاحب السيادة ، الامر الذي يتنافى مع الديمقراطية .

### المطلب الرابع الفكر الديمقراطي في القرنين السابع عشر والثامن عشر

مع عصر النهضة وما حدث فيه من تقدم في مختلف المجالات ، خصوصا في مجال الافكار والنظريات السياسية ، اتجهت شعوب اوربا - متأثرة بالفكر الديمقراطي - الى المطالبة بحقوقها وحرياتها ، ومن ثم بدا عهد الثورات الديمقراطية الكبرى ، فشهد القرنان السابع عشر والثامن عشر تفجر الثورات الانجليزية والامريكية والفرنسية :

ففي انجلترا ، انتهى الصراع الطويل بين الملكية الانجليزية والشعب الى ثورة سوية سنة 1648 أدت الى اعلان الجمهورية واعدام الملك ، ولكن سرعان ما تراجع الخط الثوري لتعود الملكية من جديد في صورة ملكية مقيدة تقر ببعض الحقوق والحرريات . وحاولت الملكية ان تعيد سابق سلطانها ومجدها في ظل الحكم المطلق متمسكة بنظرية الحق الالهي للملوك ، مما أدى الى قيام الشعب الانجليزي بثورته الثانية سنة 1688 . وبهذه الثورة انتهت الملكية المطلقة من انجلترا ، وحل

محلماً ثورغ عن الملكية الدستورية المثقفة ، تقوم على أساس الاعتراف بحقوق الشعب وحرياته المسجلة في المواثيق والقوانين . واستمر التطور الديمقراطي بعد ذلك لينتهي الى ان يصبح الملك مجرد رمز لوحدة الدولة مجرباً من اية سلطة او نفوذ فعليين .

وفي امريكا ، خاضت شعوبها ثورة عنيفة ضد الاستعمار الانجليزي انتهت باعلان استقلال الولايات المتحدة الامريكية في 5 يوليوس سنة 1776 . وقد نص اعلان الاستقلال على اقامة النظام الجمهوري و الاعتراف بحقوق الافراد وحرياتهم ، ووضع الضمانات الكفيلة بحماية هذه الحقوق والحریات ضد أي اعتداء من جانب السلطة .

وفي فرنسا ، كان للفكر الديمقراطي والثورثين الانجليزية والامريكية اثر كبير في التمهيد للثورة الفرنسية سنة 1789 ، حيث قامت باعلان حقوق الانسان والمواطن في 26 اغسطس 1789 . وقد اكسد هذا الاعلان ان الامة هي صاحبة السيادة ، وان الناس يولدون ويظلون احرارا ومتساوين في الحقوق ، وان الغرض من كل مجتمع سياسي هو المحافظة على الحقوق الطبيعية للانسان ، تلك الحقوق التي تتمثل في الحرية والملكية والامن وحقوق مقاومة الظلم . ان اي مجتمع لا يضمن الحقوق ولا يقر مبدأ الفصل بين السلطات لا يكون له دستور .

وهكذا انتصرت النورات الديمقراطية للانسان وحقوقه وحرياته ، فانقامت نظماً ديمقراطية تعلى من قدر الفرد ، وتجعل منه غايتها ، ومن المحافظة على حقوقه وحرياته وتطبيقها .

والواقع ان التطور الفكري الذي شهدته اوربا في القرنين السابع عشر والثامن عشر كان له اثر كبير - الى جانب اسباب اخرى - في تمهيد الطريق امام قيام النظام الديمقراطية ، فقد تميز هذين القرنين

بيروز الفكر الديمقراطي الذي قاد الصراع ضد السلطان المطلق للملوك ،  
وكان في مقدمة المدافعين عن حقوق الشعب والمنادين بالديمقراطية :  
لوك ، مونتسكييه ، وروسو .

## الفرع الاول لوك

---

كان John Locke من اكبر اعداء الحكم المطلق... ، ومن اشد انصار  
الثورة الانجليزية عام 1688 . وقد كرس حياته (1632 - 1704) للدفاع  
عن الحرية ومعاداة الاستبداد والتحكم ، واليه يرجع الفضل في اعطاء  
الثورة الانجليزية سندها الفلسفي والفكري ضد اسرة ستوارت ، وقد  
عبر عن فلسفته في كتابه عن الحكومة المدنية الصادر سنة 1690 .  
واذا كان جون لوك قد اسهم بتحليله لفكرة العقد الاجتماعي في  
اقامة نظرية السيادة الشعبية (23) ، فانه قد شارك ايضا - وينصيب لا  
يتكرر - في اقامة صرح مبدا الفصل بين السلطات .

فما هو مفهوم لوك لمبدأ الفصل بين السلطات ؟  
ليبيان مفهوم لوك لمبدأ الفصل بين السلطات ، سنتبين السلطات  
العامة في نظر لوك اولا ، ثم نتبع ذلك بتحديد مفهومه لمبدأ ثانيا (24) .

---

(23) راجع ما سبق ، صفحة 19 وما بعدها .

(24) راجع :

- الدكتور ثروت بدوي - اصول الفكر السياسي ، 1967 ، صفحة 161

وما بعدها .

- بريلو ، المرجع السابق ، صفحة 381 وما بعدها .

## أولا - السلطات العامة :

يتميز لوك بين سلطات ثلاث ، هي

### 1 - السلطة التشريعية :

ومهمتها وضع القانون بوصفه القاعدة التي تحقق الصالح العام .  
والسلطة التشريعية تعتبر سلطة مركبة عند لوك : حيث تتكون  
من ممثلين للشعب يكون المجلس التشريعي من ناحية ، كما ان الملك  
يعتبر عضرا تشريعيا بحيث نلزم موافقته لاصدار التشريع من ناحية اخرى .  
2 - السلطة التنفيذية :

يتولاهما الملك ، ومهمتها تنفيذ القوانين ، حيث يرى لوك ان من  
يضع القوانين لا يجب ان يقوم بتنفيذها بنفسه .  
3 - السلطة الاتحائية :

ويتولاهما الملك ايضا ، ووظيفتها : اعلان الحرب والسلام وعقد  
المعاهدات مع الدول الاجنبية .

وهذه السلطة لا تخضع للقانون ويفسر لوك ذلك بقوله ان المعاهدات  
التي يبرمها الملك تعتبر واجبة التنفيذ في المجال الداخلي .  
ولما كان لوك متأثرا في نظريته هذه بالنظام الانجليزي في ذلك  
الوقت فانه يضيف الى ما سبق امرين .

أولهما : انه لا يعترف بالسلطة القضائية كسلطة مستقلة بل يلحقها  
بالسلطة التنفيذية وهو ما كان يجري عليه العمل في انجلترا قبل ثورة 1688  
حيث كانت تلحق بالتاج .

ثانيهما : ان لوك يضيف الى سلطات الملك السابقة سلطات اخرى  
هي ما يطلق عليها اصطلاح امتيازات التاج .

### ثانيا - مفهوم لوك للعلاقة بين السلطات :

ينظر لوك الى السلطة التشريعية على انها سلطة عليا بحسب طبيعتها انها سلطة مقيسة : وهي تستمد هذه المكانة من واقعة قيامها بعمل القوانين المعبرة عن الصالح العام .  
وهذه القداسة التي يسبقها لك على السلطة التشريعية لا تعني انها سلطة مطلقة ، انها سلطة مقيدة :

وهذه القيود تتحقق في ارتباطها بتحقيق الصالح العام اولا ، كما انها تخضع ايضا للقيود المستمدة من حدود القوانين الطبيعية . ومن ثم يقيد لوك اختصاصات السلطة التشريعية بقيود ثلاثة :

1- تنطبق القوانين على الجميع دون تمييز ، فيلتزم بها المشرع كما يلتزم بها الافراد .

2 - لا يحق للمشرع الاستيلاء على اموال احد الافراد الا برضاه .

3 - تقوم السلطة التشريعية بوضع قواعد عامة مجردة ولا يجوز لها اتخاذ قرارات او اجراءات فردية .

اما السلطة التنفيذية فهي سلطة خاضعة بحسب وظيفتها Fonction وبالتالي تكون السلطة التشريعية في مركز اسمى واعلى من مركز السلطة التنفيذية .

وعلى ضوء ما سبق يحدد لوك العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فيرى ضرورة الفصل بينهما وذلك لسببين (25) :  
السبب الاول - مستمد من كون السلطة التشريعية لا تتعقد بصفة مسمرة .  
وانما تتعقد لغترات تكفي لاعداد القوانين فقط ثم يعود اعضاؤها كافراد عابدين من الشعب تطبق عليهم نفس هذه القوانين .

السبب الثاني - ينبع من فكرة لوك الاساسية عن ضرورة الفصل بين من

يقوم بوضع القانون وذلك الذي يتولى تنفيذه ، حيث يرى أن تلك ضروري لمنع الاستبداد وتحقيق الحرية ، لذلك هناك حاجة - في نظر لوك - لوجود سلطة دائمة تقوم بتنفيذ هذه القوانين وتكون منفصلة عن السلطة التشريعية ، وهذه هي مهمة السلطة التنفيذية .

وإذا كان لوك يقرر سمو السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ، إذن كيف يكرن الفصل بينهما مع خضوع الثانية للأولى ؟ . يرى لوك أن الفصل محقق بين السلطتين رغم هذا الخضوع ، ويفسر ذلك كما يلي :

إن السلطة التشريعية سلطة مركبة تتكون من ممثلي الشعب ومن الملك ، وعلى ذلك فلا يمكن أن يصدر أي تشريع إلا بموافقة الملك ورضاه ، ومن ثم يتحقق نوع من التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، حيث أن السلطة التشريعية لا تملك سلطة مطلقة في إصدار التشريعات ، لأن موافقة الملك - الحائز للسلطة التنفيذية - ضرورية لإصدار هذه التشريعات .

وإذا كان الملك يحوز بين يديه السلطة التنفيذية ثم يشارك السلطة التشريعية اختصاصاتها في نفس الوقت ، أفلا يعتبر ذلك نوعاً من اندماج السلطة ؟ .

إن ذلك لا يعتبر دمجاً للسلطات في نظر لوك لأن الملك ليس إلا جزءاً فقط من السلطة التشريعية وبالتالي فإن صدور التشريعات لا يتوقف على إرادته هو وحده بل لابد من موافقة ممثلي الشعب .

هذا هو مفهوم لوك لتبدأ الفصل بين السلطات ، ونورد على ذلك المفهوم الملاحظات التالية :

(1) ان لوك قد استمد نظريته في فصل السلطات من النظام الانجليزي المطبق في عصره ، وذلك يبدو واضحا جدا من السلطات الخطيرة التي يقرها للملك ومن تقريره تبعية القضاء للسلطة التنفيذية .

(2) ان الملك وسلطاته وامتيازاته يعتبر محور النظام الذي ينادي به لوك ، ويتضح ذلك من استعراض وظائف الملك عند لوك والتي تتلخص فيما يلي :

(أ) يشارك الملك في السلطة التشريعية ، فلا يصدر اي قانون الا بموافقة ورضاه .

(ب) يحوز الملك السلطة التنفيذية .

(ج) يحوز الملك السلطة الاتحادية ( وهي لا تخضع للقانون ) .

(د) هذا علاوة على مجموعة امتيازات التاج التي يعترف بها لوك للملك .

(3) ان فصل السلطات عند لوك انما يكون بين السلطين التشريعية والتنفيذية فقط : ذلك ان السلطة الاتحادية من مطلق اختصاصات الملك ، اما السلطة القضائية فان لوك يجعلها تابعة ايضا للتاج وهذا يمثل ولا شك عيبا خطيرا في نظرية لوك عن فصل السلطات ، ذلك انه مهما كانت الاراء حول اعتبار القضاء سلطة من عدمه ، فانه من الضروري تأكيد استقلال القضاء في مواجهة باقي السلطات لان استقلال القضاء هو الكفيل وحده بضمان سيادة القانون كما نادى بها لوك نفسه .

هكذا يتصور لوك الفصل بين السلطات : انه نوع من التعاون والتوازن بين السلطات يلعب فيه الملك دورا اساسيا ، انه ليس فصلا مطلقا بين السلطات ، ولكنه توازن بين هذه السلطات يميل لمصلحة السلطة التنفيذية .

## الفرع الثاني مونتسكييه

يعتبر مونتسكييه Montesquieu بحق صاحب الفضل الاول في ابراز مبدأ الفصل بين السلطات وتحديد معالمه الواضحة وذلك باعطائه مفهوما محددا ، وقد عرض مونتسكييه نظريته عن فصل السلطات في كتابه الشهير - روح القوانين de l'Esprit des lois الصادر سنة 1748 . وللاحاطة بأراء مونتسكييه في هذا الشأن نتعرض أولا للسلطات العامة عند مونتسكييه ، ثم نقوم بعد ذلك بتحديد مفهوم مونتسكييه لبدا الفصل بين السلطات ، وذلك على النحو التالي ( 27 )

اولا السلطات العامة :

وزع مونتسكييه خصائص السيادة بين السلطات الثلاثة الاتية :

١ - السلطة التشريعية :ومهمتها وضع القوانين وتعديلها والغاءها ثم مراقبة تنفيذها وهي تتكون من مجلسين :

- المجلس الاول : وهو مجلس ديمقراطي حيث يتكون من النواب المنتخبين للشعب ويختار اعضاؤه بطريق الاقتراع العام .

المجلس الثاني : وهو مجلس ارسقراطي بحكم تكوينه حيث يتكون من النبلاء ، وذلك علاوة على انه مجلس وراثي .

ويفسر مونتسكييه اتجاهه للاخذ بنظام المجلسين بأنه يوجد اناس متميزون عن افراد الشعب سواء بحسب المولد او الثروة ومن ثم فان

( 27 ) راجع :

- كابينتان . المرجع السابق ، صفحة 130 وما بعدها .

— Montesquieu : de l'Esprit des lois T. I. livre Cuzième ch. 6 P. 16 et S.

— G. VEDEL : Manuel élémentaire de dr. const. 1949, P - 19 et S.

لهم مصلحة خاصة متميزة يجب تمكينهم من الدفاع عنها ، وذلك حتى تكون لهم مصلحة في نظام الحكم ، ومن هنا يعترف لهم بمجلس ثان الى جانب المجلس الشعبي .

ويقول مونتسكييه ان اختصاصات لمجلسين متساوية الا انه في حالة التعارض بينهما فيقتصر اختصاص المجلس الثاني على حق الاعتراض فقط .

2 - السلطة التنفيذية : ويسمىها مونتسكييه السلطة المنفذة للقانون العام .  
« ويدخل في اختصاصها مسائل الحرب والسلام وايفاد واستقبال البعثات الدبلوماسية ثم اقامة الامن العام ومنع الغزو الخارجي . والسلطة التنفيذية انما توضع بين يدي الملك ، لانه لا تتحقق الحرية اذا ما أعطيت هذه السلطة لافراد من السلطة التشريعية .

- السلطة القضائية : ويسمىها مونتسكييه السلطة المنفذة للقانون الخاص وينحصر اختصاصها في المنازعات ثم توقيع العقوبات على المجرمين وهي تكون من قضاة منتخبين من الشعب لتحصر مهمتهم في تطبيق احكام القانون .

وهناك حالات يعطي فيها الاختصاص القضائي لاحدي السلطتين التشريعية او التنفيذية وسنرى تفصيلات هذه الحالات عند كلامنا عن العلاقات بين السلطات العامة .

#### ثانيا العلاقة بين السلطات :

تتحقق الحرية في نظر مونتسكييه بتقييد السلطة ، ايا كانت هذه السلطة . ولذلك فان جمع السلطات في يد واحدة يمثل خطرا على الحرية وسينتهي كل شيء اذا مارس نفس الشخص ( الملك ) او نفس الهيئة - سواء من النبلاء او من الشعب - السلطات الثلاث « ان الحرية لا توجد

مع جمع السلطات الثلاث، فالفصل هو الوسيلة الوحيدة العملية لتأمين الحرية .  
وعلى ذلك يرى مونتسكييه ضرورة الفصل بين السلطات الثلاث ،  
وذلك للاعتبارات التالية (28)

الاعتبار الاول : ما تجنح اليه الطبيعة البشرية اذا اجتمع لها  
سلطة التشريع وسلطة التنفيذ فلقد اثبتت التجارب الابدية ان كل  
انسان يتمتع بسلطة يسيء فعلا استعمالها ، ولذلك يجب ان يكون النظام  
السياسي قائما على اساس ان السلطة تحد السلطة .  
الاعتبار الثاني : ان فصل السلطات هو الوسيلة الوحيدة التي  
تكفل احترام القابض وتطبيقها تطبيقا صحيحا .

الاعتبار الثالث : اعتقاد مونتسكييه ان النظام الانجليزي - في  
عصره - يقوم على مبدأ فصل السلطات .  
وعلى اساس هذه الاعتبارات نادى مونتسكييه بضرورة الفصل  
بين السلطات ويتحقق فصل السلطات في نظر مونتسكييه بامرين :

## 1 - قدرة البت :

ومعناها ان تكون كل سلطة من السلطات الثلاث مختصة بالبت  
في المسائل التي تدخل في دائرة وظيفتها ، فالبرلمان باعتباره مكلفا  
بالوظيفة التشريعية يكون مختصا بعمل القوانين مثلا ، وهكذا بالنسبة  
لباقى السلطات .

## 2 - قدرة المنع :

(28) الدكتور السيد هبزي - السلطات في النظام البرلماني

مقال بمجلة القانون والاقتصاد ، السنة 15 ، العدد الاول والثاني  
والثالث ، سنة 1945 ، ص 7 وما بعدها .

ولكي تحد السلطة فإن ذلك يتحقق بالاعتراف لكل سلطة بقدرة منع السلطات الأخرى ، أي بالاعتراف بالرقابة المتبادلة بين السلطات الثلاث . ومثال ذلك أن يكون من حق السلطة القضائية رقابة قرارات السلطة التنفيذية المخالفة للقوانين ، وهكذا بالنسبة لباقي السلطات وعلى ذلك فإن رأي مونتسكييه ينتهي في تحليله النهائي إلى القول بضرورة الفصل بين السلطات مع الاعتراف في نفس الوقت بالرقابة المتبادلة بين هذه السلطات ، ويعنى آخر فإن ذلك يؤدي إلى الاعتراف بالفصل المرن القائم على التعاون ، مع قيام نوع من التوازن بين السلطات الثلاث .

ويتحقق هذا التعاون وذلك التوازن بأقامة نوع من المشاركة عند ممارسة كل سلطة لوظيفتها ، ويتم ذلك في نظر مونتسكييه كما يلي :

(1) اشتراك السلطة التنفيذية في ممارسة الوظيفة التشريعية ويتم ذلك الاشتراك بتقرير حقين للسلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشريعية هما :

(1) تقوم السلطة التنفيذية بتحديد وقت اجتماع البرلمان ومدة هذا الاجتماع وذلك طبقا للظروف .

(ب) الاعتراف للملك بقدرة المنع وهو ما يسمى بالفيتو التشريعي .

(2) وفي مقابل ما سبق تمارس السلطة التشريعية حقين في مواجهة السلطة التنفيذية .

1 - حق السلطة التشريعية في مراقبة كيفية تنفيذ القوانين ، وفحص أعمال السلطة التنفيذية . وهو ما طاق عليه الفقه الحديث حق الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية .

ب - مسؤولية الوزراء : وهنا يقرر مونتسكييه أن الرقابة إنما

نمارس على الاعمال وليس على الاشخاص (يقصد الملك) فهم مقسومون وبالتالي غير مسئولين . ولكنه يستطرد موضحا ان الملك في تنفيذ القوانين انما يستعين بمستشارين اي وزراء ، وبالتالي فان هؤلاء الوزراء يكونون مسئولين عن اعمالهم .

وهكذا يقرر مونتسكييه امرين في وقت واحد ، حيث يرى عدم مسئولية الملك من ناحية كما يرى مسئولية الوزراء امام البرلمان من ناحية اخرى .

(3) يقرر مونتسكييه استقلال السلطة القضائية عن السلطة التشريعية ولكنه يشرك السلطة التنفيذية في ممارسة الوظيفة القضائية في ثلاث حالات :

أولا - محاكمة النبلاء امام مجلسهم :

ثانيا - يتحول المجلس التشريعي الشعبي الى محكمة وذلك عندما يتبين ان قانونا ما يعد قاسيا في العقوبات التي يقررها على الجرائم المعاقب عليها ، ومن هنا يحق لهذا المجلس تعديل هذا القانون وهو ما يسمى في الفقه الحديث بحق العفو في المسائل الجنائية .

ثالثا - يباشر المجلس الشعبي سلطة الاتهام امام مجلس النبلاء وذلك في الجرائم التي تتضمن عدوانا على حقوق الشعب ( في الجرائم السياسية) .

ويتضح من العرض السابق ان مونتسكييه قد قصد لتحقيق امرين :

(1) تأكيد سيادة حكم القانون في مواجهة السلطين التشريعية والتنفيذية .

(2) ثم تقييد المشرع نفسه ، وذلك بتدارك اساءة استعمال السلطة.

وفي ختام هذا العرض لآراء مونتسكييه فاننا نلاحظ امرين :

الأمر الأول : ان مونتسكييه تأثر بالنظام الانجليزي في عرضه لمبدأ فصل السلطات بل الاتفاق أن نقول انه قد عرض آراءه من خلال شرح النظام الانجليزي الذي كان مطبقا في عصره ، ولا ابل على ذلك من انه قد عرض آراءه تحت عنوان الدستور الانجليزي .

إلا ان تلك لا يقلل من مجهود مونتسكييه في شرح هذا النظام وتوضيحه واستخلاص مبدأ عام يصلح للتطبيق في غير النظام الانجليزي.

الأمر الثاني : ان مونتسكييه لا يقول بالفصل الجامد بين السلطات بل انه يناهز بالتعاون بين السلطات أن آراء مونتسكييه تنتهي الى تقرير قاعدتين :

1 - التخصص مع التعاون بين السلطات الثلاث

2 - الرقابة المتبادلة بين السلطات الثلاث

### الفرع الثالث

#### روسو ( 29 )

يمثل روسو Rousseau ( 1712 - 1778 ) مرحلة هامة في تاريخ الفكر الديمقراطي فلقد كان كتابه العقد الاجتماعي Du Contrat Social سنة 1762 أوضح وأقوى . كتب عن نظرية السيادة الشعبية ولذلك كان أثره حاسما في التطور الديمقراطي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

ولقد لعب روسو - بأفكاره - دورا كبيرا في التمهيد للثورة الفرنسية وكان الكثيرون من قادة الثورة من مؤيدي روسو المعنفين لآرائه .

وصدر إعلان الحقوق الفرنسي سنة 1789 ، ليسجل الكثير من آراء روسو سيادة الشعب الحريات الفردية ، القانون تعبير عن الإرادة العامة ... الخ .

( 29 ) راجع مؤلف بريلو ، ساق الاشارة اليه ، صفحة 402 وما بعدها .

ويعتبر روسو عن أشد أنصار الديمقراطية المباشرة ، ويرى أنها  
أرحمها الكفيلة بحماية حقوق الأفراد وحرياتهم . ومن ثم فإن روسو لا  
يوافق على النظام النيابي وذلك ينفق مع فكرته الأساسية عن السيادة :  
السيادة عند روسو غير قابلة للتصرف فيها ، كذلك يصف السيادة بأنها  
غير قابلة للتقسام ومن هنا فإن السيادة لا يمكن نقلها لأن السيادة  
نجد التعبير عنها في الإرادة العامة ، ولا يتصور أن تحمل إرادة شخص  
محل إرادة شخص آخر .

ومن ثم فإن روسو لا يوافق على النظام النيابي الذي قال به  
لوك ومونتسكيه ، أن النظام الذي يقول به روسو يقوم على فكرتين  
أساسيتين هما :

#### أولا الحرية :

الحرية الديمقراطية هي الاستقلال الفردي ، وهي تعني بخضوع  
الفرد للقانون الذي يشارك في عمله بنفسه . كما أنها تعني أن يؤكد  
للفرد حرية لا تتجاوز حرية غيره والحرية بهذا المعنى لا يوجد في  
ظل النظام النيابي كما قال به هوبز ولوك .

#### ثانيا - المساواة :

وهي تعني عند روسو المساواة في الاستقلال الفردي والمساواة  
في الحريات أن المساواة هي تعميم الحرية ورفض أن تكون الحرية  
امتياز لبعض دون البعض ، ولا ضمان لأن تكون الحرية للجميع إلا  
بالمساواة .

ومن ثم ينتهي روسو إلى الربط بين الحرية والمساواة ، ويتم  
هذا الربط بين الحرية والمساواة وذلك عن طريق :

2 - استبعاد كل سلطة شخصية .

3 - اقامة سلطة الاغلبية .

ولقد اثار آراء روسو انقساماً في الفقه ، وكان الخلاف يدور حول مضمون آراء روسو وهل تؤدي الى اقامة ديمقراطية حرة ، أم انها على العكس من ذلك تؤدي الى اقامة الديمقراطية الشاملة .

فقد ذهب الاتجاه لغالب في الفقه الى القول بان مضمون آراء روسو يؤدي الى اقامة ديمقراطية حرة ، وان الديمقراطية التقليدية تستمد معظم مبادئها من الفكر روسو .

ولذلك تعتبر آراء روسو عند هؤلاء أحد مصادر المذهب الفردي الحر ، كما يعتبر روسو أحد فلاسفة الديمقراطية التقليدية .

أما الاتجاه الثاني في الفقه فيذهب الى القول بان آراء روسو تؤدي الى اقامة الديمقراطية الشاملة ، ذلك النظام الذي يعطي للدولة وسلطانها حق التدخل في كل شئون الحياة الجماعية والفردية ويكون الفرد فيه هو الوسيلة وليس الغاية من النظام ، مما يؤدي الى اهدار حقوق الفرد وحرياته . والواقع أن كلا الاتجاهين يجد في آراء روسو وكتاباته ما يؤيده ، فيقيم الحجة عن كلام روسو نفسه على صدق تفسيره لهذه الآراء ، وسبب ذلك يكمن في غموض عبارات روسو وتناقضها في بعض الأحيان .

وسواء اعتبرنا روسو فردياً أم جماعياً ، فالذي لا شك فيه أنه اسهم اسهاماً خلاقاً في الفكر السياسي ، واليه يرجع الفضل في تأكيد السيادة الشعبية واعلاء حكم القانون .

ومن استعرضنا لفكرة العقد الاجتماعي عند روسو تتضح لنا اتجاهات روسو الحرة ومدى اسهامه في اثراء الفكر الديمقراطي ، ذلك أنه يبين من العقد الاجتماعي - كما صاغه روسو - العناصر التي تسمح

لنظرية الديمقراطية باقامة بناء سياسي يقوم على الحرية ، فحرية الفرد هي نقطة البداية او هي الهدف الذي يظهر من قراءة السطور الاولى للعقد الاجتماعي ، كما ان المشاركة المتساوية في ممارسة السلطة تمثل أمراً ضروريا لقيام هذه السلطة ، هذا بالإضافة الى ان روسو ينظر الى السلطة بوصفها وضعا للحرية الجماعية موضع التطبيق ، ذلك ان موضوع العقد الاجتماعي هو اقامة سلطة الارادة العامة .

ولكن هل يعتبر روسو من انصار مبدأ الفصل بين السلطات ؟  
اختلف الفقه فيما يتعلق بموقف روسو من مبدأ الفصل بين السلطات ،  
فظهر في هذا الصدد رأيان (30)

الرأى الاول - روسو من انصار مبدأ الفصل بين السلطات :  
يذهب هذا الرأي الى القول بأن روسو يعتبر من انصار مبدأ الفصل بين السلطات ، واساس فصل السلطات ومبرراته هنا يختلف عن تلك التي قال بها مونتسكييه ، ان فصل السلطات عند روسو مبرره انما يكمن في فكرة روسو عن السيادة : حيث يرى ان السيادة للشعب ، وان الشعب هو الذي يجب ان يمارس سيادته بنفسه ويعبر الشعب عن سيادته هذه فيما صدره من قوانين بوصفها تعبير عن الارادة العامة ، والشعب لا يمكن ان يقوم بتنفيذ هذه القوانين بنفسه ، انه في حاجة الى من يقوم بتنفيذها تحت اشرافه ورقابته ، ولذلك يكلف السلطة التنفيذية بالاشراف على تنفيذ القوانين ، وهي في هذا تخضع خضوعا كاملا لارادة السلطة التشريعية ،

( 30 ) لمزيد من التفاصيل ، راجع :

- كايبتان ، المرجع السابق ، صفحة 199 وما بعدها .
- فييل ، المرجع السابق ، صفحة 21 وما بعدها .
- الدكتور محمد كامل ليلة ، المرجع السابق ، صفحة 561 وما بعدها .

لان السلطة التشريعية هي المعبرة عن الإرادة العامة للشعب .  
غير ان سيادة مبدا حكم القانون يقتضي ان تقوم السلطة القضائية  
كسلطة مستقلة بالإشراف على ضمان تطبيق المبدأ .  
وهكذا تبدو ضرورة الفصل بين السلطات اعلاء لسيادة الشعب  
المنتملة في الإرادة العامة كما قال بها روسو .

الرأي الثاني - روسو ليس من أنصار مبدا الفصل بين السلطات :  
وعلى نقيض الرأي الاول ، يذهب الرأي الثاني الى ان روسو لا يعتبر  
من أنصار مبدا الفصل بين السلطات ، وذلك اعتمادا على مفهوم روسو  
الخاص بالإرادة العامة وتفسير ذلك أن السيادة عند روسو واحدة لا تتجزأ  
غير قابلة للتنازل او التصرف فيها . ومن ثم فان الشعب وحده هو الذي  
يعبر عن الإرادة العامة في شكل قوانين موضوعية واجبة التطبيق على الجميع .  
صحيح ان الشعب في حاجة الى « هيئة » تقوم بتنفيذ هذه القوانين  
ولكن هذه الهيئة ( السلطة التنفيذية او الحكومة ) ليست الا مجرد  
وسيلة واداة لتنفيذ القوانين . انها لا تملك أي جزء من السيادة ، بل هي  
مجرد خاضع وتابع للسلطة التشريعية الممثلة للسيادة في الدولة .

وعلى ذلك فان التمييز بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية  
( الحكمة ) لا يقوم على أساس المساواة بينهما ، لان السلطة التشريعية  
هي التي تعبر عن الإرادة العامة .

ونحن نميل الى اعتناق الرأي الثاني ، ومن ثم فان روسو لا يعتبر  
من أنصار مبدا الفصل بين السلطات ، حيث أن القول بالفصل بين السلطات  
يتعارض مع جوهر «نظرية روسو عن الإرادة العامة .

## المبحث الثاني مقومات الديمقراطية

---

لعل أفضل تعريف للديمقراطية وأكثرها شيوعاً هو التعريف الذي قال به الرئيس الأمريكي لتكون حيث عرف الديمقراطية بأنها « حكم الشعب بالشعب ، وللشعب . »  
وتعلن الديمقراطيات المعاصرة أنها نأخذ بهذا المبدأ ونطبقه ، حيث تعلن مبدأ السيادة الشعبية ، وكفالة الحرية ، وتقرير المشاركة . ومن ثم تركز الديمقراطية المعاصرة على مقومات ثلاث ، نجعلها كما يلي :

المطلب الأول - السيادة الشعبية

المطلب الثاني - الحرية

المطلب الثالث - المشاركة

## المطلب الأول السيادة الشعبية

---

الواقع أن الديمقراطيات وإن اتفقت من حيث النص على مبدأ السيادة الشعبية ، إلا أنها تختلف في تحديدها لمطلوب الشعب ، مما يؤدي إلى القول بأن مطلوب الشعب في أي نظام ديمقراطي يختلف عن مطلوب الشعب في غيره من النظم الديمقراطية . وبعبارة أخرى إذا كان الشعب هو الذي يحكم فإنه لا يكون دائماً نفس الشعب ، إذ تختلف فكرة الشعب باختلاف الزمان والمكان . ففي كل عصر ، وفي كل وسط اجتماعي معين وفي كل جماعة قومية معينة توجد فكرة خاصة عن المقصود بالشعب .

ومن ثم يكن من الضروري تحديد المقصود بالشعب ، وبيان المدلولات المختلفة لكلمة « الشعب » في الديمقراطية المعاصرة (30) .  
وليبيان ذلك يجب التمييز أولا بين الشعب كحقيقة اجتماعية والشعب كحقيقة سياسية . والقاعدة أن كل السكان لا يشركون في السلطة ، إنما يقتصر الاشتراك في السلطة على مجموعة فقط من هؤلاء السكان هذه المجموعة هي التي يتكون منها الشعب كحقيقة سياسية فالشعب السياسي إذن هو الذي يكون الهيئة السياسية .

وقد سادت هذه القاعدة كل النظم الديمقراطية على مر العصور .  
فقد سبق أن بينا مدلول الشعب في الديمقراطية الإثنية ، وراينا أنه كان مقصورا على مجموعة المواطنين الأحرار من الذكور فقط ، فكان هؤلاء وحدهم حق ممارسة السلطة .

أما الثورة الفرنسية فقد ميزت بين المواطنين النشطين والمواطنين السليبيين ، ومنحت الطائفة الأولى فقط حق المشاركة في ممارسة السلطة مع حرمان الطائفة الثانية من هذا الحق .

وقد استمرت الديمقراطية التقليدية طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تأخذ بمفهوم الشعب - أمة ، فنظرت إلى الشعب على أنه مجموعة من المواطنين . وحددت المقصود بالمواطن على أساس نظري تجريدي فعرّفه فتمازجا بأنه ، الإنسان المستنير بالعقل الذي يتخلص من أحكامه الطبقية السابقة ومن انشغالاته بوضع الاقتصاد ، والقاس على تكوين

---

(30) راجع :

- بيردو : الديمقراطية . صفحة 23 وما بعدها ، وكذلك مؤلفه مطول

العلوم السياسية ، الجزء الرابع ، 1952 ، صفحة 85 وما بعدها .

- P. Antoine et autres ; Démocratie aujourd'hui , 1963 , P. 83 et s.

- J Maritain : l'Homme et l'État , 1965 , P. 24 et s.

رأي يعلو على تفضيلاته الشخصية . وباختصار رآه نوع من القديس الزماني .  
الا أن تطورا قد حدث في الديمقراطية التقليدية أدى الى تغيير مفهوم  
الشعب ، وكان هذا: التطور وليد الثورة الصناعية وتقرير الاقتراع العام ،  
مما أدى الى ظهور الطبقة العاملة ونموها من ناحية ، واتساع مضمون  
الشعب السياسي من ناحية أخرى . وقد ترتب على ذلك العدول عن فكرة  
المواطن المجرد والانجاء الى فكرة المواطن المحدد ، أو المواطن الحقيقي  
الذي يتميز بهنقه وطريقة ووسائل حياته ومعزله واحتياجاته . ومن هنا سار  
التطور في الديمقراطية التقليدية نحو إعطاء السلطة للشعب الحقيقي والعدول  
عن التجريد النظري في تحديد مدلول الشعب . وترتب على ذلك الانتقال من  
سلطة الأمة الى سلطة الشعب الحقيقي .

ولكن هل يتطابق مضمون الشعب السياسي مع مضمون الشعب  
الاجتماعي في الديمقراطيات المعاصرة ؟ .

الواقع أن هذا التطابق لم يحدث أبداً ، الا أنه قد حدث نقارب كبير  
بين الشعب السياسي والشعب الاجتماعي في الديمقراطيات المعاصرة وبيان  
ذلك كما يلي :

- منهي الماركسية الى قصر مضمون الشعب السياسي على  
الطبقة العاملة وحدها ، وتنتظر الى هذه الطبقة على أنها وحدها  
القادرة على انهاء استغلال الانسان للانسان ، ومن ثم فإن الطبقة  
العاملة هي وحدها التي يجب أن تمارس السلطة من أجل تحقيق  
الشيوعية . وفي مرحلة دكتاتورية البروليتاريا تحرم الطبقة البورجوازية  
من الاشتراك في ممارسة السلطة ، ويكون الحزب الشيوعي هو المعبر عن  
ارادة الطبقة العاملة بوصفه التجسيد الواضح لسلطة الشعب ، الا أن  
التطبيق السوفييتي للماركسية قد تجاوز مرحلة دكتاتورية البروليتاريا  
واخذ يبدأ الاقتراع العام منذ دستور سنة 1936 .

- وتتوسع الديمقراطية التقليدية في مضمون الشعب المعنوي ، بحيث لا يقصره على طبقة واحدة . إلا أنها لازالت تحرم القصر وناقصي الأهلية من مباشرة حقوقهم السياسية ، وبذلك لا يدخلون في مضمون الشعب السياسي كذلك تعتبر الديمقراطية التقليدية أن البرلمان هو المعبر عن إرادة الشعب

وعلى ذلك فلا زالت هناك تفرقة بين مضمون الشعب اجتماعيا ومضمون الشعب سياسيا ، والديمقراطيات المعاصرة وإن تزايدت بين /مضمونين / ، إلا أن ذلك لم يقرّب عليه التطابق الكامل بين مضمون الشعب اجتماعيا ومضمون الشعب سياسيا .

والخلاصة أن الشعب مدلولات مختلفة ، تختلف باختلاف النظم الديمقراطية وتتعدد بتعدد هذه النظم . أي أن مدلول الشعب مدلول نسبي يختلف باختلاف الزمان والمكان .

## المطلب الثاني

### الحرية

يوجد ارتباط وثيق بين الحرية والديمقراطية ، فلا حرية دون ديمقراطية ولا ديمقراطية دون حرية . الحرية إذن هي بمثابة الروح بالنسبة للديمقراطية ، بغيرها تفقد الديمقراطية مبرر وجودها . ولقد مر مفهوم الحرية في الديمقراطيات المعاصرة بتطورات عميقة ، جعلت مفهوم الحرية يختلف الآن عنه خلال القرن الاول لانتصار الثورات الديمقراطية ، ويمكن القول بأن مفهوم الحرية قد مر بعرضتين أساسيتين هما :

#### المرحلة الاولى - حقوق الانسان الطبيعي :

في هذه المرحلة كان ينظر الى الحرية على انها سابقة على السلطة ، وان للفرد حقوقا طبيعية لا تستطيع مصادرتها او الاعتداء عليها ، وكان أساس ذلك الاستناد الى فكرة القانون الطبيعي التي تقول بوجود حقوق طبيعية لصيقة بشخص الانسان لانها مستمدة من طبيعته الانسانية ومن ثم فان القانون الوضعي ليس له من هدف اخر سوى ضمان حرية الفرد الطبيعية التي تتجسد في حقوقه الفردية .

(31) راجع :

- بيريو : الديمقراطية ، صفحة 16 وما بعدها ، وكذلك مؤلفه :
- الحريات العامة ، صفحة 12 وما بعدها .
- الدكتور محمد عصفور : وقاية النظام الاجتماعي ، رسالة دكتوراة ، صفحة 281 وما بعدها .

- M. DUVERGER : Inst. Pol. et droit Const. 1966 , P. 206 et s  
- C. A. COLLIARD : Précis du Dr. Pub., les lib., Publiques 1950  
P 437 et s.

وانطلاقاً من هذا التصور صدرت مواثيق الحقوق في انجلترا وأعلان الاستقلال الأمريكي وإعلانات حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا ، لتسجل كلها الاعتراف بحقوق الإنسان الطبيعية والتي تكون المحافظة عليها هدف كل نظام سياسي ولذلك تميزت الحقوق المنصوص عليها في هذه المواثيق والإعلانات بما يلي :

1 - أنها حقوق ملازمة للشخص الإنساني فهي واجبة الاحترام لأنها لصيقة بشخص الإنسان ومستمدة من طبيعته الإنسانية . وهذا واضح في مقالة إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي التي تصف هذه الحقوق بأنها طبيعية ومقدسة وغير قابلة للتصرف فيها .

2 - أنها حقوق لا تتطلب شيئاً من السلطة فيما يتعلق بوجودها فهي حقوق لا تحتاج لتدخل السلطة لا مكان ممارستها ، وتدخل السلطة مقصور فقط على تنظيم هذه الحقوق وحمايتها .

3 - أنها حقوق تهدف الى تقييد الدولة ، وذلك بحصر نشاط الدولة في مجال محدد وإطلاق الحرية للنشاط الخاص مما يؤدي الى تحقيق الاستقلال الفردي .

وعلى ذلك فهمت الحرية في القرن التاسع عشر على أنها استقلال ومقاومة فالحرية استقلال لأنها تعني استقلال الفرد في مواجهة سلطات الدولة وترك مجال خاص له يسمح بالتمكين له من ممارسة حرية « باستقلال عن سلطات الدولة وتدخلها » فالحرية هي القدرة التي يمكن للإنسان بواسطتها أن يكون سيد نفسه .

والحرية مقاومة لأنها تعني أنها وسيلة لمقاومة تدخل الدولة في المجال الخاص المقروك للأفراد ، بل ومقاومة الدولة في داخل منطقة النشاط المخصصة لها وذلك « حتى لا تصبح أمبراطورية الدولة قوية تمدد حريات الأفراد » .

### المرحلة الثانية - حقوق الإنسان الحقيقي

ترتب على الثورة الصناعية تغيرات عميقة في مجتمعات الديمقراطية التقليدية أبرزها ظهور دور العمل ، والنظر الى الانسان لا على انه أنموطن الذي تخيله فلاسفة عصر النهضة ، بل على انه الانسان الحقيقي في وجوده الواقعي والفعلي

ومن ثم فإن الحرية لا تقرر لكائن مجرد ، بل لانسان حقيقي يحدد على اساس وضعه المادي وظروفه الاجتماعية

تم جاءت الماركسية لموضح حقيقة الحقوق والحريات التقليدية معلنة انها مجرد حقوق وحريات شكلية ، لان الدولة لا تتكفل بتوفير الظروف الملائمة لممارسة هذه الحقوق والحريات من قبل جميع افراد المجتمع بغض النظر عن مراكزهم الاقتصادية والاجتماعية .

ومن ثم اتجه الفقه الحديث الى اعادة النظر في العلاقة بين السلطة والحرية ، وانتهى الراي الى اقرار تدخل الدولة لتهيئة الظروف الملائمة لممارسة الحرية . وبذلك عدل الفقه عن النظرة القديمة الى الدولة التي كانت تصورها عدوا للحرية واعتبر « أن تدخل الدولة في بعض الظروف يضمن ممارسة الحريات التي ستهدر بدون هذا التدخل » ، ومن ثم صارت السلطة اداة تحرير الناس .

وتتج عن كل ذلك التنبيه الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والدعوة الى ضمانها لكل المواطنين وذلك بوصفها الاساس الضروري للمتعن الفعلي بالحقوق والحريات التقليدية

ويمكن تلخيص اتجاهات كل هذه التطورات فيما يلي (32) :

1 - نسبية الحقوق :

امام الانتقادات الموجهة الى فكرة القانون الطبيعي ، عدل الفقه

عن اعتباره أساس الحقوق والحريات ، مما أدى الى التحول من الفكرة  
المنجدة للمواطن الى فكرة المواطن الحقيقي .

وكان من اثر ذلك التحول في مضمون الحقوق ، حيث لم تعد  
حقوقا مطلقا لا يحدها الا حق الغير كما اعلنت الثورة الفرنسية ، بل  
أصبحت مجرد حقوق نسبية تخضع للتنظيم والتقييد من اجل تحقيق  
الصالح العام للمجموع ، وعلى ذلك « فان الديمقراطية الاجتماعية قد غيرت

الحق القديم من الحق حرية      Droit - Liberté

الى الحق وظيفة      Droit - Fonction

وقد سجلت الدساتير المعاصرة هذا التغير في مضمون الحقوق ، ولعل  
أبرز مثال لذلك هو حق الملكية الذي أصبح ينظر اليه الآن على انه  
وظيفة اجتماعية وليس حقا مقدسا .

- - اقرار الحقوق الجماعية :

كانت الحقوق التي أعلنت في أعقاب الثورات الديمقراطية حقوقا فردية  
من حيث حاملها من ناحية ، ومن حيث ممارستها من ناحية أخرى ،  
وانطلاقا من هذا المفهوم للحقوق ركزت الثورة الفرنسية على الحقوق  
ذات الطابع الفردي ، وظلت الحقوق الاجتماعية غير معترف بها رسميا  
حيث كان لا يسمح للنقابات والجمعيات بالظهور الا بعد الحصول على  
ترخيص سابق ، وفي أضيق الحدود .

ولكن التطورات الحديثة أثبتت أن الفرد لا يعيش منعزلا وان الانسان  
اجتماعي بطبعه ، ينضم الى عضوية العائلة والنقابة والنادي ، وذلك علاوة  
على عضويته في مجتمع الدولة .

ومن ثم اتجه التطور الى احلال « الفرد عضو الجماعة » محل  
« والفرد المنعزل » مما أدى الى الاهتمام بالجماعات والاعتراف الرسمي  
بها فاصبحت الاسرة هي العنصر الاساسي في المجتمع لها حق الحماية

من المجتمع وللصلة ( م 16 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ) كذلك اتجهت الدساتير المعاصرة الى الاعتراف بالحريات النقابية ( حق تكوين النقابات وحق الاضراب ) وحرية تكوين الاحزاب السياسية كل ذلك ادى الى التحول من حقوق الافراد الى حقوق الجماعات .

### 3 - اقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية :

انطلاقا من مسلمات المذهب الفردي الحر وتصورات القانون الطبيعي اتجهت اعلانات الحقوق والدساتير الى الاهتمام بتأكيد الحق وباعتبارها لصيقة بشخص الانسان دون الاهتمام بتوفير الظروف الملائمة لممارسة هذه الحقوق .

وقد أثبتت التجربة فشل هذه الاعلانات وتلك الدساتير في ضمان الممارسة الفعلية لهذه الحقوق من جانب الطبقات الفقيرة ، مما وجه الانتظار الى ضرورة توفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي الذي يسمح بممارسة هذه الحقوق من جانب كل الافراد . الامر الذي ادى في النهاية الى اقرار الدساتير المعاصرة لمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتضمينها في نصوصها الى جانب الحقوق والحريات التقليدية . وبذلك ظهرت الديمقراطية الاجتماعية الى جانب الديمقراطية السياسية ، واصبحت الديمقراطية الكاملة تقتضي الاخذ بكليهما

والخلاصة ان التطور قد انتهى الى ايجاد نوعين من الحقوق والحريات الحقوق والحريات التقليدية ، ثم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ولما كانت الحرية لا تتجزأ ، لذلك ، فان كفالة كلا النوعين من الحقوق والحريات بعد امرا ضروريا لاقامة حكم الحرية .

والواقع انه توجد اختلافات اساسية بين كلا النوعين : فالحقوق والحريات التقليدية حقوق بالمعنى القانوني للكلمة حيث تتمتع بحماية

القضاء ، اما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فهي مجرد وعود من الدولة لا تتمتع باي حماية قانونية وليس لها الا قيمة ادبية او سياسية ، هذا من ناحية . ومن ناحية ثانية ، فان اقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يؤدي الى التضيق من مجال الحقوق والحريات التقليدية ، وذلك علاوة على المعارض بينهما في بعض الحالات . واخيرا فان الحقوق والحريات التقليدية لا تتطلب تدخل الدولة لتحقيقها ، بل انها تتحقق بمجرد كف الدولة عن التدخل في مجالات النشاط الفردي . في حين ان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية توجب تدخل الدولة لا مكان تحققها كتقديم المعونات الاجتماعية او توفير فرص العمل

واذا كانت الاراء قد اختلفت على ضرورة تدخل السلطة لتحقيق الممارسة الفعلية للحقوق والحريات بنوعها الا ان الرأي قد انقسم فيما يتعلق بأسلوب هذا التدخل ووسائل تحقيقه : فاتجه الشرق الى اعتناق الاسلوب الثوري حيث رأت الماركسية ان اسلوب الثورة هو وحده الذي يحقق الاصلاح المنتسرد ، بينما اتجه الغرب الى الاخذ بأسلوب الاصلاح السلمي ، وذلك بالنص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دساتيره وقوانينه التي صدرت عقب الحربين العالميتين الاولى والثانية .

يربط الفقه بين الحقوق والحريات في تطورها الاخير وبين الديمقراطية فيرى ان الديمقراطية هي الكفيلة وحدها بضمان هذه الحقوق والحريات وانها شرط لممارستها .

ومن ثم فلا يمكن أن تتحقق الحرية بالمعنى السابق الا في ظل الديمقراطية الحقيقية أو الكاملة ، وهي التي لا نكتفي بوضع السلطة سياسية في يد الشعب ولكن تعطي الشعب السلطة الاقتصادية أيضا والتي بدونها فان الاولى لمن تكون الا خدعا .

## المطلب الثالث

### المشاركة

يعتبر اشتراك المواطنين في ممارسة السلطة أمرا ضروريا لتحقيق الديمقراطية ، وهو الامر الذي يتضح من تعريف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب . والمشاركة او المساهمة PARTICIPATION تعني اشتراك المواطنين في ممارسة السلطة في شتى المجالات ، اي انها تتطلب الاخذ بأسلوب الديمقراطية المباشرة الا أن اوضاع الثلث الاخير من القرن العشرين تحول دون الاخذ بهذا الاسلوب وذلك لعاملين :

العامل الاول - وينلخص في الاستحالة المادية للاخذ بأسلوب الديمقراطية المباشرة ، وذلك للزيادة المضطردة في عدد مواطني الدول في العصر الحاضر ، مما يستحيل معه امكان جمع كل المواطنين في مكان واحد للبت في الشئون العامة

العامل الثاني - وينلخص في الاستحالة الفنية للاخذ بأسلوب الديمقراطية المباشرة وذلك لتعقد مشاكل العصر الحاضر ، والحاجة الملحة لتوافر حد أدنى من الكفاية والخبرة عند مواجهة أي مشكلة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية علاوة الى الحاجة الى وجود جهاز دائم يشرف على تصريف الشئون اليومية للمواطنين

ومن ثم انتهت كل الديمقراطيات المعاصرة ( على مستوى الدول ) الى الاستبعاد لأسلوب الديمقراطية المباشرة والاخذ بأسلوب الديمقراطية النيابية . وإذا كانت الاستحالة المادية والفنية هما السبب في العدول عن أسلوب الديمقراطية المباشرة فإن المنطق الديمقراطي يقتضي الاخذ بأسلوب الديمقراطية المباشرة كلما كان ذلك ممكنا ، لذلك ظهر أسلوب وسط يدعو الى تطعيم الديمقراطية النيابية ببعض مظاهر الديمقراطية

المباشرة ، وهو الأسلوب الذي يطلق عليه تعبير « الديمقراطية شبه المباشرة » ويتفق معظم الفقه على أن مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة تتمثل فيما يلي (33) :

(1) الاستفتاء الشعبي :

وقد يكون تشريعيا أو سياسيا :

والاستفتاء التشريعي يفرض اللجوء إلى الشعب ، لأخذ موافقته على مشروع تشريع من التشريعات ولا يصح هذا المشروع قانونا إلا بموافقة أغلبية الشعب عليه

أما الاستفتاء السياسي فيفرض اللجوء إلى الشعب لأخذ رأيه في مسألة سياسية معينة كمعاهدة دولية ، أو تعديل في تشكيل أو اختصاصات السلطات العامة .

وتحدد الدساتير عادة شروط إجراء الاستفتاء التشريعي ، وميعاد إجرائه ، وما إذا كانت نتائجه ملزمة أم أن قيمته استشارية بحتة .

2 - الاقتراح الشعبي :

ويمقتضاه يكون لعدد معين من المواطنين حق اقتراح مشروع قانون على البرلمان سواء أخذ هذا الاقتراح شكل تقديم فكرة القانون فقط ، أم أخذ شكل تقديم مشروع كامل بإحكام القانون المقترح ، ولا يصير هذا الاقتراح قانونا إلا بموافقة البرلمان أو أغلبية الشعب في استفتاء عام

(33) راجع :

- الدكتور السيد صبري : مبادئ القانون الدستوري 1949 ، صفحة 104 وما بعدها .

- الدكتور عثمان خليل : القانون السوري 1956 ، صفحة 198 وما بعدها .

وذلك طبقا لما يقرره الدستور .

### ٣ - الاعتراض الشعبي :

وصورته أن يكون لمجموعة من المواطنين بشروط معينة حق الاعتراض على مشروع قانون أقره البرلمان ، وذلك خلال مدة معينة من وقت اقرار البرلمان للقانون فإذا قدم الاعتراض مستوفيا لشروطه وفي الميعاد المحدد ، يحدد الدستور الاجراء المتبع ، وهذا الاجراء قد يكون اعادة النظر في القانون من جانب البرلمان او عرض القانون على الشعب في استفتاء عام .

### (٢) الحيل الشعبي :

والمقتضاه يكون من حق عدد معين من المواطنين حق طلب حل البرلمان اذا توافرت شروط خاصة ينص عليها الدستور .  
(١) عزل رئيس الجمهورية :

وصورته أن يقرر الدستور الشروط الخاصة التي تعطي لعدد معين من المواطنين الحق في طلب عزل رئيس الجمهورية ، وينظم الدستور عادة كيفية تقديم الطلب والجراءات التي تتبع بشأنه .  
(٢) عزل النائب في البرلمان :

وتفترض هذه الصورة الاخيرة اعطاء الحق لمجموعة من الناخبين في طلب اقالة نائبهم في البرلمان وذلك طبقا لشروط محددة . ويقرر الدستور عادة حق النائب المقال في اعادة ترشيح نفسه في الانتخابات الجديدة فإذا نجح تحمل الناخبون الذين طلبوا اقالته المصاريف التي تكيدها النائب لاعادة انتخابه .

ويلاحظ على مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة أنها كلها تخضع لتنظيم دقيق يخلف من بلد لآخر ، هذا من ناحية . ومن ناحية ثانية لا يشترط الفقه أخذ الدولة بكل المظاهر الستة حتى يمكن وصفها بأنها تأخذ

بأسلوب الديمقراطية شبه المباشرة ، فيكفي أن تأخذ الدولة بمظهر أو أكثر من هذه المظاهر لتوصف بأنها تأخذ بأسلوب الديمقراطية شبه المباشرة ومن ناحية ثالثة ، يرى جانب من الفقه أن المظاهر الثلاثة الأخيرة لا تمثل صورا من صور الديمقراطية شبه المباشرة .

ولا تأخذ كل الديمقراطيات المعاصرة بأسلوب الديمقراطية شبه المباشرة حيث أخذت ببعض مظاهره بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بعض ولايات الاتحاد السويسري ، أما الاتحاد السوفيتي فقد أخذ به في دستور سنة 1936 وقصره على حق مجلس رئاسة السوفييت الأعلى في إجراء استفتاء شعبي بمبادرة منه أو بناء على طلب إحدى الجمهوريات المتحدة . كذلك ينص الدستور الفرنسي الصادر سنة 1958 على حق رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الحكومة أو مجلس البرلمان ، في إجراء استفتاء عام على مشروع قانون يتعلق بتنظيم السلطات العامة أو باقرار اتفاق بين مجموعة الدول الفرنسية ، أو بالاذن بالتصديق على بعض المعاهدات .

وهكذا يتبين لنا أن الديمقراطية المعاصرة تعتمد الديمقراطية النيابية أسلوبا لها ، وأنه حتى بالنسبة للدول التي تأخذ ببعض مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة فلا يزال أسلوب الديمقراطية النيابية يمثل قاعدة الأساس لتنظيم الحكم فيها .

ونتيجة لكل ذلك يبرز الانتخاب بوصفه الوسيلة الأساسية لتحقيق الديمقراطية النيابية . ومع اختلاف الآراء والاتجاهات السياسية والحاجة إلى التنظيم والتجمع ، ظهرت الأحزاب السياسية لتلعب دورا بارزا في العملية الانتخابية بوجه خاص ، والحياة السياسية على وجه العموم . ومن هنا تم الربط بين الديمقراطية والانتخاب من ناحية والديمقراطية والأحزاب السياسية من ناحية أخرى .

## المبحث الأول

### الديمقراطية والانتخاب (34)

يوجد ارتباط وثيق بين الديمقراطية والانتخاب فلا قيام للديمقراطية دون انتخاب ويرجع ذلك الى أن الانتخاب يعتبر الوسيلة الوحيدة الطبيعية والشرعية لاختيار الحاكم ، ومن ثم أصبح الانتخاب هو وسيلة اختيار الحاكم في كل الديمقراطيات المعاصرة .

غير أن الربط بين الديمقراطية والانتخاب قد حدث في العصر الحاضر فقط ، فلم يحل الانتخاب نفس المكانة في الديمقراطيات القديمة وذلك لأخذ هذه الديمقراطيات بأسلوب الديمقراطية المباشرة من ناحية ولتطبيقها إقاعدة دورية الوظائف العامة من ناحية أخرى . ولذلك كان أسلوب القرعة هو الأسلوب السائد في هذه الديمقراطيات نظرا لسيطرة السعور الديني والاعتقاد بأن أسلوب القرعة فيه تحقيق لرغبة الآلهة ، كما كان ينظر الى أسلوب القرعة على أنه هو وحده الكفيل بتحقيق مبدأ المساواة بين جميع المواطنين وهو المبدأ الذي سيطر على كل هذه الديمقراطيات .

كذلك يفهم روسو الديمقراطية على أنها تعني إعلان الإرادة العامة التي تتكون من إرادات جميع المواطنين ، أي اشتراك كل أتمواطنين في

---

(34) راجع :

البكتور محمود عيد : نظام الانتخاب في التشريع المصري

المقارن ، 1941 ، صفحة 51 وما بعدها .

- بارتيليمي ، المرجع السابق ، صفحة 310 وما بعدها .

- ليفرجيه ، المرجع السابق ، صفحة 75 وما بعدها .

- A Hauriou : Droit Const. , 1967 , P. 241 et s

- J Laferrère : Manuel de droit Const. 1944 , P. 462

الحكم تطبيقا لا أسلوب الديمقراطية المباشرة ومن ثم فانه لا يوجد ارتباط بين الانتخاب والديمقراطية كما ينادي بها روسو .

الا أن جانبا آخر من دعاة الديمقراطية - وعلى رأسهم مونتسكيه - قد دعوا الى الأخذ بأسلوب الديمقراطية النيابية وهو الرأي الذي سيطر على رجال الثورة الفرنسية ، ومن ثم فقد تم الربط بين الديمقراطية ونظرية التمثيل القومي في القرن الثامن عشر ، وذلك على أساس الاستحالة المادية للأخذ بأسلوب الديمقراطية المباشرة ، علاوة على أن ذلك كان ينفق مع التفسير الخاص الذي أعطى لمن لهم حق السيادة ، وقصر هذا الحق على البورجوازية وذلك لإبعاد الجماهير عن الاشتراك المباشر في ممارسة السلطة . وفي القرن التاسع عشر تم الربط الكامل بين الديمقراطية والانتخاب في كل دول الديمقراطية التقليدية ، وبدا الانتخاب كما لو كان الوسيلة الأساسية لقيام الديمقراطية .

وفي الفكر الماركسي يشغل الانتخاب مركزا ثانويا ، وذلك لان هذا الفكر يصف الديمقراطية التقليدية بأنها ديمقراطية مزيفة ، وان الحقوق والحريات التي مدعي تحقيقها وضمانها هي حرق وحريات شكلية ، ومن ثم يدعو الفكر الماركسي طبقة البروليتاريا الى الثورة ، بغية الإستيلاء على جهاز الدولة البورجوازية وإقامة دكتاتورية البروليتاريا كمرحلة انتقالية في طريق تحقيق التسوية . ومن ثم فإن الحقوق والحريات الشكلية ستلغي في هذه المرحلة الانتقالية ، ويؤدي بذلك بالتالي الى إلغاء الانتخاب وعدم الاعتماد عليه كوسيلة لاختيار الحكام .

وعلى خلاف النظرية الماركسية فإن الدستور السوفييتي ونساتير الديمقراطيات الشعبية لم تلغ الانتخاب ، بل ان هذه الدساتير تعطي له اهماما خاصا حيث تنظمه تنظيما دقيقا وتجعله أساس اختيار الحكام . الا ان وجود نظام الحزب الواحد ، وسيطرة هذا الحزب على كل مظاهر

النشاط والحياة في هذه الدول قد أفرغ الانتخابات من معناها الحقيقي ، فأصبحت مظاهرة تأييد ودعاية للنظام وقائمه أكثر من كونها وسيلة لاختيار الحكام ، كذلك تهتم التجارب الديمقراطية في الدول المتخلفة بالانتخاب وتعطي له أهمية خاصة حيث تجعله أساس اختيار الحكام . إلا أن ظروف الخلف الاقتصادي والاجتماعي التي تسود هذه الدول ، والمناخ السياسي ، والنوامات الخارجية ، كل ذلك يؤدي إلى التأثير على الدور الحقيقي الذي يلعبه الانتخاب في الدول المتخلفة .

وهكذا تم الربط بين الديمقراطية والانتخاب في كل الديمقراطيات المعاصرة ، فأصبح الانتخاب وسيلة إسناد السلطة إلى الحكام ، سواء في تلك الديمقراطيات التقليدية ، أو الديمقراطيات الماركسية ، أو التجارب الديمقراطية في دول العالم الثالث .

غير أنه لا يكفي إسناد السلطة إلى الحكام بطريق الانتخاب ليصبح النظام ديمقراطياً ، حيث تقتضي الديمقراطية الاعتراف بحق الانتخاب لكل المواطنين فتقرير الاقتراع العام أمر تستلزمه الديمقراطية ، لأنها تريد مشاركة أكبر عدد ممكن من الأفراد في الحياة العامة .

وبدون تقرير هذا المبدأ يفقد الانتخاب جريده كوسيلة ديمقراطية لاختيار الحكام ، ومن هنا أصبح مبدأ الاقتراع العام قاعدة القانون العام في كل الديمقراطيات المعاصرة . لأنه رمز المشاركة في الحياة السياسية وتأكيد لوجود المواطن .

ويعني الاقتراع العام تقرير حق الانتخاب لكل المواطنين ، دون تقييد هذا الحق بأي شرط يتعلق بالثروة أو بالكفاءة .

إلا أن ذلك لا يعني مطابقة هيئة الناخبين للشعب كهيئة اجتماعية ، حيث لا يترتب على تقرير الاقتراع العام منح حق الانتخاب لكل أفراد الشعب ولذلك تتفق كل الديمقراطيات المعاصرة على ضرورة توافر شروط في المواطن ليتمتع بحق الانتخاب .

وينفق الفقه على أنه لا يتعارض مع الصفة الديمقراطية للانتخاب ، تطلب الشروط الآتية في الناخب :

#### أولا - الجنسية :

لا يتعارض مع تقرير مبدأ الاقتراع العام اشتراط تمتع الفرد بجنسية الدولة التي يريد مباشرة حقوقه السياسية فيها . وذلك أمر بديهي ومنطقي ، لأن ادارة الشؤون العامة في أي دولة من الدول يجب أن تكون مقصورة على سكانها الوطنيين . لذلك تجمع دساتير الديمقراطيات المعاصرة على قصر حق الترشيح وحق الانتخاب على المواطنين دون الأجانب ، بل ان بعض الدول تشترط مضي مدة معينة قبل أن يتمتع الاجنبي الذي اكتسب جنسية الدولة بالحق في الانتخاب والترشيح .

#### ثانيا - السن :

لا يتمتع الاطفال بحق الانتخاب في كل الدول ، حيث يشترط التمتع بهذا الحق بلوغ سن معينة يتوافر فيها النضج والخبرة .

والقاعدة السائدة هي اعطاء حق الانتخاب لكل مواطن يبلغ الواحدة والعشرين من العمر ، ويأخذ بهذه القاعدة كل من فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية .

الا أنه يرد على هذه القاعدة استثناء من ناحيتين : فمن ناحية أولى يقرر بعض الدول للنزول بالسن المقررة للمتع يحق الانتخاب ، فقرر حق الانتخاب لكل مواطن يبلغ الثامنة عشرة من عمره ، ويأخذ بهذه القاعدة كل من الاتحاد السوفيتي وبول الديمقراطيات الشعبية . ومن ناحية أخرى يقرر بعض الدول - على العكس من ذلك - الارتفاع بالسن اللازمة للمتع بحق الانتخاب فتقرره لكل مواطن يبلغ الثالثة والعشرين من عمره وهو الأمر الذي تطبقه كل من السويد والنرويج .

والواقع أن تحديد السن التي يتمتع فيها المواطن بحق الانتخاب  
رسمه بسبب . ومدى الاستعداد لاشراكه في الشؤون العامة . وأيا ما  
كانت الحجج التي يقال لتبرير الارتفاع بمن التصحح السياسي ، فإن ذلك  
يخفي - في الحقيقة - الرغبة في إبعاد الشباب عن المساهمة في الحياة  
السياسية لما يحمله الشباب عادة من الميل الى التجديد والتطور .

لكل ما سبق نرى أن سن الثامنة عشرة تعتبر سنّاً ملائمة تماماً  
لتقرر حق الانتخاب وإن ذلك يتفق مع متطلبات الديمقراطية ومقتضيات  
العصر .

### ثالثاً - الصلاحية العقلية :

لا يتناقض مع تقرير الاقتراع العام اشتراط الصلاحية العقلية فيمن  
يتمتع بحق الانتخاب ، وذلك أمر بديهي لأن قوة التمييز شرط ضروري  
لمباشرة الحقوق السياسية ومن ثم تقرر الديمقراطيات المعاصرة حرمان  
المصابين بأمراض عقلية من ممارسة حق الانتخاب .

وهذا الحرمان مؤقت بطبيعة الحال حيث ينتهي بالشفاء من المرض  
العقلي .

ولكن المهم هو وضع الضمانات القانونية الكفيلة بعدم  
استغلال هذا الشرط لحرمان بعض الأشخاص من حق الانتخاب لأسباب  
سياسية . استناداً الى الادعاء بعدم الصلاحية العقلية وعدم اعطاء هذا  
اختصاص القضاء بتطبيق شرط الصلاحية العقلية وعدم اعطاء هذا  
الاختصاص للجهات الادارية .

ولما كان الأصل هو أن المواطن عاقل ويتمتع بكل حقوقه السياسية طالما  
توافرت فيه الشروط الموضوعية للتمتع بهذه الحقوق ، لذلك يجب السماح  
للمواطن المشكوك في قواه العقلية بممارسة حقوقه السياسية لحين صدور

حكم قضائي-يقرر حرمانه المؤقت منها ، أي أننا نرى أن الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية بسبب اختلال القوة العقلية لا يكون إلا بعد اللجوء إلى القضاء أولا وصنور حكم في هذا الشأن حتى لا يكون ذلك وسيلة للتحايل وحرمان بعض المواطنين من مباشرة حقوقهم السياسية بدعوى اختلال قواهم العقلية .

#### رابعا - الصلاحية الادبية :

تقرر الديمقراطية المعاصرة حرمان الاشخاص الذين يفقدون الصلاحية الادبية من حق الانتخاب ، ويفقد الشخص هذا الشرط اذا صدر ضده حكم مغل بالشرف أو حسن السمعة ، مثل الاحكام الصادرة في جرائم السرقة وخيانة الامانة والتزوير والرشوة .

ويفرق القانون بين الاحكام الصادرة في الجنايات التي يترتب عليها حرمان الشخص من حقوقه السياسية بقوة القانون وبين الاحكام الصادرة في الجنح والتي يترتب عليها حرمان الشخص من حقوقه السياسية لمدة معينة وفي الحالات التي ينص عليها القانون فقط .

وستلزم الديمقراطية التضييق من حالات عدم الصلاحية الادبية كما يقضي عدم اسغلال هذا الشرط لحرمان اشخاص من حق الانتخاب لاسباب سياسية . ومن ثم يجب ألا تعتبر الجرائم السياسية ، كجرائم الصحافة والرأي عن الجرائم التي يترتب على الادانة فيها فقد شرط لصلاحية الادبية .

ويؤدي تطبيق الشروط السابقة الى تقرير حق الانتخاب لكل المواطنين من الرجال والنساء ، المدنيين والعسكريين .

الا أن تقرير مسطرة المرأة والرجل في التمتع بالحقوق السياسية امر حديث نسبيا ، أخذ به الاتحاد السوفيتي منذ دستور سنة 1918 ، والولايات

المتحدة الأمريكية في سنة 1920 ، وانجلترا في سنة 1928 ، وفرنسا في سنة 1944 ، ومصر في سنة 1956 .

أما ممارسة العسكريين لحق الانتخابات أثناء فترة التجنيد أو الخدمة العسكرية فيوجد بشأنه اتجاهان :

**الاتجاه الأول :** يرى حرمان العسكريين من ممارسة حق الانتخاب والترشيح طوال فترة التجنيد أو الخدمة العسكرية ، وذلك بحجة الخوف من تأثير القادة على الضباط والجنود من ناحية ، وضرورة ذلك لتحقيق الانضباط العسكري وابعاد الجيش عن الصراع السياسي من ناحية أخرى .

**الاتجاه الثاني :** يرى عدم حرمان العسكريين من حق الانتخاب أثناء فترة التجنيد أو الخدمة العسكرية وذلك على أساس أن الخدمة العسكرية يجب ألا تحرم المواطن من التمتع بحقوقه السياسية ، ومن ثم يقرر دستور الاتحاد السوفييتي وساتير الديمقراطيات الشعبية حق الانتخاب للضباط والجنود من أفراد القوات المسلحة .

ويلاحظ أن معظم الدول التي نعطي حق الانتخاب للعسكريين هي الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد ، وبالتالي فلا محل للخوف من دخول الجيش كطرف في الصراع السياسي الداخلي نظرا لأن الحزب هو الذي يجيز الترشيح ويشرف على المعركة الانتخابية .

والواقع أن حرمان العسكريين من حق الانتخاب يتنافى مع الديمقراطية ومع كونهم مواطنين لهم حق التمتع بكل الحقوق التي نقر للمواطنين ، ولذلك يجب عدم حرمانهم من التمتع بحق الانتخاب ، مع وضع الضمانات التي تحول دون تأثير القادة عليهم من ناحية ، وعدم الزج بهم في خضم الصراع السياسي الداخلي من ناحية أخرى .

طبيعة الانتخاب :

حدث خلاف بين الفقهاء فيما يتعلق بتكليف حق الانتخاب .

وهل يعتبر حقاً أم وظيفة ؟ .  
وترجع أهمية هذا الخلاف الى امرين :

الامر الاول - أن القول بأن الانتخاب حق يؤدي الى اقرار مبدأ الاقتراع العام ، بينما يؤدي القول بأن الانتخاب وظيفة الى جواز تقييد حق الانتخاب ، ووضع شروط تتعلق بالثروة او بالكفاءة لا مكانية التمتع بهذا الحق .

الامر الثاني - كذلك فان القول بأن الانتخاب حق يعني ان الناخب جبر في استعماله لحقه الانتخابي ، وبالتالي فلا يجوز أن يكون التصويت اجبارياً . أما القول بأن الانتخاب وظيفة فانه يؤدي الى جواز جعل التصويت اجبارياً .

وقد انقسم الفقه في تكييفه لحق الانتخاب الى فريقين :

- يرى الفريق الاول أن الانتخاب حق .

- بينما يرى الفريق الثاني أن الانتخاب وظيفة .

والحق أن الاخذ برأي الفريق الاول من الفقه لا يؤدي الى تقرير حق الانتخاب لكل المواطنين كما أن الاخذ برأي الفريق الثاني لا يؤدي الى قصر هذا الحق على فئات معينة من الشعب ، ذلك أن التطور قد انتهى في كل الديمقراطيات المعاصرة الى تقرير حق الانتخاب بناء على شريط موضوعية تتفق ومبدأ الاقتراع العام السائد في هذه الديمقراطيات ، كما أن الاخذ برأي أي من الفريقين لا يمنع المشرع من تنظيم حق الانتخاب ولا يحول دون جواز جعل التصويت اجبارياً اذا دعت الظروف الى ذلك .

ومع عدم اقتناعنا بصحة الرأي الوسط القائل بأن الانتخاب يجمع بين فكرتي الحق والوظيفة معا ، فاننا نتفق مع الرأي القائل بأن التكييف

الصحيح لحق الانتخاب هو الذي يقوم على أنه سلطة قانونية مقررة  
مخـذ لا لمصلحة الشخصية ولكن لمصلحة المجموع ، وهذه السلطة  
يتمتع بمضمونها وشروط استعمالها بالقانون ، وبطريقة واحدة بالنسبة  
لتجميع ، دون أن يكون لأي منهم سلطة تعديل ذلك للمضمون أو التغيير  
في شروط الاستعمال .  
ضمانات الانتخاب :

انطلاقا من مبدأ المساواة الذي يعتبر أحد المبادئ الدستورية  
الرئيسية ، يجب توافر مجموعة من الضمانات تكفل المساواة الفعلية في  
تمتع المواطنين بحق الانتخاب ، وأهم هذه الضمانات هي ( >> ) .  
أولا - المساواة في ممارسة حق الانتخاب :

ان المساواة بين المواطنين لا تتطلب فقط مشاركتهم جميعا في اختيار  
الهيئات الحاكمة ، بل تتطلب أيضا المساواة بينهم في الدور الانتخابي  
الذي يقوم به كل مواطن .

ولتحقيق ذلك يلزم اتباع القواعد الآتية :

1 - أن يكون الانتخاب شخـصيا :

ويكون الانتخاب شخـصيا إذا كان الناخب يبلي بصوته بنفسه ، ولا  
ينوب عنه غيره من المواطنين .

ويقضي مبدأ المساواة أن يكون لكل مواطن صوت واحد ، بغض  
النظر عن الاختلاف بين المواطنين في الثروة أو الكفاءة أو المركز الأدبي .  
وأعمال هذه القاعدة يؤدي الى القول بعدم اتفاق التصويت العائلي  
مع الديمقراطية .

---

(35) راجع :

وينتخذ للتصويت العائلي أحد شكلين : فقد يكون يتمتع رب العائلة بصوت واحد زيادة عن صوته الانتخابي ، وقد يكون يتمتع رب العائلة بعدد من الأصوات يقابل عدد أفراد عائلته ، وذلك زيادة على صوته الانتخابي وأيا ما كانت الحجج التي قيل بها لتبرير التصويت العائلي ، فإنه يهدم المساواة بين المواطنين ولذلك لا تأخذ به كل الديمقراطيات المعاصرة .

2 - أن يكون الانتخاب مباشرا :

يقصد بالانتخاب المباشر أن يقوم الناخب باختيار النائب مباشرة . أما الانتخاب غير المباشر فيقصد به ألا يختار الناخب نائبه مباشرة بل يختار مواطنا آخر يقوم بدوره باختيار النائب أو باختيار من سيختار النائب ، وذلك وفقا لما اذا كان الانتخاب غير المباشر يقوم على درجتين أو أكثر .

وتأخذ كل الديمقراطيات المعاصرة بقاعدة الانتخاب المباشر . ولكن في حالة الدول الاتحادية تجري القاعدة على أساس الأخذ بقاعدة الانتخاب المباشر في تكوين المجلس الأول ، أما في تكوين المجلس الثاني - الممثل للدويلات الداخلة في الاتحاد - فتأخذ الدول بقاعدة الانتخاب غير المباشر وذلك أمر لا يتناقض مع الديمقراطية .

3 - أن يكون الانتخاب سريا :

الانتخاب أو التصويت السري شرط لضمان المساواة بين المواطنين في التمتع الفعلي بحقوق الانتخاب حيث دلت التجارب على أن التصويت العلني كثيرا ما يعرض إرادة الناخب للضغط ، سواء من جانب السلطة الإدارية أو من جانب الفئات التي تتمتع بالقوة الاقتصادية .

لذلك تأخذ كل الديمقراطيات المعاصرة بقاعدة التصويت السري ،

ويؤكد ذلك بنقريز أمرين :

الامر الاول - ان يؤشر الناخب على تنكرة الانتخاب في مكان منعزل لا يراه فيه أحد ، وذلك بعمل ساتر ( عازل ) يجب الناخب عن أعضاء لجنة الانتخاب والجمهور النساء تأشيرهن على تنكرة الانتخاب .

الامر الثاني - ان يقوم الناخب بنفسه بوضع تنكرة الانتخاب في صندوق معلق به فتحة لا تسمح الا باسخال تذكرة الانتخاب ولا يفتح هنا الصندوق الا أمام اللجنة المشرفة على الانتخاب .

ثانيا - المساواة في نتائج التصويت :

الى جانب توفير الضمانات السابقة يقضي مبدأ المساواة بضرورة تحقق المساواة بين ارادات الافراد فيما يتعلق بنتائج التصويت ولا ينحى ذلك الا بتقرير ما يلي :

1 - المساواة بين الدوائر الانتخابية :

ومؤدى ذلك الا يزيد عدد الناخبين في دائرة معينة عن عدد الناخبين في دائرة أخرى يدرجة تهدد مبدأ المساواة ، ولا تتحقق المساواة اذا كان عدد الناخبين في إحدى الدوائر يبلغ خمسين ألف مواطن مثلا ، في حين أن عدد ناخبي دائرة أخرى يبلغ ثمانين ألف مواطن

لذلك تحرص دساتير الدول بالديمقراطية وقوانينها الانتخابية على وضع قاعدة عامة يتحدد بمقتضاها عدد ناخبي كل دائرة بما لا يخل بمبدأ المساواة بين المواطنين ، كان يحدد ناخبي الدائرة يسعين ألف مواطن مثلا .

2 - المساواة بين ارادات الاغلبية والاقلية داخل الدائرة الواحدة :

يتطلب مبدأ المساواة اعطاء ارادة الاقلية نفس قيمة ارادة الاغلبية في داخل الدائرة الانتخابية الواحدة ، وذلك يقتضي الاخذ بنظام التمثيل النسبي في حالة تعدد الاحزاب السياسية . بحيث يضمن النظام الانتخابي تمثيل الاغلبية والاقلية بعدد من النواب لكل منها ، يتفق مع عدد الاصوات

الانتخابية التي حصل عليها كل مرشح من مرشحي الاتجاهات السياسية المختلفة .

الا أن الديمقراطيات المعاصرة لا تأخذ كلها بقاعدة التمثيل النسبي حيث لا يتفق ذلك مع نظام الحزب الواحد في الاتحاد السوفياتي وبعض الديمقراطيات الشعبية كما أن الولايات المتحدة وبريطانيا لا تأخذان بهذه القاعدة لأسباب أخرى ، بينما تطبق فرنسا ويلجيكا نظام التمثيل النسبي .

والواقع أن الضمانة الحقيقية لأجراء انتخابات حرة يسودها مبدأ المساواة بين المواطنين ، إنما تتمثل في ارتفاع وعي المواطنين وتمسكهم بحقوقهم علاوة على وضع الضمانات القانونية الكفيلة بمنع وسائل الضغط والإكراه التي يمكن أن تمارس في مواجهة المرشحين أو الناخبين وذلك بالإضافة الى وضع الضمانات التي تحول دون تزيف نتائج الانتخاب .

وهكذا أصبح الانتخاب هو الوسيلة الأساسية لاستناد السلطة للحكام في كل الديمقراطيات المعاصرة وأصبح تقريره على أساس الاقتراع العام المتساوي علامة من علامات الديمقراطية .

## المبحث الثاني

### الديمقراطية والاحزاب ( 36 )

تلعب الاحزاب السياسية دورا هاما في النظم السياسية المختلفة ، نظرا لما تتمتع به الاحزاب من قدرة على تنظيم وتجنيد الجماهير . وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه الاحزاب في الديمقراطيات المعاصرة نظرا لكونها أداة وسيطة بين الجماهير والسلطة وما يمثلته تلك من عقبة أمام تأثير الجماهير المباشر على السلطة من حيث اختيار اعضائها والرقابة على أعمالهم .

ويعرف الاستاذ هانز كلسن Kelsen ادارة الشؤون العامة . تكوينات تجمع اشخاصا لهم نفس الراي تضمن لهم التأثير الحقيقي على ادارة الشؤون العامة .

وقد تعدت الاحزاب السياسية في الوقت الحاضر ، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة انواع هي :

أولا - حزب الراي :

هو الحزب الذي يسمح للفرد من أعضائه بأن يفكر بنفسه وأن

---

(36) راجع :

- محمد عبد السلام الزيات : الاتجاهات المعاصرة في التنظيم السياسي ، صفحة 46 .

- الدكتور مصطفى كامل : شرح لقانون الدستوري 1952 ، صفحة ، 116 وما بعدها .

- بيرنو : مطول العلوم السياسية ، الجزء الاول ، صفحة 424 وما بعدها ، ومؤلفه عن الديمقراطية ، صفحة 96 وما بعدها .

- ليفرجيه : الاحزاب السياسية 1964 ، صفحة 237 وما بعدها . ومؤلفه : الاجتماع السياسي صفحة 359 وما بعدها .

يقيس اتجاهاته وفقا لمعطيات المشاكل التي يحاط بها أي أن يبقى الفرد سيد نفسه عند الاختيار في لحظة التصويت .

وقد شهد القرن التاسع عشر انتشار احزاب الراي ويرجع ذلك الى سيطرة المذهب الفردي الحر في كل نظم الديمقراطية التقليدية مما أدى الي تمسيك كل فرد بحريته واستقلاله في تكوين رايه والتعبير عنه ، ويتميز حزب الراي بالخصائص العامة الآتية :

1 - انتماء أعضائه الى مختلف الطبقات الاجتماعية ، حيث يضم الحزب للمواطنين دون اعتبار لظروفهم الاجتماعية وانتماءاتهم الطبقية .

2 - موقفة الحزب - من حيث المبدأ - على البناء الاجتماعي القائم . أي أن حزب الراي لا يهدف الى تغيير البناء الاجتماعي الذي تكون في ظله . وإن كان هذا لا يمنع الحزب من الدعوة الى بعض الإصلاحات الاجتماعية ، لا أن هذه الدعوة لا تصل إلى حد المطالبة باعادة بناء المجتمع .

3 - ضعف الهيكل التنظيمي لحزب الراي ، مما يؤدي الى ضعف تأثير الحزب على أعضائه .

وهذا أمر منطقي ، لأن الحزب يحترم استقلال التفكير الفردي للأعضاء .

4 - الدور الكبير الذي تلعبه الشخصيات البارزة ، ذلك أن سير الحزب لا يتحدد على أساس مذهبي جامد ، إنما يقوم بتحييده الشخصيات المؤثرة في الحزب وذلك على ضوء كل مشكلة على حدة .

#### ثانيا - الحزب الجماهيري :

لا يقوم الفرد من أعضاء الحزب الجماهيري بتحديد الاختيارات

السياسية ، إن هذه الاختيارات تكون محددة وفقا لايديولوجية الحزب ويوصف الحزب بأنه جماهيري لأنه لا يعترف لأعضائه بالحكم المجزء الحر ولا بالروح النقدية الذاتية . إن أعضاء الحزب هم مجموعات موحدة بروح الطبقة حيث لا ينظر الى الفرد الا باعتباره

ثأنية عادية خاضعة للتطابق CONFORMISME مع الجماهير  
وتوجيهات الادارة المركزية للحزب .

وينمى الحزب الجماهيري بالخصائص الاتية :

1 - الطابع الطبقي للحزب ، ويرجع ذلك الى وحدة المراكز الاقتصادية

لاعضاء الحزب ، مما يسمح بالقول بأن الحزب الجماهيري هو حزب طبقي  
أساسا .

2 - الطابع الانساني للحزب ، ويرجع ذلك الى أن هذا الحزب هو وليد

الظروف الاجتماعية غير العادلة ، وأن الحزب يسعى أساسا الى تطبيق  
الديمقراطية الاجتماعية ، أي أنه يسعى الى تغيير أسس المجتمع القائم .

3 - الطابع العقائدي للحزب ، حيث يتجه الحزب الجماهيري الى

فرض وحدة روحية على الدولة ، ويهدف في النهاية الى الاعتراف بالسمه  
الرسمية لمذهبه ، وذلك بالاعتراف به حزبا جديدا ، وعلان مذهبه عقيدة  
رسمية للدولة .

4 - قوة الهيكل التنظيمي للحزب الجماهيري ، مما يؤدي الى خضوع

الاعضاء لتعليمات الحزب ، وتمسكهم الشديد بتعليمات قائده .

وقد زاد عدد الاحزاب الجماهيرية في عصرنا الحاضر ، ووصل بعضها

الى السلطة مما أدى الى احداث تغييرات كبيرة في مسلمات الديمقراطية  
التقليدية . وقد ظهر ذلك بوضوح في تعديل أغراض السلطة ، حيث أصبحت

السلطة تهدف - في ظل حكم الاحزاب الجماهيرية - الى تعديل أسس المجتمع

القائم ، بغية اقامة العدالة الاجتماعية ، وتحقيق الرفاهية للشعب الحقيقي

الذي يضم كل المواطنين بغض النظر عن مراكزهم الاقتصادية والاجتماعية .

ومن ناحية ثانية أدى وصول الاحزاب الجماهيرية للسلطة الى تعديل في

القواعد الفنية لممارسة هذه السلطة ، حيث أصبح اختيار القادة والحكام من الناحية الفعلية ، من اختصاص تنظيمات الحزب أكثر من كونه من اختصاص هيئة الناخبين . كذلك ظهر الارتباط الشديد لنواب الحزب بتعليمات الحزب وإقاداته ، مما أفقدهم استقلالهم في مواجهة قيادة الحزب . وأخيرا أدى ظهور الأحزاب الجماهيرية ووصولها للسلطة الى تعيين جوهري في نظام MECANISME واجراءات اعداد القرارات الرسمية ، حيث حل السكوت والموافقة والناييد محل النقد والمناقشة والمعارضة . واختصار فقد أصبحت السلطة أداة الحزب الجماهيري لتحقيق ايدولوجيته

ثالثا - الحزب الجماهيري في الدول المتخلفة :

يكسب موضوع الأحزاب السياسية في الدول المتخلفة أهمية خاصة وذلك لما تتهم به هذه الأحزاب عادة من أنها السبب في تأخير التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول .

والواقع أن موضوع الأحزاب السياسية في الدول المتخلفة يحتاج الى دراسة عميقة ومبدئية وهو ما لا يتسع له مجال هذا البحث . ولذلك نكتفي بتسجيل الملاحظتين الآتيتين :

الملاحظة الاولى : ان معظم الأحزاب السياسية في الدول المتخلفة نعد صورا مشوهة للأحزاب السياسية في دول الديمقراطية التقليدية أو الماركسية ومن ثم فإنها لا تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية التي تحكم شعوب هذه الدول .

الملاحظة الثانية : ان الأحزاب الجماهيرية في الدول المتخلفة وان كانت تتفق في الفكرة الأساسية للحزب الجماهيري الا أنها تتمتع بسمات خاصة تتلاءم مع ظروف هذه الدول . ويمكن القول بأن الحزب

الجماهيري في الدول المتخلفة يتميز بالخصائص الآتية :

1 - انتقاء الطابع الطبقي للحزب ، حيث يضم الحزب أعضاء من كافة الطبقات الاجتماعية تقريبا ، يجمعهم الإيمان ببرنامج الحزب والرغبة في تغيير أسس المجتمع القائم لتحقيق العدالة الاجتماعية .

2 - ضعف الهيكل التنظيمي للحزب ، ويرجع ذلك الى أن الحزب يضم أعدادا كبيرة من المواطنين بحيث يمكن القول بأنه تجمع للمواطنين أكثر من كونه حزبا سياسيا ، وبالتالي فإن كثرة عدد أعضاء الحزب مع انتشار الأمية ونقص الوعي الثقافي والسياسي يؤدي كل ذلك الى ضعف هيكل الحزب وعدم الالتزام النقي بتعليماته .

3 - تلعب الزعامة الوطنية دورا بارزا في قيادة الحزب الجماهيري في الدول المتخلفة ، وكسب الزعامة الوطنية مكانتها الخاصة ودورها المؤثر من قيادتها للكفاح الوطني خلال معركة الاستقلال وتجسيدها بالامال الثورية للمعب في الوحدة والتقدم .

ومع تعدد أنواع الأحزاب السياسية ، تعددت كذلك نظمها في الديمقراطيات المعاصرة . ويقصد بنظام الأحزاب عدد الأحزاب السياسية في البلد الواحد لما يؤدي اليه ذلك من تغيير في جوهر عمل المؤسسات الدستورية وطريقة قيامها بوظائفها .

ويميز الفقه بين ثلاثة أنظمة للأحزاب في الديمقراطيات المعاصرة ، هذه الأنظمة هي :

- نظام تعدد الأحزاب :

ويقوم على وجود ثلاثة أحزاب فأكبر في البلد الواحد ، كذلك يدخل في هذا النظام وجود عدد كبير من الأحزاب مع تمتع حزب واحد من بينها بمركز الحزب المسيطر .

### - نظام ثنائية الاحزاب :

وهو يعني وجود حزبين كبيرين يقبالان القيام بوظيفتي الحكم والمعارضة حسب الاغلبية التي يحصل عليها كل حزب في الانتخابات العامة ، ويوجد هذا النظام في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية .

### - نظام الحزب الواحد :

وهو يعني الوجود الفعلي او الرسمي لحزب وحيد يحتكر النشاط السياسي في الدولة .

وسنبحث اثر نظم الاحزاب المختلفة على المؤسسات الدستورية من حيث اختيار اعضائها وقيامها بوظائفها والعلاقات فيما بينها ، وذلك عند دراستنا التفصيلية لكل من الديمقراطية التقليدية والديمقراطية الماركسية .

### وظائف الاحزاب السياسية والانتقادات الموجهة اليها :

ترجع أهمية الاحزاب السياسية في عصرنا الحاضر الى أنها تقوم بالوظائف الآتية :

1 - تربية المواطنين سياسيا ، ومساعدتهم في تكوين وبلورة آرائهم السياسية علاوة على تمكينهم من التأثير على الشؤون العامة بضم جهودهم المنفرقة .

2 - تكوين كاسرات من المواطنين المتدربين على قيادة العمل الوطني في شتى المجالات .

3 - المساهمة في تنمية الاتجاهات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للتقدم الوطني ، وقيادة الجماهير لتنفيذها وذلك بالإضافة الى اقامة حوار يسمح للجماهير بالاختيار بين البرامج والاتجاهات المختلفة .

4 - صنع استبداد الحكومة ، والمساهمة في كشف أخطائها ، سو٤ من

جانب أعضاء الحزب الحاكم أو من جانب أحزاب المعارضة في حالة تعدد الأحزاب السياسية .

« فوجود حزب معارض للحكومة هو مانع يحول دون استبدالها».

5 - يعتبر وجود الأحزاب السياسية ضروريا لتأكيد المعارضه وإمكانية التغيير «السلمي للحكام ، ولولا الأحزاب السياسية لاسبحت المعارضة مجرد رد فعل فردي كما يقول فيدل .

ورغم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية إلا أن جانباً من الفكر السياسي المعاصر قد وجه إلى هذه الأحزاب حملة عنيفة واعتبرها أحد الأسباب الرئيسية في تشويه الديمقراطية ، وتحول نظم الحكم الديمقراطي إلى نظم حكم أقلية تساند بها أحزاب منقطة تمنع المشاركة الفعلية لجميع المواطنين في ممارسة السلطة .

ويمكن اجمال الانتقادات الموجهة إلى الأحزاب السياسية فيما يلي :

1 - قيام الأحزاب السياسية على تنظيم أوليغارشي ، مما يؤدي إلى سيطرة أقلية على الحزب ، وتحديد برامجها واتجاهاته .

2 - أن الأحزاب السياسية لا تعتبر مرآة صانقة للرأي العام ، حيث تلجأ الأحزاب المعاصرة إلى تشويه الرأي العام بشتى الوسائل ، والتأثير عليه والانحراف به لما يخدم أهداف الحزب ومصالحه الخاصة .

3 - خضوع البرلمانيين من أعضاء الحزب لتعليمات وتوجيهات الحزب وقادته مما يؤدي إلى إحلال المناورات السرية والانفاقات الخلفية محل المناقشات العلنية في البرلمان ، مما يؤثر على الصالح العام وعلى الصالح الحزبي . ويوصف النواب في البرلمان ، مما يؤثر على الصالح العام وعلى الصالح الحزبي . ويوصف النواب في البرلمان ، مما يؤثر على الصالح العام وعلى الصالح الحزبي . مجموعة من الوجوه «لتي تتغير . فهم محاربون في خدمة الحزب وشخصياتهم قليلة الأهمية ، لأن السبب الوحيد لوجودهم هو ضمان

التمثيل العددي للحزب بما يتفق مع نسبة الاصوات التي حصلوا عليها  
لا لانفسهم ( كمنتخبين ) ولكن له ( كحزب ) .

4 - أن الاتجاه المعاصر للحزبات السياسية نحو التركيز المتزايد  
للسلطة في أيدي قلة من قاداته الاحزاب ، قد أدى الى الإقلال من تأثير  
أعضاء الحزب على قاداته ، كما أدى الى زيادة الاتصالات الراسية والتقليد  
من دور قواعد الحزب .

د - كذلك أدى الاتجاه المعاصر للحزبات السياسية نحو إخضاع  
أعضاء هذه الاحزاب لنظام قاييمي صارم ، وممارسة دعاية واسعة لصيغ  
برامج الحزب وقاداته ، أدى ذلك الى إحلال الطاعة والاعجاب محل النقد  
والمناقشة من جانب أعضاء الحزب وقواعده .

يغني عن البيان أن هذه الانتقادات تزداد أهميتها وتظهر خطورتها  
في الدول المختلفة حيث أدت الاحزاب التقليدية في هذه الدول الى إفضال  
محاولات تطبيق الديمقراطية في صورتها التقليدية وهذا ما حدث في مصر  
في ظل دستور سنة 1923 ، وفي السودان في ظل دستور سنة 1956 وسنة  
1964 .

الديمقراطية والاحزاب السياسية :

بعد أن تعرضنا لبيان أنواع الاحزاب السياسية ، ونظمها المختلفة  
والوظائف التي تقوم بها ، ثم الانتقادات التي وجهت اليها بقي لنا أن  
نعالج مشكلة دقيقة تتلخص في السؤال التالي : ما هي العلاقة بين  
الديمقراطية والاحزاب السياسية ؟ .

الواقع أن الإجابة على هذا السؤال تنفرع الى شقين :

النشق الأول : ويتعلق بمعرفة هل يوجد ارتباط بين الديمقراطية  
والاحزاب السياسية وبمعنى آخر هل وجود الاحزاب السياسية يعتبر  
أمراً ضرورياً للديمقراطية ؟ .

الشق الثاني : ويتعلق بمعرفة العلاقة بين الديمقراطية وتعدد الأحزاب السياسية . وبمعنى آخر هل تستلزم الديمقراطية تعدد الأحزاب السياسية ؟ وفيما يتعلق بضرورة الأحزاب للديمقراطية ، يؤكد جانب من الفقه الغربي أن الأحزاب ضرورة للديمقراطية ، وأنه لا يتصور ديمقراطية بدون أحزاب ، ويعبر الفقيه الألماني H. KELSEN عن ذلك قائلا « أنه من السوء أو التفاق القول بأن الديمقراطية يمكن أن توجد بدون الأحزاب ، ذلك أنه مما لا يحتاج إلى بيان أن الفرد وهو منفرد لا يكون له أي نفوذ حقيقي في تكوين الإرادة العامة فالديمقراطية هي ولا شك نولة الأحزاب » .

ولكن هذا الربط بين الديمقراطية والأحزاب يؤدي إلى تناقض لا يمكن إنكاره . وهو ما يطلق عليه مورييس ديقرجيه اصطلاح التناقض الديمقراطي LANTI-DEMOCRATIQUE وخلاصة رأيه : أن القول بأنه لا يمكن تكوين رأي والقيام باختيار حقيقي في الانتخابات وقيام حكومة تعبر عن ذلك كله بدون أحزاب سياسية ، يتناقض مع التطور المعاصر للأحزاب السياسية ، والذي يتجه إلى سيطرة أقلية على هذه الأحزاب مما يتنافى مع حقيقة الديمقراطية وبذلك يحدث التناقض بين الديمقراطية والأحزاب السياسية .

ومن هنا قيل أنه لا يوجد ارتباط حتمي بين الديمقراطية والأحزاب السياسية وأنه من المتصور قيام ديمقراطية بدون أحزاب ، وأن الديمقراطية في صورتها المطلقة كما نادى بها ريسو ، لا تستقيم إلا في مجتمع لا حزبي . ومن ناحية أخرى فإن التاريخ يؤكد وجود أنظمة بها أحزاب سياسية متعددة ، ومنها ما لا تعتبر نظاما غير ديمقراطية فقط ، بل تعتبر نظاما ضد الديمقراطية ANTI-DEMOCRATIQUE فوجود الأحزاب لا يعني وجود الديمقراطية .

وإلاواقع أن الخلاف الفقهي لا يجب أن يحجب عنا حقيقة واقعة ، وهو أن الأحزاب موجودة بالفعل ، وأنها أمر مسلم به من جانب كل

الديمقراطيات المعاصرة ، سواء في تلك الديمقراطيات التقليدية ، او الديمقراطيات الماركسية ، او التجارب الديمقراطية في دول العالم الثالث . وان الذي يفرق بين الديمقراطيات المعاصرة ذات الاتجاهات المختلفة هو موقف كل منها من مسألة تعدد الاحزاب السياسية .

ونسي محاولة للاجابة عن السؤال الخاص بمسألة ما اذا كان تعدد الاحزاب السياسية يعد شرطاً ضرورياً للديمقراطية ، قامت هيئة اليونسكو بتحقيق بين الفلاسفة والمفكرين السياسيين ، انتهت فيه الى ان الرأي منقسم بين اربع اتجاهات :

- فالبعض يرى انه لا توجد ديمقراطية دون تعدد الاحزاب السياسية .

- وذهب اتجاه ثان الى انه يمكن ان توجد ديمقراطية بدون احزاب سياسية .

- بينما ذهب اتجاه ثالث - يمثل اقلية - الى القول بان نظام الحزب الواحد يتفق مع الديمقراطية في المجتمعات التي يوجد فيها تجانس اجتماعي وتتماثل فيها المصالح الاجتماعية بحيث لا توجد فيها منازعات سياسية كبيرة .

- واخيرا ذهب اتجاه رابع ( معظمه من العالسة الماركسيين ) الى القول بأنه في المجتمع الاشتراكي لا يوجد سبب لتعدد الاحزاب ، وذلك على أساس انه لا توجد في المجتمع الاشتراكي اختلافات عميقة في الرأي وان نظرية الحزب الحاكم محددة على أساس معايير علمية وليس مسألة تتعلق بالرأي .

واذا كانت الديمقراطية تعنى تحقيق الحرية الفعلية للجميع ، وان تعدد الاحزاب السياسية قد يساعد على تحقيق ذلك ، وقد يكون عقبة أمام تحقيق هذا الامر . لذلك فانه يجب التفرقة - بحق - بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة .

.. - ففي الدول المتقدمة التي وصلت الى مستوى مرتفع من التقدم المادي والتكنولوجي وكلفت المستوى المعقول للحياة لكل أفرادها ، في هذه الدول يتفق تعدد الأحزاب مع الحرية . وبذلك يكون تعدد الأحزاب السياسية ضرورة من ضرورات الديمقراطية حيث يكون التعدد الحزبي وليد التوازن الاجتماعي في المجتمع .

- أما في الدول المتخلفة فإن تعدد الأحزاب السياسية قد يأخذ صورة شكلية بحتة - ولا يعبر عن الحقائق الموضوعية لحياة المجتمع ، حيث يحزن الأحزاب السياسية - في الغالب قطاعات معادية ، تتنافس على السلطة من أجل تحقيق مصالحها والدفاع عن امتيازاتها . ومن ثم فقد يكون نظام الحزب الواحد - في بعض الظروف - هو النظام الملائم لبعض البلاد المتخلفة لما يقوم به من تجديد للجماهير للمساهمة في إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق الاستقلال والحرية للجميع .

السبب تقود النضال لحل محل الطبقات القديمة بما لها من امتيازات ومصالح . لكل هذه الاعتبارات انتشر نظام الحزب الواحد ، فاختت به معظم الدول المتخلفة وأصبح قاعدة الأساس في الكثير من الدول الأفريقية .

والخلاصة فيما يتعلق بمدى تطلب الديمقراطية تعدد الأحزاب السياسية . انه لا يجب اتخاذ موقف فكري سابق مبني على اعتبارات نظرية مجردة ، انما يجب مراعاة الظروف الميئوسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية لكل مجتمع من المجتمعات على حدة ، وعلى ضوء ذلك يمكن القول بان تعريف هذا المجتمع او ذاك يسمح بأخذ بنظام تعدد الأحزاب او انما نقضي الأخذ - مؤقتا - بنظام الحزب الواحد .

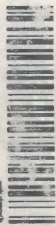
وسواء أخذ بنظام تعدد الأحزاب او بنظام الحزب الواحد ، فان الامر الهام - والذي يجب التأكيد عليه دائما - هو ضرورة ضمان اشتراك جميع أفراد الشعب في ممارسة السلطة ، كما يجب أن يتيح النظام الديمقراطي امكانية تكوين الراي والتعبير عنه ، بالإضافة الى امكانية التغيير السلمي للحكام .







Bibl. A. ecc. Alexandrina



0660514